عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

# دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني.

صالح عمر صالح طلوزي

رسالة ماجستير

القدس _ فلسطين

1430هـ - 2009م

# دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني.


**إعداد:**

**صالح عمر صالح طلوزي**

بكالوريوس تربية ابتدائية – كلية العلوم التربوية / وكالة الغوث – فلسطين

**المشرف الرئيس: د.مجدي زامل**


قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات من معهد التنمية المستدامة / جامعة القدس


**القدس _ فلسطين**

**1430هـ - 2009م**

**جامعة القدس**
**عمادة الدراسات العليا**
**معهد التنمية المستدامة**

## إجازة الرسالة

# دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني

**إعداد: صالح عمر صالح طلوزي**
**الرقم الجامعي: 20610276**

**المشرف: د.مجدي زامل**

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2009/6/18م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1 رئيس لجنة المناقشة: د. مجدي زامل التوقيع:.....
2 ممتحنا داخليا: د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم التوقيع:.....
3 ممتحنا خارجيا: د. حماد حسين التوقيع:.....

**القدس – فلسطين**

**1430هـ - 2009م**

**الإهداء**

إلى الأرض التي احتضنتنا منذ ولدنا، وطني الحبيب فلسطين.

إلى الذين اختاروا الموت في ثوب الحياة الدامي، وإلى أرواح الشهداء عامة، وشهيد الأمة القائد ياسر عرفات خاصة.

إلى أسرانا البواسل الذين ينتظرون الشمس من وراء الجدران، والحرية من خلف القضبان.

إلى الجرحى الذين يحملون جراحهم على أكفهم، طالبين حياة تسر الصديق أو مماتا يغيظ العدى.

إلى والدي العزيزين، أصحاب الفضل الكبير أطال الله في عمرهما.

إلى زوجتي الغالية التي شاركتني بوقتها وراحتها، فكانت عونا لي في إنجاز هذا البحث.

إلى ولدي العزيز عمر، وإلى إخواني وأخواتي.

إلى أصدقائي ورفاق دربي، الذين لا تكفي هذه الورقة البيضاء لذكر أسمائهم، وإلى كل باحث وطالب علم.

أهدي هذا الإنجاز المتواضع.

**صالح عمر صالح طلوزي**

**إقرار**

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحـاثي الخاصـة باستثناء ما تم الإشارة له حيث ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع: .....

الاسم: صالح عمر صالح طلوزي

التاريخ: .....

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الصادق الأمين نبينا – محمد- وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله الذي ألهمني البر ومن علي بإتمام هذا البحث.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جامعة القدس، وإلى أعضاء معهد التنمية الريفية المستدامة ممثلـة بالدكتور الفاضل زياد قنام الذين أناروا طريقنا، وزودونا بألوان شتى من المعرفة، والعلم والـدعم والمساعدة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل الدكتور مجدي زامل، الذي لم يتوان لحظة في تقـديم الدعم والمشورة وساهم في إنجاز هذا البحث إلى حيز الوجود.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لعضوي لجنة المناقشة، الدكتور حماد حسين والـدكتور عبـد الـرحمن الحاج لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، فلهم مني كل مودة واحترام وتقدير.

شكر إلى الأصدقاء الأستاذ عبد العزيز أبو حمده والأستاذ احمد السيد والدكتور مجـدي الجيوسـي على تعاونهم و مساعدتهم في اخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود

كما أتقدم بالشكر لجميع الأخوة والأخوات في منظمات المجتمع المدني على تعاونهم ومساعدتهم لي في تنفيذ هذه الدراسة.

وأخيراً وليس أخراً أتقدم بشكري الخالص إلى إخواني وأصدقائي، وإلى كل من ساعدني في إتمـام هذا البحث.

**صالح عمر صالح طلوزي**

## مصطلحات الدراسة

المجتمع المدني : مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة؛ لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الالتزام والتراضي، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف (شكر، 2003).

قيـــادات المجتمـــع المدني : قادة الأحزاب السياسية في شمال الضفة الغربية وتشمل طولكرم، نابلس، جنين، قلقيليه.

الحزب : تنظيم سياسي يتألف من جماعة منظمة لها برنامج سياسي، ويعمل وفق المبادئ والقواعد الديمقراطية يسعى للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها؛ بهدف وضع برنامجها موضع التنفيذ وتحقيق أهداف تتعلق بالشؤون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية (أمان، 2008).

الديمقراطية : هيكل عظيم من الثوابت ،ويشمل حق الإنسان في المشاركة كحرية التعبير، والانتخابات، والشفافية، والمحاسبة، واحترام القانون، والمساواة، والتعددية، واحترام حقوق الإنسان، والفصل بين السلطات، ومحاربة الفساد، والتداول السلمي للسلطة (بانوراما، 1996).

العمل التطوعي : جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد بشكل حر؛ بدافع الانتماء، والواجب، والغيرة، والإحساس بالمسؤولية؛ لتحقيق مصلحة معينة، أو الأعمال التي يقوم بها مجموعة من الأفراد الذين يمثلون شريحة في المجتمع تجمعهم مصالح وأهداف وتطلعات وقضية مشتركة (الملتقى المدني، 2000).

المشاركة : العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية الاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف (سالم، 2000).

الشفافية : الشفافية في حرية تدفق المعلومات، فالعمليات والمعلومات في المؤسسات الأهلية، يجب أن تكون متاحة بصورة مباشره لأولئك المهتمين بها، ويجب توفير المعلومات الكافية لفهم تلك العمليات والمؤسسات ورصدها (UNDP, 1997).

المساءلة : المساءلة لصناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من قبل الجمهور العام، باعتبارهم أصحاب المصلحة الرئيسة (UNDP, 1997).

## ملخص الدراسة


هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد ونشر الوعي الديمقراطي إضافة إلى تحديـد دور كل من متغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والحالة الاجتماعية، والمـسمى الوظيفي, وأثرها على تعزيز الديمقراطية.

وتكونت عينة الدراسة من (203) من العاملين في منظمات المجتمع المـدني وقيـادات الأحـزاب السياسية في محافظات شمال الضفة الغربية (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية). وتم اختيارهم بطريقة العينة القصدية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة بلغ عدد فقراتها (55) فقرة وزعت على ثلاثة مجالات رئيسة وهي: تعزيز الديمقراطية، البرامج والأنشطة، الـصعوبات والعراقيل.

ارتأى الباحث القيام بهذه الدراسة واختيارها بدوافع ذاتية، حيث أنه نفذ العديد من البـرامج التـي تسعى لنشر الثقافة الديمقراطية وتعزيز الوعي الديمقراطي في المجتمع، ومن خلال تنبـؤ الباحـث بأهمية النتائج والتوصيات التي ستخرج بها الدراسة للاستفادة منها في تقيـيم منظمـات المجتمـع المدني، ومساعدتها على رسم سياستها، وبناء الخطط والبرامج والمساهمة في تطويرها.

أما المنهج الذي استخدمه الباحث فكان المنهج الوصفي الميـداني الإحـصائي حيـث قـام بجمـع المعلومات، ودراسة واختبار الفرضيات مستعيناً بالاستبانة ومراجعة الدراسات والأدبيات الـسابقة، وقام الباحث بتحليل ومعالجة البيانات إحصائيا وعرضها بواسطة حزمة SPSS الإحصائية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الدرجة الكلية لوجهة نظر المبحوثين حول دور منظمات المجتمـع المدني في تعزيز مجال الديمقراطية كانت درجة متوسطة من وجهة نظر المنظمـات والأحـزاب السياسية، ودرجة متوسطة من وجهة نظر المنظمات في مجال البرامج والأنشطة، ودرجة كبيـرة من وجهة نظر الأحزاب، ودرجة كبيرة من وجهة نظر المنظمات والأحزاب في مجال الـصعوبات والعراقيل. كما بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالـة إحـصائية تعـزى لمتغيـر الجـنس، والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن في تعزيز الديمقراطية. كما بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر من وجهـة نظـر المنظمـات، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، والحالـة الاجتماعيـة، ومكـان الـسكن

للمنظمات و الأحزاب. ووجود فروق تعزى لمتغير العمر لصالح أكثر من42 سنة والمؤهل العلمي لصالح توجيهي ومتغير الانتماء السياسي لصالح وطني.

وبناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بضرورة تعزيز الديمقراطية في منظمات المجتمع المـدني من خلال تكريس دورية الانتخابات وتفعيل المشاركة الفاعلة للمرأة والشباب في هـذه المنظمـات إضافة إلى تفعيل الرقابة الداخلية وتجسيد مبدأ الشفافية والمساءلة فـي العمـل، وزيـادة التعـاون والتشبيك بين هذه المنظمات لغرس قيم الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى ضرورة اعتماد هذه المنظمات على مصادر تمويل ذاتية وليست خارجية وذلك عبر إقامة مشاريع مـستدامة تغطي مصاريفها الفنية والإدارية.

**Civil Society' Role in the Northern Governments of the West Bank, in Reinforcement of Democracy for the Individuals in the point of view of their employees and leaders.**


## Abstract

This study aimed at recognizing the role which the Society Civil Organizations play in the Northern Governments of the west Bank in reinforcement Democracy and breaking out awareness for individuals according to the variables of sex, age, qualification, residence, marital status and job title and their effect on Democracy Reinforcement.

The study included (203) questionnaires of the CCO working people and other party leaders in the north of West Bank (Nablus, Jenin, Tulkarem, Qalqilyia) chosen in the intentional choice way to achieve the purposes of the research. The researcher developed a questionnaire of (55) items distributed on three main scopes that are: Democracy Reinforcement, Active Programs and Obstacles.

The researcher personally decided to do this paper that he carried out lots of programs which aimed at wide spreading the Culture of Democracy and developing the democratic awareness in the society, and through the researcher's predictions of results and recommendations which the study will get out, to help evaluate the CCO plans and policies development.

The curriculum used in this study was the Descriptive, Analytical, and Statistical Approach that the researcher collected the information, analyzed and treated the data statistically and presented them by the SPSS.

The results showed that the overall researched people point of view about the CCO role was moderate about Democracy Reinforcement, and the same degree of moderation about activities and highly grades about obstacles.

The questionnaire also showed that there is no least statistical difference about the variable of sex, job title, qualification, marital status and residence concerning democracy reinforcement and there was statistical difference for the variable of age about organizations point of view. Also, there was a difference for the variable of age mainly (42 years old, and also qualification towards High school and political belonging variable.

Consequently, the researcher recommends that there must be some sort of democracy reinforcement in the CCO through dedicating elections' periodical and activating the woman's role in the CCO; in addition to internal watching activation and questioning transparency embodiment in work and also to have cooperation between organizations to strengthen the democratic values in the Palestinian Society. Moreover, a necessity for financial dependency of these organization on themselves through establishing schemes to finance their administrative expenses.

# الفصل الأول

---

## خلفية الدراسة وأهميتها

### 1.1 المقدمة

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً بارزاً في إكساب المواطنين المهارات الفنية والإدارية، وتنمية الوعي لديهم في تنمية الشخصية لدى المواطن الفلسطيني في مجال الديمقراطية، ويكمن دور هـذه المنظمات من خلال تنظيم البرامج التدريبية لتعزيز الثقافة الديمقراطية ونشر الوعي الـديمقراطي، وترسيخ مفهوم المجتمع المدني (سالم، 2000).

إن المجتمع يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتـي تعمـل فـي ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة، هذا المجتمع يتمتع مواطنيه بالحرية بعيداً عن إرادة السلطة، ولكن وجود الدولة شرط أساسي لقيام المجتمع المدني. فمن خلال الدولة تنشأ فكـرة المواطنة التي هي روح المجتمع المدني مضافا إلى ذلك إطار قانوني لضبط العلاقات في المجتمـع (بشارة، 1996).

المجتمع المدني الفلسطيني يعاني من ضعف في ممارسة الديمقراطية على الرغم من تزايد الدعوات إليها. فسوء الإدارة، وضعف الشفافية في منظمات هذا المجتمع، كانـا عـائقين أمـام أي تحـول ديمقراطي. فالكثير من المسؤولين وصلوا لإدارة هذه المنظمات تحت شعار الديمقراطية، وبطـرق ديمقراطية لم يحدثوا تغيراً للأحوال ولا تحسناً عليها في هذه المنظمات (هـلال، 1995). كمـا أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تعاني من أزمات ومشكلات إدارية وتنظيمية، فعلى سبيل المثال

تعاني من مشاكل مالية لاعتمادها على الدعم المالي الخارجي، هذا بالإضافة لقلة تجدد قياداتها. مما أفقدها مصداقيتها في نظر المواطنين، وغابت عنها روح التطوعية، وأصبح همها الصراع على السلطة والمصالح الشخصية بعيداً عن المصلحة العامة. كما ساهم التسييس الزائد والفصائلية في تعطيل العملية الديمقراطية واختفائها، وحل محلها الطنطنة بالديمقراطية دون أي تغير ديمقراطي على الأرض (سالم، 1999).

إن خصوصية المجتمع الفلسطيني وما تعرض إليه من احتلال ساهم في عرقلة الحياة الديمقراطية من غير الجزم بأن الاحتلال هو المعوق الرئيس لتطور الديمقراطية الفلسطينية، لذلك مطلوب من منظمات المجتمع المدني أن تكون أكثر فاعلية في تعزيز الديمقراطية من خلال ممارسة الديمقراطية أولاً على نفسها كي يحتذى بها في المجتمع، والعمل على بلورة رؤية تقوم على مبدأ الشراكة الكاملة، والتنسيق والتشبيك ما بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية، وتفعيل مبدأ الشفافية والمساءلة في عمل هذه المنظمات (الملتقى المدني، 2003).

لقد أجريت العديد من الأبحاث والتقارير عن دور منظمات المجتمع المدني، والمشاكل التي تواجهها من حيث شح الدعم، وقلة الكفاءة وضعف البرامج والتسييس الزائد. وتوصل الباحث انه لا يمكن تجاهل دور هذه المنظمات في تنمية الوعي الديمقراطي، ومدى تعزيزها للقيم والمبادئ الديمقراطية وأهمية الاستفادة من نقاط القوة والضعف في عمل منظمات المجتمع المدني. في ضوء ما سبق وجد الباحث من الأهمية بمكان تناول هذا الموضوع بالدراسة الميدانية لما لها من أثر مباشر على سلوك المواطن ودوره الإيجابي في منظمات المجتمع المدني.

### 2.1 مشكلة الدراسة

بعد مراجعة الباحث للأدبيات والبحوث الخاصة بمنظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز الديمقراطية، وعمله في إحدى هذه المنظمات. يرى الباحث أن هناك خصوصية للمجتمع الفلسطيني لما تعرض له من احتلال لفترات طويلة، أدى إلى تعثر الديمقراطية في مختلف مجالات عمل منظمات المجتمع المدني من حيث: ضعف الكادر الإداري لديها، وتركيز السلطة في يد فرد أو نخبة معينة تهيمن على مختلف القرارات فيها، بالإضافة إلى ضعف الشفافية والمساءلة والمحاسبة في عمل هذه المنظمات. أيضا ضعف المهنية في العمل لدى العاملين في منظمات المجتمع المدني كل ذلك أثر على دور هذه المنظمات في إشاعة ثقافة الديمقراطية، وضعف مشاركة المواطن في أنشطتها وبرامجها (أبوسيف، 2005).

فالمجتمع المدني الفلسطيني يعاني من عدة أزمات سياسية، واقتصادية، وإدارية جعلت مساهمته في المجتمع ضعيفة. وسوء العلاقة مع المجتمع المحلي أدى ذلك إلى ضعف مبـدأ التطـوع والعمـل الأهلي، وارتكازه على الوظيفة والرواتب المرتفعة، وسيطرة أجندة المانحين والاهتمـام بالمـساءلة أمام الدول المانحة دون أي اعتبار للمجتمع المحلي (رحال، 2007). منظمات المجتمع المدني يجب أن يكون لها دور فعال في الإسهام في التطور الديمقراطي، وتفعيل عمل هذه المنظمات من أجـل نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهـة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني ؟

### 3.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الهدف الرئيس: التعرف على مدى الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد ونشر الوعي الديمقراطي.
- أما الأهداف الفرعية فتمثلت فيما يأتي:

  - التعرف إلى مدى الحاجة إلى منظمات المجتمع المدني، ووعي العاملين فيهـا فـي تعزيز الديمقراطية.
  - التعرف إلى الأنشطة والبرامج والفعاليات التي تعمل على تعزيز الديمقراطية فـي منظمات المجتمع المدني.
  - التعرف إلى المشكلات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية.
  - التعرف إلى آفاق تطوير عمل منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية.

### 4.1 أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها، وقيادات المجتمع المدني ؟

- ما واقع الأنشطة والبرامج التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في شمال الضفة الغربيـة في تعزيز الديمقراطية ؟
- ما المشكلات والصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية ؟
- ما هي آليات تطوير عمل منظمات المجتمع المدني لتعزيز الديمقراطية؟

**5.1 فرضيات الدراسة:**

انبثقت عن أسئلة الدراسة الفرضيات الآتية:

- أولاً: فرضيات العاملين في منظمات المجتمع المدني

  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) فـي متوسـطات إجابات العاملين من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شـمال الـضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها، تعزى لمتغير الجنس.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) فـي متوسـطات إجابات العاملين من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شـمال الـضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها، تعزى لمتغير العمر.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) فـي متوسـطات إجابات العاملين من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شـمال الـضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) فـي متوسـطات إجابات العاملين من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شـمال الـضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها، تعزى لمتغير مكان السكن.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) فـي متوسـطات إجابات العاملين من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شـمال الـضفة

الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها، تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

- ثانياً: فرضيات قيادات المجتمع المدني:

  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات قيادات المجتمع المدني من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني، تعزى لمتغير الجنس.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات قيادات المجتمع المدني من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني، تعزى لمتغير العمر.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات قيادات المجتمع المدني من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات قيادات المجتمع المدني من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني، تعزى لمتغير مكان السكن.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات قيادات المجتمع المدني من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني، تعزى لمتغير الإنتماء السياسي.

### 6.1 مبررات الدراسة:

قام الباحث باختيار موضوع الدراسة لعدة مبررات و تتلخص بالتالي:

- الدوافع الذاتية لدى الباحث: حيث إن الباحث يعمل بإحدى منظمات المجتمع المدني وتحديداً بمؤسسة الملتقى المدني، ويقوم بتنفيذ العديد من البرامج التي تسعى لنشر الثقافة

الديمقراطية، وتعزيز الوعي الديمقراطي. ومن خلال خبرة الباحث واطلاعه الـدقيق علـى طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني ارتأى أهمية التعرف إلى الدور الـذي تلعبـه هـذه المنظمات في تعزيز الديمقراطية.

- قلة البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وأهمية التعرف إلى الدور الذي تلعبـه منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية.
- قد يشكل هذا البحث بنتائجه وتوصياته أساسا مثمراً في عملية تقييم شاملة لمنظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية، ومساعدتها على رسم سياساتها وبنـاء الخطـط والبرامج، ووضع الآليات المناسبة التي تساهم في تطوير هذه المنظمات.
- إيمان الباحث وقناعته بأهمية الدور الذي يجب تلعبه منظمات المجتمع المدني فـي تعزيـز الديمقراطية.

### 7.1 حدود الدراسة

تتمثل أهم حدود الدراسة في الآتي:

- الحدود الزمانية: تقصر هذه الدراسة على الفترة الزمنية التي جرى تطبيق الدراسة فيها ما بين عامي 2008-2009.
- الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على:

  - منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية (نابلس، جنين، طـولكرم، قلقيلية).
  - الأحزاب السياسية في محافظات شمال الضفة الغربية (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية).

- الحدود البشرية، وتتمثل في:

  - يتم إجراء هذه الدراسة على عينة قصدية تتضمن العاملين في منظمات المجتمع المدني والعاملة في مجال الديمقراطية في محافظات شمال الضفة الغربية وعددها 92 منظمة.
  - قيادات المجتمع المدني (قادة الأحزاب السياسية) في محافظات شمال الـضفة الغربيـة (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية) و عددهم 120 عضواً.

# الفصل الثاني

---

## الإطار النظري والدراسات السابقة

### 1.2 المقدمة

تحتل الديمقراطية في كافة أشكالها حيزاً هاماً في أهداف منظمات المجتمع المدني، و تـسعى إلـى تحقيقها كواحدة من القضايا الأساسية في عملها وبرامجها، خاصة دورهـا الرقـابي مـن خـلال مؤسساته التي ينبغي لها أن تكون مدارس للديمقراطية (Tim & Joun, 1999). إن هذه المنظمات أنشئت من أجل سد النقص، وخلق التكامل مع المؤسسة الرسمية التي لا تستطيع الوصول دائماً إلى جميع الفئات خاصة تلك التي عانت لفترة من التهميش وغيبت عن المشاركة والمساهمة في صـنع القرار (القاروط، 2003).

فالديمقراطية بحاجة إلى تربية تبدأ من البيت، وتنتقل مع المواطن في المدرسة، ثم في الجامعة وفي المؤسسة التي يعمل فيها. كما أن هناك حالة من عدم المتابعة ما بين منظمات المجتمـع المـدني، وبين المؤسسات التعليمية سواء أكان بسبب قصور منظمات المجتمع المدني خاصة تلك العاملة في حقل الديمقراطية، أم بسبب بيروقراطية جهاز التربية والتعليم، وعدم الاكتـراث بمنهـاج التربيـة المدنية والتربية الديمقراطية كما هو مطلوب (الأغا، 1999).

ويرى الباحث أن منهاج التربية المدنية الذي يدرس في المدارس الفلسطينية ساهم ولو بجزء بـسيط بترسيخ المواطنة، وتعزيز بعض القيم الديمقراطية لدى الطلبة، لكنه ما زال بحاجة إلـى ممارسـة فعلية على أرض الواقع داخل المدرسة وخارجها وعدم الإكتفاء بالتعليم النظري وذلك لينتشر فـي

المدرسة مناخاً منفتحاً يعزز القيم الديمقراطية من مشاركة وحريـة الـرأي والمـساواة والتـسامح واحترام الآخرين. وأصبح لزاماً على منظمات المجتمع المدني وضع آلية للمتابعة والتـشبيك مـع جهاز التربية والتعليم؛ من أجل تنفيذ العديد من الأنشطة اللامنهجية التي تعمل على تعزيز، وتقوية النهج الديمقراطي، ومبادئ المواطنة والحقوق والواجبات والعمل التطوعي، وتقبـل الآخـر كقـيم أساسية ومؤثرة في التنمية الثقافية (الأزعر، 1996).

المجتمع الديمقراطي: هو المجتمع الذي يفسح المجال أمام مواطنيه بتحقيـق آمـالهم، وتطلعـاتهم وأهدافهم ويوفر لهم احتياجاتهم، وتنمو وتتطور الديمقراطية لتحقق أفضل ما يمكن تحقيقـه حـسب متطلبات الحياة الإنسانية. والمواطنون هم وقود المجتمع والعملية الديمقراطية، والإدارة التي مـن خلالها يتم توسيع نطاق الحوار بين مختلف الفئات المهتمة بالديمقراطية، وهي كذلك وسيلة للتـأثير المجتمعي (أبو عمرو، 1995).

أما المواطن الفلسطيني فقد عاش تجربة النضال والكفاح للوصول إلى الحقوق الوطنية المـشروعة لشعبه وأرضه، فكانت تجربته فريدة وعظيمة عانى فيها من القمع والظلم والاضـطهاد والحرمـان فغابت فيها الحياة الديمقراطية، وعلى ذلك وجب النظر إلى تحقيق مصلحة المواطن الفلسطيني فـي إيجاد مجتمع ديمقراطي يسوده الحوار والاحترام بين كافة القطاعات وهذا يتطلـب وجـود نظـام ديمقراطي حقيقي وحتى يتحقق ذلك وجب العمل بجد واجتهاد، مع تحمل المسؤولية والعمـل علـى دفع عجلة المجتمع لتحقيق الديمقراطية (أبوعمرو، 1995).

إن دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية هو نشر وإشاعة ثقافة مدنيـة ديمقراطيـة ترسي في المجتمع الاحترام المتبادل، العمل الطوعي، العمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنـوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قـيم الاحتـرام والتـسامح والتعـاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، مع التأكيد على قـيم المبـادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات وهذه القيم في مجملها تمثل قيم الديمقراطية، لذا فإن حاجة المـواطنين لتعزيز ونشر الثقافة الديمقراطية عظيمة باعتبارهم مهمشين، فهم محدودي العلاقـات الاجتماعيـة وغير متوفر لهم المرافق الثقافية والترفيهية وغيرها في تجمعاتهم السكانية (شكر، 2003).

وتشتمل الثقافة الديمقراطية أيضاً على قيم التسامح والتعايش والمشاركة في صنع القرار، ومرتكزة على قيم المساواة والإقرار بالتعددية الثقافية ضمن المجتمع الواحد. وتعني هذه الثقافة في مضامينها حماية حرية التفكير، والمعتقد، والتعبير، والضمير (شكر، 2003).

ويرى الباحث أن على منظمات المجتمع المدني العمل على نشر الثقافة الديمقراطية، والمساهمة في العملية التثقيفية، والتوعية عبر المزج ما بين الجانب النظري والعملي والقضاء على الفلسفة القديمة التقليدية التي تقوم على أساس التعليم البنكي القائم على التلقين فقط. ومن هنـا يمكننـا القـول أن منظمات المجتمع المدني تعتبر وسيلة لتنظيم المواطنين؛ من أجل المشاركة الفاعلـة فـي العمليـة التنموية التي تعتمد بشكل أساسي على المواطن. وهي تشكل قاعدة للتحول الديمقراطي إذا مورست الديمقراطية بين أعضائها، وعملت على تكريس الثقافة الديمقراطية في أواسط المواطنين، بالإضافة إلى دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، والعمل على تعزيـز الإمكانـات المحليـة واستثمارها بصورة فعالة. وهذا كله لا يتم إلا من خلال إعادة اعتماد المنظمات على نفـسها دون الاعتماد على المصادر الخارجية، وتفعيل آليات الديمقراطية الداخلية، والبحث عن أشكال التعـاون والتشبيك مع منظمات أخرى، مع إجراء تقييم شامل لبرامج وخطط هذه المنظمـات، وتـصميمها بواقعية أكثر حسب حاجات واهتمامات المواطنين (قصراوي، 2008).

إن معالجة مثل هذه التغيرات تكون بتعزيز الديمقراطية في البنية الداخلية، والشفافية في العلاقة مع جمهورها، وتعميق لغة الحوار والنقاش الديمقراطي، والتعاون والتكامل فـي الأدوار بينهـا وبـين المنظمات الأخرى في المجتمع (هلال، 1995).

إن إحدى آليات التغيير المجتمعي هو نشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية، وهذه الآليات توفر وتعطـي فرصة العمل مع الآخرين في كل الأوساط وعلى جميع الأصعدة. والهدف منها أحداث التغيير بـين المواطنين من خلال: إكسابهم مجموعة من القيم، والاتجاهات، والعادات الجديدة. والتـي بـدورها ستؤدي إلى تمكين منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها في التأثير على الحياة العامة، ولعـب دور أساسي كمجموعات مؤثرة ضاغطة لها تأثيرها الذي لا يمكن تجاهله (أبوعمرو، 1995).

إن الاعتقاد السائد في المجتمع بأن المشاركة الديمقراطية تتمثل وتنحصر فـي عمليـة الانتخـاب والترشيح، وهو السبب في تعثر عملية التحول الديمقراطي. وبعبارة أخرى إن عمليـة المـشاركة عملية موسمية تنتهي بانتهاء الانتخابات. وهي بعيدة عن أي جهد سياسي منتظم ودائـم ومـشاركة مستمرة تتمثل في المشاركة الفاعلة في النشاط الفعال لمنظمات المجتمع المدني. ومن العقبات التـي تحول دون عملية التحول الديمقراطي تجاوزات النظام السياسي، وعدم احترامه للحقوق الأساسـية والحريات للمواطنين. إذن التغيير الديمقراطي وإمكانية التبدل هي مصلحة لجميع الفئات المهـشمة، إلى جانب ذلك فإن بعض الفئات ترى في عملية التحول والتغيير تهديداً لها قد يفقدها مواقعها؛ ولذا فهي مقاومة للتغيير (رحال، 2007).

## 2.2 المجتمع المدني

أن بدايات تداول مفهوم المصطلح المدني كان في الغرب وتحديداً مع منظري العقـد الاجتمـاعي– توماس هوبس، وجون لوك، وجان جاك روسو، ومنتسكيو – وفي بداية تداوله مع توماس هـوبس كان يعني الدولة، فالمجتمع المدني كان النقيض لمجتمع ما قبل الدولة، أي لحياة شـريعة الغـاب، ولكن مع مرور الوقت ومع التمايز الذي بدأ يظهر بين الدولة كجهاز سياسي والمجتمـع كفعاليـات ومصالح، بدأ مفهوم المجتمع المدني ينحو إلى الدلالة عما يميز فعاليـات المجتمـع عـن الـسلطة السياسية. وعلى هذا الأساس يعرف برتراند بادي في كتابه (Sociologic Politique) المجتمـع المدني بأنه: "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة، دون تـدخل أو توسط الدولة" (B.Bertarnd, 1997).

وبحسب رأي المفكرين يفصل (هيغل) بين المجتمع المدني والدولة، وينظر لهذا المجتمع على أنـه: ساحة لتصارع مصالح الأفراد، وعليه فهو منظومة غير مستقرة، وهو بحاجة للدولة للتدخل لحـل تناقضاته. أما (ماركس) فينظر للمجتمع المدني أنه: أصل الدول مثله مثل منظري الحق الطبيعـي، ولكن من زاوية أخرى فإن المجتمع المدني هو تعبير عن المجتمع البرجوازي، وتجـسيد لنـشاطه الاقتصادي، وتعبير عن رأسمال الدولة البرجوازية التي بدورها تقمع كل الطبقات الأخـرى (أبـو سيف، 2005).

أما (الكسس دي توكوفيل) فقد أبدى إعجابا كبيرا بتنوع الكنيسة وتنوع الطوائف والانتماءات الدينية في المجتمع الأمريكي، معتبراً ذلك دليلاً على حيوية المجتمع المدني، وبرأي (عزمي بشارة) فـإن هذا التنوع هو دليل على خصخصة الدين وتحوله إلى جزء من المجتمع المدني. وقال (توكوفيل): " أن لكل فرد في أمريكا الحرية في أن يسلك الطريق التي يعتقد أنها ستقوده إلى الجنـة، ويـرى أن الدين بوصفه رادعاً شخصياً وضمانةً للحرية. والاستبدادية هي التي بإمكانهـا أن تـستغني عـن الإيمان وليس الحرية؛ لأن الدين ينظم الأخلاق وبدون أخلاق لا توجد حرية " (بشارة، 1996).

أما (غرامشي) فقد افترق عن (ماركس) في تصور الأساس الاقتصادي لتطور المجتمـع المـدني، ورأى أن أساس التنافس في نشوء المجتمع المدني هو الحيز الأيدلوجي، واقترح ضـرورة خلـق أيديولوجيا وهيمنة مضادة أي خلق مجتمع مدني آخر، أو استبدال المجتمع المدني الخاص بالدولـة بمجتمع مدني جديد، وقال: إن النقابات والأحزاب هي الوحيدة القادرة على خلق ما أسـماه هيمنـة مضادة لهيمنة الدولة القوية الأمر الذي سيساهم في عملية التغيير الثوري (جرادات، 1999).

إن المجتمع المدني تصاحب مع وجود تأسيس للديمقراطية، والثورات السياسية، والصناعية والعلمية والدينية، وهو رديف لحرية التعبير والتنظيم، وإنه غالباً تأسس بالتدريج من أسفل من المجتمع، وفرض نفسه على الدولة بفعل نضالات متواصلة سلمية وصدامية، وهكذا فإن المجتمع المدني هو بنية علاقات ومؤسسات يؤسسها الأفراد بـ (استقلالية) عن الدولة أو السلطة السياسية، وهو بهذا المعنى لا ينفصل عن حركة المجتمع الحديث وتطوره، وما يستجد من تطورات على علاقات أطرافه مع بعضها البعض، وعلاقته بمجمله بالمجتمع السياسي (إبراهيم، 1993).

في كل أنحاء العالم توجد منظمات واتحادات وجمعيات ونوادٍ مختلفة، وإن تأسيس الجمعيات المختلفة هو حق من حقوق الإنسان المنصوص عليها في اللائحة الدولية لحقوق الإنسان التي تعد من أبرز وثائق الأمم المتحدة. وهذه الجمعيات تعمل في شتى المجالات وتمارس أنشطة ثقافية واجتماعية خيرية، وتوعوية ورياضية... الخ، وتعمل ضمن أهداف منها حماية المواطنين من ظواهر الانحراف، وتشجيع روح التعاون والمساعدة الاجتماعية، والمساهمة الإيجابية في إغناء المجتمع بالإمكانات والطاقات الإيجابية للفرد، وفي مطلع التسعينات من القرن السابق شهدت دول العالم تغييرات ملحوظة واهتمامات زائدة في منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، أو ما يسمى بالمنظمات الأهلية وبدأت المنظمات الدولية بإشراك مثل هذه المنظمات في برامج القطاع العام كجزء من إستراتيجية تقليص البيروقراطيات في الحكومة والارتقاء بدور القطاع الخاص (سالم، 2000). وقد ساهمت الدول المانحة في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الدول النامية، من خلال تكليفها بإدارة برامج مساعداتها؛ بهدف تجاوز المتطلبات المالية والإدارية غير المرنة التي تفرضها الأنظمة الحكومية في إدارة وتنفيذ هذه البرامج.

إن كثيراً من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني انعكست إيجابياً على زيادة الاهتمام بمنظمات العمل الأهلي الفلسطيني، وهنا سيتم تسليط الضوء على منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية، والتي أخذ دورها بالتزايد والاهتمام كون المواطنين يعانون من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية عامة. وخاصة في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي، الذي يشكل عائقا دون تحقيق أهدافهم ويشكل أزمة تمتد جذورها بعيداً في أعماق المجتمع الفلسطيني (رحال، 2007).

على الدول جميعاً السعي الجاد في تبني الكثير من البرامج والسياسات والأنشطة التي تخدم المواطنين، والتي تنمي الطاقات، وتطور القدرات، و تعزز الديمقراطية لديهم. ويمكن تحقيق مثل هذه البرامج والأنشطة عن طريق إنشاء المنظمات الخاصة بهم، وتكون مبنية على التعاون والعمل

المشترك، ضمن إطار ديمقراطي يعمل على الدعم، والتقوية، والتمكين المتبادل القائم على التشاور والتحاور والتنسيق والتكامل والتضامن بين هذه المنظمات لرفع نسبة الوعي بين المواطنين في كافة المجالات. وهذا كله يتم عن طريق تنظيم الاجتماعات والندوات والمؤتمرات وورش العمل وإصدار النشرات (محمد، 2005).

إن المنظمات في فلسطين تعددت واختلفت التسميات والتعبيرات حولها تبعاً لعملها وأدوارها وبرامجها. وتتصف هذه المنظمات باستقلالها الذاتي عن مؤسسات الدولة حتى لو حصلت على بعض الدعم أحياناً من الحكومة، وأنها لا تستهدف الربح والعوائد المالية التي قد تحققها والتي تستخدم لتطوير هذه المنظمات (كراجة، 2003).

### 3.2 المجتمع المدني في فلسطين

نشأ المجتمع المدني وتطور في فلسطين في ظل غياب السلطة الوطنية الشرعية، وتحت ظروف احتلال وقهر واستعمار منذ مطلع القرن الماضي، وتغييب مفتعل للشخصية الوطنية والحضارية للشعب الفلسطيني. ومع تواصل وتصعيد ظروف القمع والاضطهاد والحرمان تطورت المنظمات لتقوم بمهام ومسؤوليات هي من صلب مسؤوليات السلطة الفلسطينية وليست مكملة لها كما هو الحال في الدولة المستقلة (عدوي، 2008).

في حين يمكن الربط بين انتظام العديد من المواطنين في التجمعات الخيرية في العشرينيات من القرن الماضي بدافع الغيرة الوطنية على اعتبار أنها البديل عن المؤسسات الحكومية (للمحتل) البعيدة عن خدمة المواطن وعن خدمة الوطن. وتؤكد بعض الأبحاث أن بعض المنظمات التي تشكلت في الثلاثينيات من القرن الماضي اتخذت من النشاط الاجتماعي، والثقافي غايةً وستاراً لأعمالها السياسية وذلك للتحايل على السلطة الاحتلالية (رحال، 2007).

ومع تغير الأوضاع السياسية، وقيام دولة الاحتلال الإسرائيلي، وظهور مشكلة اللاجئين، وإلحاق الضفة الغربية بالأردن، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، ثم احتلال إسرائيل لكل فلسطين، فقد برزت قضايا اجتماعية واقتصادية جديدة تمثلت في مركزية السلطة، ومصادرة الحقوق المدنية، وانحسار قدرة الفلسطينيين في السيطرة على مصادرهم الطبيعية؛ وبالتالي كان لهذه المرحلة أيضا مؤسساتها التي مزجت الأهداف الوطنية، والقومية مع الأهداف الإنمائية **(**عبد الهادي، 2004**).**

وقد أرى أن تداخل ما هو سياسي بما هو مدني في التجربة السياسية الفلسطينية، من خلال انتظـام الشعب الفلسطيني بكل فئاته ومستوياته في حركة جماهيرية واحدة، قيادة سياسية، شعب، نقابـات، أحزاب وجمعيات، لمواجهة القوات المحتلة. الجميع لهم هدف واحد هو مواجهة الاحـتلال ولـيس مواجهة بعضهم بعضاً.

إن خصوصية المجتمع المدني الفلسطيني سواء من حيث تكوينه، أو من حيث وظيفته. فهو مجتمـع ولد في خضم مقاومة الاستعمار البريطاني أولاً، والصهيوني ثانياً. وولادته لم تكن في إطار حركة مطلبيه اقتصادية، أو اجتماعية، بل في إطار حركة جماهيرية سياسية نـضالية تـسعى للاسـتقلال والحرية وإبراز الهوية الوطنية والحفاظ عليها، وبالتالي فإن المطلب الأساس لمؤسـسات المجتمـع المدني الفلسطيني هو تأسيس المجتمع السياسي الوطني (دولة وسلطة وطنية)، بالإضافة إلى ذلـك عاش نصف الشعب الفلسطيني ومازال خارج أرض الوطن وتربطه علاقة خاصة وشائكة مع الدول التي يعيش فيها، وهو الأمر الذي يجعل لمفهوم المجتمع الفلسطيني دلالة رمزية أكثـر ممـا هـي سسيولوجية، وهذه خاصية لا نجدها في تجارب الشعوب الأخرى (هلال، 2006).

إن المنظمات المتعارف عليها كمكونات للمجتمع المدني كانت حاضـرة وبكثافـة فـي المجتمـع الفلسطيني، إلا أن غياب دولة فلسطينية غيّر من وظيفة (المجتمع المدني) الفلسطيني وجعلها تصب في اتجاه إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية والحفاظ عليها، وإعادة تأسيس الدولة. فالمجتمع المـدني في هذه الحالة هو المؤسس للدولة وللسلطة السياسية، وليس العكس، وبالتالي يستحق تسمية المجتمع المدني/ السياسي، وليس المجتمع المدني المفارق للسياسي (محسين، 2001).

يرى الباحث أن الحالة الفلسطينية لها خصوصيتها من حيث تداخل العام مع الخاص والسياسي مـع المدني، وتراجع المطالب الاجتماعية والاقتصادية أمام متطلبات التحرر الوطني، وانخراط الأحزاب السياسية في العمل الجماهيري، ولهذا فإن الأحزاب السياسية على خلاف الجـدل المتعلـق بهـذا الموضوع حيث تعددت آراء المفكرين فمنهم: سعد الدين إبراهيم الذي اعتبر الأحزاب السياسية: من مكونات المجتمع المدني، رافضاً اعتبار المؤسسات الإرثية القبلية احد عناصـر المجتمـع المـدني واختلف معه برهان غليون الذي اعتبر المؤسسات الإرثية: هي إحدى مكونات المجتمـع المـدني. وتعتبر الأحزاب السياسية الفلسطينية أحد أهم مكونات المجتمع المدني الفلسطيني لـدورها النـشط والفعال في مجالات العمل الاجتماعي والاقتصادي والعمل الطوعي الحر الهـادف إلـى التغييـر. إضافة إلى تأثير هذه الأحزاب على المجتمع المدني الفلسطيني كونها بادرت في تأسيس معظم هـذه المنظمات أو تحكمت في تطورها، إضافة لتحملها أعباء ومهام عملية التحرر الوطني الفلسطيني.

ويوجد خلاف كبير فيما إذا كان يمكن اعتبار الأحزاب السياسية جزء من منظمات المجتمع المدني أم لا، ومرد هذا الجدل إن من أهداف الأحزاب السياسية الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها وقد تنقلب الأحزاب على المجتمع المدني لتحقيق وضمان استمرارها في الحكم، إلا أن هذا المنطق وإن كان يستقيم مع الواقع العملي والتجارب العملية للأحزاب في دول العالم الثالث وبالأخص في العالم العربي، إلا أن العديد من التجارب في العالم أثبتت بأنه يمكن الفصل بين مؤسسة الحزب كحـزب وبين الحزب كحزب حاكم، حيث يمارس الحزب سياساته الخاصة بعيداً عن سياسـة الدولـة، وأن تكون مؤسساته وماليته منفصلة عن مالية الدولة ومؤسساتها.

### 4.2 تطور وتأسيس منظمات المجتمع المدني في فلسطين

نشأة وتطور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تناقشه الدراسة فيما يأتي:

### 1.4.2. منظمات المجتمع المدني منذ (1918_1947):

يعود ظهور منظمات المجتمع المدني إلى نهايات القرن التاسع عشر من خلال الجمعيات والنـوادي التي كانت أهدافها اجتماعية وثقافية وأدبية، فعلى صعيد الجمعيات والنوادي الثقافيـة والاجتماعيـة تأسست في يافا عام 1918 الجمعية الأهلية، والنادي الاجتماعي اليافي في نفس العام وغيرها مـن النوادي والجمعيات والفرق الكشفية، ولم تكن هذه المنظمات ذات طابع اجتماعي فقـط وإنمـا ذات طابع سياسي أيضا، فقد أقيم عام 1918 ناد دعي باسم: (النادي العربي من أجل الدفاع عن الحقوق الوطنية وتحقيق الآمال القومية). وكان من بين أعضائه محمد أمين الحـسيني، وخليـل البـديري، وإبراهيم الحسيني (سالم، 1999). أنشئت كذلك عدة جمعيات طلابيـة منهـا: (جمعيـة الخطابـة الطلابية) والتي كان من أهدافها تثقيف وتعبئة وطنية، وأسفر عن هذه الجمعيـة مـؤتمر طلابـي فلسطيني في عام 1930 تحت شعار (محاربة الإنجليز فهم رأس الأفعى). وقد عرفت هذه المرحلة تعاظماً في تأسيس الأحزاب والنوادي والجمعيات، بالإضافة إلى انتفاضات وهبات وثورات، إلا أن هذا النهوض وهذه الحيوية في المجتمع المدني لم يكونا في مواجهة سلطة وطنية، بل في مواجهـة قوات الاحتلال، وبالتالي زالت الفوارق بين ما هو سياسي وما هو مدني اجتمـاعي (بـاومغرتن، 2006).

كانت جميع برامج وأدبيات الأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات التي ظهرت في تلك الفتـرة تتفق على هدف واحد هو: مقاومة الحركة الصهيونية، والانتداب البريطاني، وتحقيـق الاسـتقلال

الوطني، هذا لا يعني الغياب الكلي للأنشطة ذات الطبيعة المدنية، حيث عرف المجتمع الفلسطيني في بعض المراحل توتراً في العلاقة بين القيادة السياسية التقليدية، ومنظمات تُنسب إلى المجتمع المدني، إلا أن هذه الخلافات كانت على قاعدة المصلحة الوطنية، وحول كيفية مواجهة العدو المشترك، وليس على قاعدة تقاسم غنائم السلطة، أو من أجل الوصول إلى السلطة ( Sayigh, 1997).

إن قوانين الانتداب لم تسمح للفلسطينيين بتنظيم أنفسهم سياسياً واجتماعياً إلا بالشكل الذي يخدم مصالح الاستعمار، وبالتالي فقد طغى العمل السري على غالبية نشاط منظمات المجتمع المدني. ومن جهة أخرى وتحايلاً على قوانين الاحتلال أخذت منظمات المجتمع المدني طابعاً أهلياً أو تقليدياً، حيث لعبت العلاقات العائلية والعشائرية والطائفية دوراً في هيكلة هذه المنظمات، كما يلاحظ نخبوية منظمات المجتمع المدني حيث لعبت العائلات المشهورة والمنتمية إلى الطبقة الإقطاعية والبرجوازية دوراً في تشكيل هذه المنظمات وقيادتها (القاروط، 2003).

### 2.4.2. مرحلة عام 1948 – 1967:

أدت واقع الاحتلال إلى تقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني، وبعثرته في مواقع جغرافية متباعدة. فبالإضافة إلى من بقي من الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وجدت تجمعات فلسطينية في دول عربية تخضع لسلطة غير فلسطينية وأهمها في الضفة الغربية وغزة وسوريا ولبنان والعراق، إن تشتيت الفلسطينيين جغرافياً وغياب عنصر التنظيم المدني الوطني عن المجتمع المدني الفلسطيني، إما قهراً كما جرى في فلسطين المحتلة أو تحت شعارات وأيديولوجيات قومية وأممية واعتبارات أمنية كما جرى في سوريا ولبنان والأردن ومصر والعراق، ممن اضطر منظمات المجتمع المدني التي ظهرت قبل عام 1948 إلى التجميد أو الانحلال التلقائي؛ لغياب القاعدة المجتمعية الأساسية لوجودها. ومع ذلك شهدت نهاية الخمسينات وبداية الستينات نهوض الوطنية الفلسطينية بفعل الدور النشط للفلسطينيين المنضوين داخل الأحزاب القومية (أبو سيف، 2005).

كانت الفترة ما بين عام 1948 – 1965 مرحلة قاسية على الفلسطينيين، وعرفت الحركة الوطنية الفلسطينية حالة من الجمود السياسي والإجتماعي بحيث لم يلحظ ما يدل على وجود مجتمع مدني مستقل أو حركة وطنية فلسطينية مستقلة، ما عدا ما سمح به للفلسطينيين من مشاركة في تنظيمات سياسية أو نقابية في بعض البلدان العربية، كالأردن التي ضمت إليها الضفة الغربية، وحمل الفلسطينيون الجنسية الأردنية، وسوريا والعراق من منطلقات قومية (باومغرتن، 2006).

كان تأسيس العديد من الجمعيات الخيرية بعد نكبة 1948 استجابة لظروف الدمار والتشرد ومنها (رابطة المناضل الجريح) للعناية بمشوهي الحرب، (ودار الفتاة اللاجئة)، و(دار الطفل العربي) وجميعها في القدس. وانتشرت الجمعيات لتشمل معظم المدن الفلسطينية (عبد الهادي، 2004).

### 3.4.2. مرحلة ما بعد عام 1967:

سعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تأسيس وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بما يعزز الشخصية الوطنية الفلسطينية في مواجهة محاولات التشويه والإلغاء التي كانت تتعرض لها، ولاستقطاب قطاعات المجتمع الفلسطيني المختلفة، لتصب في مواجهة العدو الصهيوني.

أدركت منظمة التحرير قيمة منظمات المجتمع المدني في ترسيخ علاقاتها مع قطاعات الشعب الفلسطيني في البلدان المختلفة التي يتوزعون فيها. وكان لتأسيس هذه الاتحادات والنقابات وظيفة تجميعية للشعب الفلسطيني قبل أن يكون لها حاجة نقابية أو مجتمعية أو مدنية. وعمدت المنظمة إلى أنشاء العديد من المنظمات والدوائر ومنها: (مؤسسة صامد) و(دائرة الأعلام والثقافة) و(الهلال الأحمر الفلسطيني) و (جيش التحرير) و(الصندوق القومي) وغيرها. إضافة إلى قيامها بدعم ومساعدة العديد من منظمات المجتمع المدني في الشتات مثل: (الاتحاد العام لطلبة فلسطين) و(الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية) (الصايغ، 1997).

أصبح العمل الأهلي في هذه المرحلة له علاقة وثيقة بالقضية الفلسطينية ومهام التحرر الوطني، والدفاع عن الهوية الوطنية الفلسطينية، فكان الهم الوطني لا يسمح بالتوجه نحو العمل التنموي بسبب وجود الاحتلال وسياسيته القمعية (عبد الهادي، 2004).

### 4.4.2. مرحلة السبعينات:

لعبت منظمة التحرير الفلسطينية دوراً بارزاً في أواسط السبعينات على الصعيد الإقليمي والعالمي وترافق ذلك مع اعتراف الدول العربية بمشروعية ووحدانية التمثيل الفلسطيني، إلى جانب تعاظم دور المنظمة في الداخل، لاسيما بعد تشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة في العام 1973، واعتبر دور منظمات المجتمع المدني في تلك الفترة مكملاً للكفاح المسلح الذي تخوضه الثورة الفلسطينية (سالم، 1999). استعاد المجتمع المدني/ السياسي الفلسطيني حيويته، وممارسته النضالية ضد الكيان الصهيوني مما عزز مواقف المنظمة في أرض الغربة وأكسبها

احتراماً وتقديراً دفع الدول العربية إلى الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وذلك في مؤتمر قمة الرباط عام 1974 (هلال، 1995). هنا كان التركيز على التفكير في آليات تثقيفية وتوعوية للنهوض بالإفراد، وكان العمل منصباً على التطوع، وانتشرت في هذه الفترة الأندية وكان نشاطها يركز على الندوات السياسية والثقافية والاجتماعية والنشاطات الرياضية والذي ساهم في وجود نهضة وطنية فلسطينية (فرحات، 2003/كراجة، 2004).

### 5.4.2. مرحلة الثمانينات وخروج المقاومة من لبنان:

بدأت منظمات المجتمع المدني بالتحول من العمل الخيري إلى العمل التنموي، فشكل مجلس التعليم العالي عام (1980) وعقد مؤتمر التنمية من أجل الصمود عام (1981) وجرت محاولات أخرى لتشكيل منظمات اجتماعية واقتصادية إلا أن هذه المرحلة شهدت بعض التراجع والضعف في عمل المنظمات الفلسطينية، وذلك بعد توجيه ضربة عسكرية للثورة الفلسطينية في لبنان عام (1982) وتشديد الاحتلال على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وإغلاق القائم منها، ومنع إقامة منظمات جديدة، وفي المقابل نشأت العديد من الأطر الجماهيرية والقيادات الشبابية واتسعت قاعدة الأطر الجماهيرية الطلابية والعمالية والنسوية؛ لتمتعها بدعم مادي ومعنوي كبير، ولم يقتصر دور هذه المنظمات على العمل الإغاثي فقط بل تعداه ليرتقي إلى الدور التنموي بأفق وبعد سياسي فلسطيني (البرغوثي، 1994).

### 6.4.2. مرحلة الانتفاضة 1987 – 1993:

في ظل الانتفاضة العظيمة تجند الشعب الفلسطيني بكل فئاته لتنظيم نفسه في جمعيات ونواد وأحزاب ضد الاحتلال الصهيوني. وكان الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وقطاع غزة قادراً على تنظيم نفسه، ومواصلة انتفاضته تحت قيادة منظمات المجتمع المدني الثورية لولا تدخلات خارجية وتوقيع اتفاقية أوسلو (1993). وعلى المستوى الاجتماعي، فقد انتقلت قيادة منظمات المجتمع المدني من الشرائح الإقطاعية والبورجوازية وأبناء العائلات إلى عناصر تنتمي إلى البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، وكان للاجئين الفلسطينيين دورٌ في تفعيل المجتمع المدني وقيادته (شلبي، 2000).

كان العمل السياسي والنضال الوطني أبرز ما ميز هذه المرحلة، فالشعب كله منخرط في أعمال المقاومة ضد الاحتلال، وكان العمل عاماً وخلق نوعاً من عدم التوازن بين العمل الوطني، وعمل

القطاعات المجتمعية الأخرى: كالمـدارس، والجامعـات، والمؤسـسات الاقتـصادية والتجاريـة والسياسية. وهذا كان له دور في تضعضع عمل الأندية والمراكز وضعف نشاطها وقد وصل إلـى تجميد نشاط بعضاً منها (فرحات، 2003/ القاروط، 2003).

### 7.4.2. اتفاقية أوسلو وقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية:

بدأت مرحلة المراهنة على الحلول السلمية بعد مرحلة الثورة والنضال وبالتالي إنهاء الثورة وحالـة الحرب مع الكيان الصهيوني، مع ما يترتب على ذلك من تغير فـي وظيفـة المنظمـات المدنيـة والسياسية التي ظهرت في مرحلة الثورة، ونقل مركز قوة حركية المجتمع الفلسطيني مـن خـارج فلسطين إلى داخلها (البرغوثي، 1994).

وقعت اتفاقية أوسلو وكان نتيجتها نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد نتج عن هذه السلطة العمل على تنمية البنية التحتية وبناء الوزارات المختلفة، وكان هناك إعـادة الاتـصال والتواصـل فـي المجتمع الفلسطيني وإعادة فتح الأندية المغلقة زمن الاحتلال من خلال منحها تـراخيص جديـدة، وأعيد تشكيل الهيئات الإدارية للجمعيات والأندية والمراكز عن طريق الانتخابات، وكـان عـددها ليس بالبسيط، ولهذا عمدت الوزارة أمام هذه الزيادة لها بتوحيد الأنديـة فـي القـرى الـصغيرة المتقاربة، ولكن باءت هذه التجربة بالفشل، وقررت الوزارة الإشراف والرقابة على الأندية الشبابية والمؤسسات المستقلة دون الالتزام بتمويلها حتى لو دعمتها ببعض المساعدات (فرحـات، 2003/ كراجة، 2004). إن تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية أثر علـى دور وطبيعـة عمـل منظمـات المجتمع المدني وذلك من خلال تدخلها في الجانب الخدماتي من تعليم وصحة وأسرة ورعاية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الدور الخدماتي والإغاثي لهذه المنظمات، والذي كان في صميم عملها فترة الاحتلال فيما برزت أدوار جديدة ذات علاقة بالتثقيف المجتمعي، والنشاطات التوعوية والتي تتبنى التأثير على السياسات العامة (لداودة وآخرون، 2001).

### 8.4.2. مرحلة انتفاضة الأقصى عام 2000:

ساءت الأوضاع في هذه الفترة فمن الاستقرار إلى الإنفلات والإنقلاب، فالحصار والقمـع وتقـسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق معزولة وتلاها اجتياح للمناطق الفلسطينية؛ وهذا كله دمر منظمات المجتمع المدني جميعها الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والثقافية.

وتحول العمل نحو النضال على حساب الجمعيات والمراكز والأندية، وأدى ذلك إلى تراجعها وتجميد نشاطاتها، وخلف هذا التدمير وضعاً اقتصاديا صعباً وكان همّ المواطن الفلسطيني محاولة تدبير أموره الخاصة، فأصبح الوضع صعباً على العاملين والموظفين وخاصة في منطقة الريف (فرحات، 2003).

ومع ذلك بادرت السلطة الوطنية الفلسطينية بسن قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، حيث نصت المادة الأولى على حق ممارسة الفلسطينيين النشاط الإجتماعي والثقافي والمهني والعلمي بحرية، بالإضافة إلى الحق في تشكيل وتسيير الجمعيات والهيئات الأهلية وفقاً لأحكام هذا القانون. كما نصت المادة (10) على أن العلاقة ما بين الجمعيات والهيئات الأهلية مع الوزارة المختصة تقوم على أساسا التنسيق والتعاون والتكامل لما فيه الصالح العام. كما تضمنت المادة (14) إعفاء الجمعيات والهيئات الأهلية من الرسوم الجمركية والضرائب على الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ أهدافها الواردة في نظامها الأساسي. وكل هذه الإجراءات هدفت إلى توطيد العلاقة مع منظمات المجتمع المدني وتحقيق التكامل بين الجانبين (تقرير التنمية البشرية، 2004).

**5.2 منظمات المجتمع المدني في فلسطين**

حسب إحصائيات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إن منظمات المجتمع المدني تأثرت بنمو أو ركود بسبب تعرض الأراضي الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي، فقبل عام (1967) كان نسبتها 20% من مجموع المنظمات العاملة حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين قلت هذه النسبة إلى 13% في الفترة الواقعة بين عامي: (1967 – 1973). وتم تأسيس 18% من المنظمات في كل من الفترتين: (1974 - 1980)، والفترة (1981 – 1987). وارتفعت نسبة هذه المراكز في فترة: (1993 – 1995) إلى 19% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

ودعمت منظمة التحرير الوطني الفلسطينية هذه المنظمات، وارتبط نشاطها بالبعد الوطني وانتشرت هذه المنظمات في المدن، والقرى والمخيمات، وركزت على جوانب رياضية وثقافية وفنية واجتماعية وأخرى كشفية ومخيمات صيفية. ومما يشار إليه: أن عدد هذه المنظمات في الضفة الغربية أكبر منه في قطاع غزة؛ ويعود ذلك إلى أن الضفة الغربية هي عبارة عن قرى ومدن ومخيمات متباعدة فمارس المواطنون فيها نشاطاتهم في مراكز المدن وأسسوا منظماتهم في القرى والمخيمات (أبوسيف، 2005).

واستخلص الباحث أن المواطن الفلسطيني يعاني من الإحباط ويعود ذلك للحالة السياسية، وضعف القيم للمجتمع الفلسطيني، وغياب هذه المنظمات في بعض المناطق، وعدم قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين. لذا وجب تقوية هذه المنظمات وتعزيز برامجها، ودعمها ماديا ومعنوياً، والعمل على إشراك كافة أفراد المجتمع في عملية التخطيط للبرامج والفعاليات والمشاركة في إدارة هذه المنظمات. أما بالنسبة لأنماط منظمات المجتمع المدني الفلسطيني فإنه يمكن تقسيمها إلى نوعين:

- أولاً: القوى والأحزاب السياسية.
- ثانياً: المنظمات الأهلية وتصنف حسب طبيعتها إلى:

  - الجمعيات الخيرية والتعاونيات.
  - المنظمات الجماهيرية مثل: الاتحادات، والنقابات المهنية... الخ.
  - المؤسسات والمنظمات التنموية.
  - المراكز ومؤسسات البحث والإعلام وحقوق الإنسان.
  - مؤسسات وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح فئات محددة.

كذلك يمكن تقسيم المنظمات الأهلية وفقا لطبيعة عملها إلى:

- منظمات عاملة في مجال زيادة وعي المواطن والدفاع عن حقوقه من خلال تشكيل قوى شعبية ضاغطة على متخذ القرار.
- منظمات عاملة في مجال الرفاه الاجتماعي وهي الأكثر انتشاراً و نشاطاً و تنظيماً.
- منظمات عاملة في مجال رعاية المصالح المهنية للمنتسبين إليها.
- منظمات أهلية عاملة في مجال المصالح الاقتصادية لأعضائها.
- منظمات أهلية عاملة في مجال في مجال التعاون.
- منظمات أهلية عاملة في المجال السياسي.
- منظمات أهلية عاملة متخصصة في مجال إحياء الروح المدنية وتعميق مفهوم الديمقراطية (عبد الهادي، 2004).

ومن أشكال المنظمات أيضاً كانت لجان العمل التطوعي، وجاء تشكيل هذه اللجان في وقت استهدفت فيه المخططات الإسرائيلية ضرب المجتمع الفلسطيني من خلال استهداف الشباب.

فالاحتلال قيّد هذه المنظمات وقام بإغلاق بعض منها. ومن أشكالها أيضاً اللجان الشعبية في انتفاضة عام(1987) وكانت أهم نشاطاتها في مجالات التوعية والتثقيف الجماهيري، وتوفير الخدمات وبناء منظمات شبابية جماهيرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ظهرت العديد من منظمات المجتمع المدني وهنا تم تشكيل وزارة الشباب والرياضة وكان التمويل ميسراً لها نوعاً ما (كراجة، 2003).

إن منظمات المجتمع المدني أضحت في كثير من المجتمعات شريكاً رئيساً في دعم قضايا المجتمع الجوهرية كالنهوض في الاقتصاد، والتعليم، ومعالجة المشكلات الاجتماعية، وما شابه ذلك.
لكن منظمات المجتمع الفلسطيني لا يمكنها القيام بذلك ما لم تتوفر لديها المقومات الأساسية التي تعينها على النهوض. وعلى رأس هذه المقومات: الممارسة الديمقراطية داخلها، وتوفر المناخ الملائم لنمو هذه المنظمات، ومن أهم العناصر الضرورية لذلك: التخلص من الفردية في اتخاذ القرارات، والإيمان بقيم الحوار والتسامح واحترام الرأي الآخر. فمنظمات المجتمع المدني يجب أن يكون لها موقف من القضايا العامة للناس بهدف مناصرة الإصلاح، ومحاربة الفساد، وتغليب مصلحة الفئات المهمشة التي لا تستطيع عمل شيء لنفسها. هذا الموقف يحتاج إلى مناخ حر يمكن هذه المنظمات من الحركة والعمل (سالم، 2000).

إذا توفر لدى منظمات المجتمع المدني الديمقراطية والإدارة التعاونية القائمة على الإحترام والتعاون، فإنها تستطيع القيام بدورها في المجتمع، وعندها تكون داعماً للمجتمع ولقضاياه الجوهرية في جميع النواحي السياسية، والثقافية، والإقتصادية، والتعليمية.

### 6.2 أحزاب السياسية ودورها في تعزيز الديمقراطية

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم مكونات المجتمع المدني الفلسطيني، إلا أنها ما زالت مسألة خلافية بين منظري المجتمع المدني وفي الحالة الفلسطينية تعتبر الأحزاب هي الأقدم والأكثر نفوذاً في المجتمع، وهي التي بادرت إلى تأسيس معظم منظمات المجتمع المدني الأخرى، أو تحكمت في تطورها ونشاطاتها، وتأتي هذه الخصوصية للأحزاب السياسية الفلسطينية بسبب مرحلة التحرر الوطني التي تحملت الأحزاب مهامها وأعباءها (أبو عمرو، 1995).

ظهرت الأحزاب السياسية في فلسطين في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين لمواجهة الانتداب البريطاني، وحركة الاستيطان الصهيوني. وعلى الرغم من تباين هذه الأحزاب في بعض

تحالفاتها، وأنشطتها، وبرامجها، وأساليب نضالها، وقاعدتها الاجتماعية، فإنها اشتركت في دعوتها إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والتعددية السياسية التي سادت الحياة السياسية الفلسطينية منذ عشرينيات القرن الماضي، ووفرت وجود ديمقراطية سياسية وبالتالي كانت الديمقراطية سمة بارزة للدولة الفلسطينية التي طرحتها أحزاب الحركة الوطنية قبل العام (1948). ومع اختفاء الحقل السياسي الوطني على أثر نكبة العام (1948) اختفت الأحزاب السياسية الفلسطينية، أو ذابت في تشكيلات قومية، ويسارية، وإسلامية عدا الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، ثم عادت التنظيمات السياسية الفلسطينية للظهور كحركات مقاومة في الستينيات, لتشكل حقلاً وطنياً جديداً، هيمنت عليه منظمة التحرير الفلسطينية (هلال، 2006).

إن الأحزاب السياسية لا تعتبر منظمات اعتيادية من منظمات المجتمع المدني، فبالإضافة إلى كونها منظمات في المجتمع المدني يتجمع أفرادها حول أهداف محددة، وتتشكل بطريقة طوعية، وفي الوقت ذاته تعتبر جزءاً من هياكل السلطة، فبسبب غياب سلطة الدولة وحتى قيام سلطة الحكم الذاتي، كانت هذه الأحزاب تمارس سلطتها في المجتمع، فقد حددت هذه الأحزاب جدول الأعمال السياسي، والوطني لمختلف فئات المجتمع، وسعت إلى فض النزاعات المجتمعية، وعاقبت كل من يعتدي على حقوق الشعب، أو المجتمع أمثال المتعاونين مع العدو وأصحاب السلوك السيئ (أبو عمرو، 1995).

تقسم الأحزاب السياسية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية و قطاع غزة إلى قسمين من حيث الاتجاه: أحدهما وطني، والآخر إسلامي. يتكون الاتجاه الوطني أساسا من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجبهتين الشعبية والديمقراطية، وحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، وحزب الشعب، وجبهة التحرير العربية، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجبهة الشعبية القيادة العامة، والصاعقة وغيرها. أما الاتجاه الإسلامي فيتكون من ثلاث مجموعات هي: حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي، وحزب التحرير الإسلامي. وبينما يسعى أطراف الاتجاه الوطني إلى إقامة دولة فلسطين علمانية، وتسعى أطراف الاتجاه الإسلامي إلى إقامة دولة فلسطينية إسلامية (أبو عمرو، 1995).

عاشت الأحزاب السياسية في ظل نظم الانضباط العسكري وهو ما حدد سماتها. والعسكري نقيض الحرية المتعارف عليها كأحد قواعد الديمقراطية، والقيادة في الثورة لها شروط خاصة لا يهمها العودة إلى الجماهير والاستماع لطالبها. ومثل هكذا قيادة تمنح أعضاءها القوة والنفوذ والسلطة، بحيث يمكن أن تتحول هذه إلى عادة ونمط سلوك وأساليب عمل وعلاقات (آمان، 2008).

إن تركيبة الأحزاب السياسية بشكل عام توحي بضعف واضح للممارسة الديمقراطية الحقيقية، سواء أكان ذلك في العلاقات والتشكيلات الداخلية لهذه الأحزاب، أو في علاقتها فيما بينها، أو حتى علاقتها مع المواطنين والمجتمع المحلي، والسبب في هذا الغياب هو قلة المؤتمرات الحزبية وندرة إجراء الانتخابات الدورية، والتكالب على المناصب الحزبية، وتكريس ثقافة الولاء، وإشاعة ثقافة محاربة التفكير الحر، والتعامل مع الناس بفوقية، وإقصاء عنصر الشباب، والنشء من المواقع القيادية وغياب المساءلة، والشفافية داخل الحزب (عوض، 2006). واستنتج الباحث أن العلاقات الداخلية للأحزاب يجب أن تبنى على أسس ديمقراطية، وأن يتم اختيار قادتها وكوادرها ضمن الإنتخاب الحر، وإشراك النساء، والشباب، وأصحاب الكفاءات للوصول إلى مواقع صنع القرار في الحزب. وأن تقوم على الإستقلالية الذاتية واحترام الرأي والرأي الآخر.

إن الأحزاب السياسية الفلسطينية تعاني من الفئوية السياسية المتعلقة بالولاء للتنظيم الذي يتعدى ويتفوق على الولاء للوطن، وأضحت هذه مشكلة ملموسة لدى غالبية الفلسطينيين في ظل غياب الانتخابات الوطنية العامة. هذا جعل الأحزاب السياسية أقل اهتماما لرأي الشارع العام بعيدة عن المساءلة إلا في أطر خفيفة مثل: انتخابات المؤسسات والجمعيات، والنقابات، ومجالس الطلبة (شبيب، 2006).

إن هناك تحولاً دخل على الحقل السياسي الفلسطيني بفعل تنامي دور التيار الإسلامي، وانخراط حماس في صلب الحقل السياسي، واستعدادها الالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية في التنافس على المقاعد البرلمانية، ومشاركتها في الانتخابات التشريعية التي جرت عام (2006). بعدما كانت تنظر إلى الانتخابات العامة التي جرت عام (1996) نظرة غير واقعية، لأنها ارتبطت بمشاريع التسوية مثل اتفاق أوسلو، ومشاركتها الرأي في ذلك تنظيمات يسارية أخرى.

أحد كوادر حركة فتح في قطاع غزة دعا في صحيفة الأيام حركته بعد تقدم حركة حماس في الإنتخابات الأخيرة على حركة فتح إلى ضرورة تعميد حركة فتح بالديمقراطية بمفهومها الواضح والمباشر، وتفعيل دور الشباب على حاضر الحركة ومستقبلها بدلاً من القيادات التي تحصر الحركة في أشخاصها. ومطلوب من الحركة إعادة تكوين نفسها بأساليب مبتكرة ذات جوهر ديمقراطية يعزز الشفافية والمساءلة ويحارب الفساد والمحسوبية (هلال، 2006). وأن معظم الأحزاب السياسية تبدي حرصاً في خطابها العلني على استخدام مصطلح الديمقراطية بحكم التحولات الدولية والإقليمية التي حدثت في المنطقة، إلا أن هذه الأحزاب اعتمدت على مبدأ المركزية الديمقراطية ولجأت الأحزاب الإسلامية إلى مبدأ الشورى المستمد من الشريعة الإسلامية (الكواري، 2000).

الأحزاب السياسية المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية منحت الهوية الفلسطينية بعداً نـضالياً عبـر تركيزها على مقاومة الاحتلال، وكيفت أساليب عملها وبرامجها وفق المتغيرات الإقليمية والدولية، ووفق رؤيتها الأيدلوجية، أو الفكرية لأساليب الكفاح الأمثل. مع تأكيدها على هدف تحرير الأرض وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة محور برنامجها ومبرر وجودها وجوهر نشاطها (عزام، 2001).

إن الترابط وثيق بين الديمقراطية، والأحزاب السياسية والانتخابات، حيث لا نـستطيع أن نتـصور نظاما ديمقراطياً بدون تعددية سياسية حزبية، فالتعددية السياسية هي أساس النظام الديمقراطي وسبباً في التطور والإصلاح في المجتمع من خلال المنافسة بين الأحزاب ومحاولة الكل لتقديم الأفضل.

وهذا ما أكدته المادة (8) من مشروع دستور دولة فلسطين (المسودة الثالثة) على أن النظام السياسي الفلسطيني ديمقراطي نيابي برلماني، يقوم على التعدديـة الـسياسية ويكفـل للمـواطنين الحقـوق والحريات ومنها حرية تكوين الأحزاب السياسية، وممارستها لنشاطها على أسـاس القـانون دون تمييز بسبب الرأي السياسي، أو الجنس أو الدين كما تؤكد على التزام الأحـزاب بمبـادئ الـسيادة الوطنية، والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة عملا بالدستور (مـشروع الدسـتور الفلـسطيني، 2003).

ومن خلال الإطلاع على الأنظمة الداخلية للأحزاب الفلسطينية نرى أن حركة فتح تعتمد في نظامها الأساسي على المركزية الديمقراطية وهي تعنى وفقا للمـادة (30) مركزيـة التخطـيط والقيـادة والمراقبة، وليس مركزية التنفيذ، وحرية المناقشة وحق المشاركة في اتخاذ القرارات والتوصـيات ضمن الأطر التنظيمية. وتتحقق المركزية بانتخاب الهيئات القيادية من خلال مـؤتمرات الحركـة المنصوص عليها. أما حزب الشعب الفلسطيني فيؤكد في نظامه الداخلي على الأسس الديمقراطيـة في إطار وحدة الحزب، وبما يضمن التوازن بين حرية النقاش والتعبير عن الرأي، وبين الالتـزام بوحدة العمل وقرارات الحزب.

وأما حركة حماس والتي تعد امتداداً لحركة الإخوان المسلمين العالمية نجد أنها تعتمد مبدأ الشورى، وبالرجوع إلى النظام الداخلي لحركة الإخوان المسلمين فإن الديمقراطية الداخلية تتجلـى بمجلـس الشورى الذي ينتخب المراقب العام، وذلك بالأغلبية المطلقة لأعضائه، وفي جلسة يحضرها علـى الأقل 80% من الأعضاء، ويحق لمجلس الشورى حجب الثقة عن المراقب العام بالأغلبية المطلقة، ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشورى مباشرة من الفروع، أي ليس هناك مؤتمر عام ينتخب أعضاء مجلس الشورى، وبدوره مجلس الشورى ينتخب المراقب العام والمكتب العام (عوض، 2006).

لجأت بعض الأحزاب السياسية إلى الإنقسام في معالجتها للتباينات الداخلية، ولم تلتـزم بالوسـائل الديمقراطية والحوار، كما لجأت بعضها إلى إعادة الإنقسام في أعقاب انهيار المنظومة الإشـتراكية وتفكك الإتحاد السوفيتي كما حصل عندما انشق حزب فدا عن الجبهة الديمقراطية والتي كانت قـد تأسست بعد انشقاقها من الجبهة الشعبية (جرادات، 1999). وكشفت الانتفاضة غياب الدور التعبوي للأحزاب السياسية، وعدم وضوح الرؤية بشأن مهامها فـي توجيـه حركـة المقاومـة الـشعبية، وتطويرها وقصورها عن مهمة إغناء الحياة السياسية، وترسيخ تقاليد ديمقراطيـة بينهـا وداخـل صفوفها وضعف تأثيرها داخل مؤسسات السلطة (شبيب، 2006).

إن عدم دعم الأحزاب السياسية الفلسطينية من جانب الدول المانحة تهدف إلى المساهمة في إنهـاء النظام السياسي الفلسطيني السابق والذي اعتمد على النضال الوطني لطـرد الاحـتلال. وضـرب النضال الوطني نفسه والإبقاء على عمل مجتمعي ديمقراطي تمارسه منظمات المجتمع المدني باسم تعزيز الشفافية والعلنية والمساءلة، ويهاجم السلطة الوطنية على مستوى قـضايا حقـوق الإنـسان ويأنف العمل على مستوى القضايا الوطنية الكبرى لاستعمال تخليص الأرض من الاحتلال (سـالم، 2000).

### 7.2 دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي

لمنظمات المجتمع المدني دور هام وحيوي في عملية التحول الديمقراطي في المجتمع الفلـسطيني، إلا أن هناك عراقيل وصعوبات تواجه هذه المنظمات في تطوير ذاتها كمنظمـات مجتمـع مـدني فاعلة، وهذه المنظمات ركزت جلّ عملها على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي الذي استهدف المجتمـع الفلسطيني بأكمله. بينما قامت الأحزاب السياسية بتفعيل هذه المنظمات كـأدوات وأجـسام للعمـل السياسي تختبئ وراءها نتيجة للقيود الكثيرة التي كانت تفرضها سلطات الاحتلال على نشاط هـذه الأحزاب (زيداني، 1993).

إن عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني لدى منظمات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب الـسياسية يتم النظر إليها من جوانب عدة أولها: مدى مراعاة هذه المنظمات لمبادئ الديمقراطية على صـعيد العلاقات الداخلية فيها، وثانيها: مدى تعبير هذه المنظمات عن المـصلحة العامـة فـي مواجهـة المصلحة الفئوية أو السياسية لمنظمة بعينها، وثالثها: مدى الالتزام بالأسس والمبادئ الديمقراطيـة في تعامل هذه المنظمات مع بعضها، ورابعها: مدى قدرة هذه المنظمات على الاعتماد على نفـسها دون الاعتماد الكلي على الدعم الخارجي (أبو عمرو، 1995).

إن حالة الإغلاق الشامل للمدن والقرى الفلسطينية قد حد من قدرة منظمات المجتمع المـدني علـى تنفيذ برامجها ومشاريعها بكفاءة، فوضعت إسرائيل العراقيل في طريـق تحقيـق سـيادة وطنيـة فلسطينية، من خلال مصادرة الأراضي، والاستمرار في الاستيطان، وتهويد القدس، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وتمزيق الوحدة، وتقييد السيادة والحريات, فالفلسطيني لا يتمتـع بالـسيادة علـى أرضه، كما أن صلاحياته المدنية والأمنية غير كاملة فإسرائيل تتحكم بحرية التنقل والحركة داخـل مناطق السلطة وخارجها. وبالتالي تقف إسرائيل في وجه إشاعة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني لأسباب واعتبارات سياسية وتاريخية راهنة ومستقبلية، هذا بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الـدول المانحة في توجيه السياسية الفلسطينية بشكل مباشر وغير مباشر (الشقاقي، 1996).

الانتفاضة الأولى والثانية كان لهما دور كبير في عملية التحول الديمقراطي، من خـلال مـشاركة الجماهير في المواجهات اليومية مع الاحتلال الصهيوني، ومنظمات المجتمع المـدني وخـصوصاً التي أنشأتها الأحزاب السياسية كانت ذات طابع جماهيري كبير على صعيد الممارسة ولـيس مـن الناحية النظرية وذلك من خلال ظهور العمل الطوعي، وغياب المركزية، وقيام علاقات داخلية غير هرمية، وإجراء انتخابات وتوسيع مشاركة الشباب في الحياة السياسية وفي صنع القرار ( Quandt ., 1994

ويرى الباحث أن المجتمع الفلسطيني منذ فترة طويلة يعاني من انهيار شامل فـي منظومـة القـيم الإيجابية، وسيادة القيم السلبية الأنانية، وانتشار ظاهرة الفساد وسوء الإدارة، وتفـشي المحـسوبية والواسطة، وظاهرة الإنقسام الفلسطيني الحالي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة عقـب انتخابـات عام 2006 ما بين حركتي حماس وفتح ساهمت في عرقلة التحول الديمقراطي لدى المجتمع المدني الفلسطيني. ولهذا أصيبت الديمقراطية الفلسطينية من خلال احتكام حركتي حماس وفتح إلى الإقتتال الداخلي المسلح دون الإحتكام إلى لغة العقل والمنطق ومحاولة حل الإشكالية بينهما بالحوار للخروج من المأزق الذي دخلا فيه، وأدخلا معهما الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

وقد تعاملت حركتي حماس والجهاد الإسلامي مع مفهوم الديمقراطية بنوع من المرونـة لأسـباب تكتيكية؛ لترد على الاتهامات التي وجهت ضدها إليها على أنها متزمتة وأصولية ومتطرفة وغيـر ديمقراطية وبهدف يسمح بتوسيع هامش الحرية في الحركة ونشر الدعوة إلى أن تتسلم السلطة، أما حزب التحرير فيعتبر الديمقراطية نظام كفر ويرفضه رفضاً قطعياً ويحرم على المسلمين تطبيقه أو الدعوة إليه (الحروب، 1996). وان ضعف الأنظمة الداخلية المتبعة مـن قبـل بعـض منظمـات المجتمع المدني أعاقت عملية التحول الديمقراطي؛ لكونها أنظمة قديمـة لا تـستجيب للمتطلبـات

والاحتياجات المستجدة للمجتمع المدني. على سبيل المثال قانون العمل الأردني الذي تتعامل معـه النقابات العمالية الفلسطينية في الضفة الغربية ينص على أن من يحصل علـى نـسبة 51% مـن الأصوات يفوز بجميع مقاعد الهيئة التنفيذية، وبالتالي يحول هذا النظام دون مشاركة جميع القـوى العمالية حسب حجمها وقوتها النسبية (الجرباوي، 1999).

فاقتصار منظمات المجتمع المدني على النخبة، وضعف مشاركة الجماهير في مختلـف الأنـشطة والفعاليات، أدى إلى خلق شريحة منتفعة مالياً على حساب أموال الدعم، وقلة المهنية والخبرة لـدى الكثير من العاملين في منظمات المجتمع المدني، بشكل يؤدي إلى ضعف آفـاق الديمقراطيـة فـي المجتمع الفلسطيني، فالدول المانحة هي دول تدعم العملية السلمية وليس الديمقراطية، وتأتي الأموال التي تقدمها للسلطة أو لمنظمات المجتمع المدني، من أجل تهدئة الشعب الفلـسطيني مـن ناحيـة، ولإضعاف السلطة ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى، من خلال خلق منافسة بينها.
والهدف الأساس هو منع إقامة دولة وطنية فلسطينية قوية مستقلة كاسـتجابة لتوجهـات العولمـة الغربية الهادفة لخلق دول ضعيفة في العالم الثالث (بيسان، 2002).

وتعتبر منظمات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية رغم أنها تمارس نشاطاً سياسـياً مباشراً، وأنها تسعى للوصول إلى السلطة السياسية إلا أن أعضائها أكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية، وبالإضافة لهذا فإن الإدارة السلمية للصراع والمنافسة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظرو العقد الاجتماعي وهيجـل ومـاركس ودي توكفيل وغرامشي (Pierre, 1993). وأرى أن تدخل قوات الاحتلال المباشر وغير المباشـر فـي عمل منظمات المجتمع المدني كان عقبة في عملية التحول الديمقراطي، وخاصة عندما أغلقت قوات الاحتلال الكثير من المناطق، واعتقلت وطاردت المرشحين.

إن منظمات المجتمع المدني في غياب الدولة، وفي ظرف الاحتلال أدت وظيفة الحفاظ على ذاتهـا من جهة والتعبئة الاجتماعية من جهة أخرى هذا ما عبرت عنه الباحثة الأمريكية (جوليا هـوكنز) حيث اعتبرت هذه المنظمات مجرد نظم مؤقتة ناجمة عن تجربة الاحتلال سواء في القيام بوظائف الدولة، أو في العمل كواجهات سياسية لأحزاب محظورة وأنه مع قيام السلطة الوطنية الفلـسطينية من الطبيعي أن يطرأ تغيير جوهري على هذه الوظائف (هوكنز، 1996).

إن نشاط منظمات المجتمع المدني كان بداية لمقاومة الاحتلال، ولكن بعد قيام السلطة تحول دورها نحو تعزيز الديمقراطية هذا ما أكده (مصطفى البرغوثي)، أما (نعيم الأشهب) فيرى أن منظمـات

المجتمع المدني لا تتعاطى مع خيار انتخاب أطرها القيادية بما فيها التي تخصصت بالـدفاع عـن الديمقراطية وحقوق الإنسان. مما يعزز الولاء لمن يقدم المال من جهة، ومن جهـة ثانيـة يخلـق تناقضا مستعصيا بين مهامها الديمقراطية، وتكوينها البيروقراطي (محيسن، 2001).

وبالرغم من بعض التغيرات المتعلقة بالحياة الديمقراطية للكثير من منظمات المجتمع المدني، وفـي ظل تراجع دور الأحزاب السياسية. تظل هذه المنظمات تشكل مدارس للتنشئة المدنيـة، وقنـوات للمشاركة الشعبية من خلال تشجيع المواطنين على المشاركة الفاعلة فـي الانتخابـات، وتـوعيتهم وتثقيفهم حول قضايا مهمة تواجه المجتمع، وتسهم في تقديم خـدمات فـي مجـالات اجتماعيـة، واقتصادية، وثقافية، وسياسية، والعمل على مواجهة السياسيات، والتشريعات الإسرائيلية بالإضافة إلى السعي للتأثير في السياسات العامة من أجل بلورة نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي.

وحتى تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً في عملية التحول الديمقراطي، يشترط تحولها إلى قـوة قومية قطرية تعبر عن الإهتمام بقضايا طابعها مجتمعياً، وسياسياً عاماً. وليس الاهتمام بقـضاياها الجزئية وتفعيل قدرتها على التشبيك فيما بينها مستفيدة من وسـائل الاتـصال الحديثـة (بـشارة، 1996).

ويرى الكاتب الفلسطيني (جميل هلال): أن واحدة من أهم التصورات الخاطئة التـي تولـدت فـي الحقل السياسي، الاعتقاد بأن منظمات المجتمع المدني تشكل ضمانة للديمقراطيـة فـي المجتمـع الفلسطيني. ويعلل ذلك بتغيب الشرط التاريخي الذي نشأت فيه هـذه المنظمـات، وبالتـالي عـدم ملاحظة افتقادها هي نفسها لتقاليد الممارسة الديمقراطية (أبو عمرو، 1995).

تباينت وجهات النظر حول ديمقراطية المجتمع الفلسطيني. حيث عرف المجتمع الفلسطيني حالة من الديمقراطية لا تعرفها المجتمعات العربية الأخرى، فالمجتمع المدني فيه تأسس خارج فراغ الإقصاء المتبادل مع الدولة ثم أن نسيجه الفكري، والأيدلوجي، والسياسي متنـوع المـصادر، والتوجهـات بصورة تدعو إلى حد أدنى من التعامل الديمقراطي كضرورة للفعل. هذا ما لم يتوفر في حركـات التحرر الوطني العربي التي كانت في الجملة ذات ثقافة موحدة في مستوى الزعامات علـى الأقـل (لبيب، 1992). ولكن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً رئيساً في إدارة المجتمع الفلسطيني، في ظل ظروف استثنائية تمثلت في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى دورها في إرساء دعائم المجتمع المدني، وتعزيز عملية البناء الديمقراطي الفلـسطيني (المـالكي وآخـرون، 2004).

وقد تحدث (جورج جقمان): " أن التعامل الديمقراطي في الماضي اقتصر على القبول بوجود الآخر. أي القبول بالتعددية السياسية، والفكرية ولم تكن الديمقراطية سوى ديمقراطية الفصائل، المبنية على تقاسم الحصص داخل منظمة التحرير، وما يرافقها من أخذ ورد ومن مفاصلة وعقد صفقات، وكانت هذه السمعة الغالبة على العمل السياسي داخل منظمة التحرير" (جقمان، 1995).

وتعتبر منظمات المجتمع المدني بمثابة مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية من حيث إنها تدرب أعضاءها على الالتزام بشروط العضوية، وحقوقها، وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرأي والاستماع إلى آراء الآخرين، والتصويت على القرارات والمشاركة في الانتخابات. هذا بالإضافة إلى كونها جماعات تدافع وتنمي مصالح في مواجهة المنافسين والخصوم ملتزمة بالأداة السلمية للتحالف (إبراهيم، 1993).

إن المهمة الرئيسة لمنظمات المجتمع المدني تتمثل في العمل لأجل الديمقراطية من خلال اعتماد وسائل سلمية, تهدف إلى إنشاء مناخ ملائم لتوزيع عناصر القوة في المجتمع. وبالتالي تقوية السلطة الوطنية لأن تقويتها لا تتم فقط من خلال مركزة القوة لديها، بل من خلال توسيع المشاركة في صنع القرار، والعمل والمتابعة والتقييم بحيث يشمل السلطة والشعب ومنظمات المجتمع المدني (سالم، 2000). وهناك من رأى أن مهمة التغيير الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني لا تتحقق إلا عبر إعادة تفعيل دور الأحزاب السياسية في الحياة الفلسطينية. أما دور منظمات المجتمع المدني فمقتصر على القضايا البسيطة التي تؤثر بها وعبرها على السلطة، والتي تتمثل بالتثقيف الديمقراطي والمجتمعي والمساءلة والمطالبة بالحقوق (سالم، 1999).

### 8.2 تمويل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

تعتبر مشكلة التمويل من أهم العوامل التي تعرقل عمل منظمات المجتمع المدني، وتحديد نشاطها، وتلعب المساعدات المادية الخارجية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل هذه المنظمات، ويرتبط أحياناً بشروط عديدة مما يتطلب معالجة واعية لمشكلة التمويل حفاظاً على استقلالية هذه المنظمات وعدم انحرافها بأهدافها عن الدور الذي يجب أن تلعبه في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع.

إن وثيقة الإرهاب التي وقع عليها عدد كبير من منظمات المجتمع المدني طمعاً في التمويل والصادرة بتاريخ 1999/12/9 نصت على بأن تتعهد اللجنة شخصياً أو أي من موظفيها بعدم تشغيل أو توظيف أو تدريب أي شخص أو مؤسسة له فعل موصوف أو مذكور في الميثاق الدولي

لمكافحة دعم الإرهاب المتبنى من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومرت هذه القـضية دون أي رد حازم مما أدى إلى تعزيز تبعية هذه المنظمات للممول الخارجي، وخضعت لشروط لا تصب فـي خدمة المواطن الفلسطيني وقضيته الوطنية

إن الضغوط التي فرضتها مؤسسات التمويل الأمريكية على منظمات المجتمع المدني للحصول على منح مالية مقابل شرط التوقيع على وثيقة الإرهاب المجحفة بحق الفلسطينيين ونـضالهم التـاريخي وحقوقهم المشروعة في الحرية والإستقلال، والتي أدت لخلق حالة من الإنقسام الواضـح لإيجـاد موقف موحد لدى منظمات المجتمع المدني حول التوقيع أو عدم التوقيع؛ مما انعكس ذلك سلباً على الإستراتيجية الوطنية والنضالية التي لعبتها هذه المنظمات طوال سنوات مراحل التحـرر الـوطني الفلسطيني.

وهذه المساعدات الخارجية لم تأت في إطار خطة وطنية منهجية للتنمية والإعمار، كما أن جـزءاً هاماً منها كان يستنفذ في تغطية أتعاب المستشارين والخبراء الأجانب إضافة إلى ارتهان الكثير من هذه المساعدات لعملية التسوية السياسية وتوجيه جزء كبير منها لمنع انهيار تلك العملية، وقـد أدت تلك المآخذ إلى تحجيم دور المساعدات الدولية في تنمية المجتمع الفلسطيني وتعزيز قدرته الذاتيـة في مواجهة التحديات المزمنة والطارئة (حنفي، طبر، 2004).

كان يجب على المنظمات أن تقاطع التمويل المشبوه والمشروط والذي لا يتماشى مع الإسـتراتيجية الوطنية ببناء دولة مستقلة ذات اقتصاد تنموي قابل للحياة والتطور، وأن تسعى للحصول على بدائل ليست سهلة ولكنها ليست مستحيلة، بأن تبني قطاعات عملها بصورة تكاملية بعيداً عـن المـصالح الذاتية والتنافس غير المجدي على فتات التمويل الأجنبي القادر على أن يطعمنا سمكة هذا اليـوم، لكنه لا يريد أن يعلمنا الصيد حتى نبقى دائماً نتكل عليه، وبالتالي يبقى قادراً على فرض شـروطه السياسية والإقتصادية علينا.

وتعتمد منظمات المجتمع المدني على الدعم المالي الخارجي، وهذا أفقدها المـصداقية فـي نظـر المواطنين، ويرتفع التمويل الخارجي في المنظمات الحقوقية والسياسية، وتنخفض نسبة الإيـرادات في المؤسسات الصغيرة مثل: النوادي الرياضية والثقافية (شلبي، 2000). وتلعب السياسة دوراً في تمويل المشاريع من قبل الدول المانحة. فهناك ربط بين التمويل والتأييد للتسوية السلمية مثلاً حسب وجهة نظر الدولة، وموقفها من العملية السلمية بين مؤيد ومعارض وداعم للأول أو للثاني (سمارة، 2003).

أن دور السلطة الوطنية الفلسطينية يجب أن يكون هادفاً إلى تمويل المشاريع والمنشآت التي من شأنها أن توفر الدخل، وتسد احتياجات العمال العاطلين عن العمل مثل إنشاء مصانع، أو مناطق صناعية، كالمدن المنوي إنشاؤها بين جنين ورام الله بدلاً من هدر الملايين من الأموال في مشاريع قصيرة الأمد التي لا تعود بأية فائدة مالية، أو توزيع الأغذية والمواد الأساسية أو حتى توزيع الأموال على أفراد المجتمع. وترى منظمات المجتمع المدني أنها بحاجة إلى الدعم، والتمويل تلبية للاحتياجات الداخلية، وتدريب للقوى البشرية، وتغطية للمصاريف الإدارية (هوكنز، 1996).

لقد كان تنامي اعتماد منظمات المجتمع المدني على المانحين الخارجيين في تمويل مشاريعها التنموية والخدمية، وإهمال الإعتماد على الذات يقود إلى المزيد من تحكم المانحين في التوجهات التنموية الفلسطينية، وبالتالي في تطور المجتمع برمته، واستقلال إرادته السياسية، ويتعلق السبب البنيوي بأداء منظمات المجتمع المدني، فقد شكل ضعف التنسيق والتعاون في ما بينها ضمن منظور تنموي متفق عليه مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وقلة التكامل الهادف بين نشاطاتها، وضعف الوعي بأهمية تطوير أدائها السبب في زيادة هشاشة أدائها.

التحدي الأكبر الذي يواجه معظم منظمات المجتمع المدني هو التنافس مع السلطة في الحصول على التمويل. فجزء كبير من مصادر التمويل يتم تحويله إلى السلطة بعد أن كان يذهب إلى منظمات المجتمع المدني، وبعض الممولين عاودوا دعمهم لمنظمات المجتمع المدني بعد دعمهم للسلطة في ظل تفاقم الصراع السياسي، مما أدى إلى الاتكالية، وزيادة التبعية لهذه المنظمات، وغياب الإدارة الفلسطينية في تحديد أولويات الدعم. فالمشاريع التي تمول تجدد من قبل الداعمين لها وليس من قبل السلطة أو منظمات المجتمع المدني أو حتى استشارتهم (لداودة وأخرون، 2001).

ومن هذا المنطلق كان يجب على منظمات المجتمع المدني أن تعتمد على نفسها في التمويل، عبر إقامة مشاريع مستدامة تغطي مصاريفها الفنية، والإدارية وتعمل على ترشيد النفقات، وتطوير في مصادرها المالية من أجل الحفاظ على ديمومتها واستدامتها مثل: جمعية رعاية الأم والطفل في مدينة طولكرم، حيث تمتلك الجمعية مشروع مكون من مسبح ومتنزه ومكتبة في ضاحية شويكة التابعة لمدينة طولكرم. وهذا المسبح يغطي بعض المصاريف الإدارية والفنية وكذلك الأمر بالنسبة لجمعية الإتحاد النسائي في طولكرم حيث تمتلك الجمعية حضانة وروضة، بالإضافة إلى مركز لياقة بدنية يغطي مصاريف الموظفين ومصاريف الجمعية الأخرى. وتعتبر لجان الزكاة الفلسطينية من التجارب الناجحة في منظمات المجتمع المدني لأنها الأكثر احتكاكاً بالمواطنين، كما أن لها القدرة على معرفة أوضاعهم، وتقييم إحتياجاتهم، من خلال الخدمات التي تقدمها لهم وتتمثل في دعم

الطبقات الفقيرة، والحالات الإجتماعية في الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى توفير مجموعة من الخدمات الأساسية للمواطنين من تعليم، وصحة، ورعاية اجتماعية، حيث أقامت المدارس التابعة لها مثل: مدرسة الإسراء في طولكرم، والمستشفيات مثل مستشفى الزكاة. ويعود هذا النجاح للجان الزكاة لإعتمادها على مصادر تمويل محلية تصل إلى 60%، بالإضافة إلى الهبات والمساعدات الخارجية التي تصل نسبتها إلى 40%.

كما أن بعض المنظمات قالت أن تزايد مصادر التمويل ساهم في توسيع نشاطاتها أو تقديم خدماتها، ولكنه فرض أيضاً متطلبات جديدة على المنظمات غير الحكومية؛ مما أوجد الحاجة لهيكليات إدارية ومالية أكثر تعقيداً، حولت هذه المنظمات إلى مؤسسات مهنية كبيرة ذات حمل بيروقراطي ثقيل مما غير طبيعة علاقتها مع القاعدة (عزام، 2001).

لقد أصبح تمويل المانحين الغربيين منذ تسعينيات القرن العشرين المصدر الرئيس في مساعدة منظمات المجتمع المدني، إلا أن هذا التمويل قد تراجع إلى النصف منذ بداية التسعينيات. ففي حين أنها كانت تتلقى ما بين 170-240 مليون دولاراً سنوياً في بداية التسعينيات، وأصبحت تتلقى الآن ما يقارب 60-90 مليون دولاراً سنوياً. وهذا يرجع إلى انعكاسات حرب الخليج على العلاقات الفلسطينية العربية، وكذلك إلى إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية (حنفي، طبر، 2004).

وتختلف شروط التمويل وأهدافه باختلاف سياسات المؤسسات الممولة، فالتمويل يعكس سياسة الدولة الممولة فأمريكا مثلاً تهدف من تمويلها للشعب الفلسطيني إلى تمرير سياستها إضافة إلى تحسين المعيشة للشعب الفلسطيني (نخلة، 1990).

فالإدارة الأمريكية تجبر وكالة المساعدات الأمريكية على الابتعاد عن المشاريع بعيدة المدى والتوجه إلى المشاريع قصيرة المدى. ويجب أن تكون ملموسة، وتعطي انطباعاً إيجابياً للشعب الفلسطيني. كما ظهر ذلك في خطاب نائب الرئيس الأمريكي آل غور أثناء زيارته لأريحا عام (1995) عندما أعلن عن مساعدة للفلسطينيين بقيمة (65 مليون) دولاراً. وأولوية هذه المساعدة للإغاثة الطارئة وإيجاد فرص العمل (هوكنز، 1996).

وانطلاقاً من ذلك فإن السلطة الوطنية يجب أن تفعل دورها الرقابي على المانحين الذين يميزون في تعاملهم، ودعمهم للمنظمات بما يخدم مصالحهم وأهدافهم السياسية بحرمانهم من التراخيص لفتح المكاتب، وعدم التعامل معهم. ولأن بعض الدول المانحة لا تقدم المنح المالية إلا من أجل تعزيز

مصالحها في بلادنا، والعمل على تهويد حقوق الشعب الفلسطيني عبر الأموال المقدمة له، إضـافة إلى إضعاف السلطة والمنظمات من خلال المنافسة بينهما على مصادر التمويل. أما بالنسبة للعاملين في منظمات المجتمع المدني، أو في تلك المشاريع الممولة فـلا يـشعرون بـالأمن الـوظيفي أو الاستقرار فيه، لأن غالبية المشاريع التي يعملون بها محددة لفترة زمنية من سنة إلى ثلاث سـنوات فقط. وهذا شرط من شروط الممولين لهذه المشاريع (أبوسيف، 2005).

إن تعميق التعاون والتنسيق مابين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية ضـروري جداً حتى نستطيع تشكيل موقف فلسطيني موحد على الصعيد الأهلي المـدني والرسـمي المتمثـل بالسلطة الوطنية الفلسطينية؛ لمواجهة الضغوطات الخارجية وفـي مقـدمتها اسـتحقاقات التمويـل الأمريكي المشروط الذي يخرج أطار عمل هذه المنظمات عن القانون الفلسطيني. ونحن بحاجة إلى أن نتسلح بموقف السلطة الفلسطينية الذي شرع قانوناً يمنع قبول أي منظمة أهلية بتمويل سياسـي مشروط.

## 9.2 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية

العمل من أجل الديمقراطية هي المهمة الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني. وذلك من خلال اعتمادها لوسائل سليمة لإنشاء المناخ الملائم لتوزيع عناصر القوة في المجتمع. والهدف من كل ذلـك هـو تقوية السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال توسيع المشاركة في القرار والعمل بحيث تشمل السلطة والشعب ومنظمات المجتمع المدني (سالم، 2000).

قبل قدوم السلطة عام 1994 كان الدعم الخارجي يذهب غالبيته لمنظمات المجتمع المـدني لغيـاب الجهة الرسمية المحلية التي يمكن ائتمانها على المنح المالية. وبقدوم السلطة أصبحت هـي الجهـة الرسمية المخولة والمسؤولية عن توجيه الدعم من خلالها. وترى الباحثة (رلى جريسي) أن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية أصبحت علاقة شك لأن الصراع أصبح ينهم علـى مصادر التمويل ومحاولة السلطة التحكم في التمويل، ورغبة منظمات المجتمع المدني فـي بقائهـا مستقلة وبعيدة عن مراقبة السلطة لها. وهذا أدى إلى زيادة التوتر فيما بينهم (بركات، 1995).

العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية اتسمت بتذبذب، فبعد قدوم السلطة تباينت هذه المنظمات من حيث علاقتها بالسلطة فانقسمت هذه المنظمات إلى ثلاثة أقـسام حـسب مستقبل العلاقة مع السلطة. فالأول: أيد السلطة ووضع نفسه في صفها، والقسم الآخـر: عـارض

السلطة من خلال رفضه لاتفاقية أوسلو للسلام أو من خلال رفض هذا القسم لموقف السلطة عموماً أما القسم الثالث: فيمكننا تسميته بالاتجاه المستقل أو المحايد (سالم، 1999).

التنافس بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني غلب على العلاقة بينهما، وكانت هذه العلاقة أكثر من علاقة التكامل والتعاون، فالمنظمات تتهم السلطة بمحاولة السيطرة عليها واحتوائها وتهميشها وإقصائها، مستغلة تقريراً لهيئة الرقابة العامة يظهر الفساد في أجهزة السلطة ومؤسساتها (القاروط، 2003).

وهذا أدى إلى رد معاكس من قبل السلطة حيث بدأت السلطة هجومها على منظمات المجتمع المدني، وخاصة منظمات حقوق الإنسان متهمة هذه المنظمات بأنها أقل ديمقراطية في بنائها الداخلي مقارنة بمنظمات المجتمع المدني الأخرى، حيث يرى (أحمد صبح) و (خليل الزين) أن هذه المنظمات هي مؤسسات الشخص الواحد ومجالس الأمناء فيها غير فاعلة ومعطلة، والعمل التطوعي فيها ضعيف إن وجد مقارنة ببقية منظمات المجتمع المدني، والأهم من ذلك هو اتهام هذه المنظمات بأنها محكومة في برامجها ولوائحها للممول الأجنبي، إضافة إلى عدم قدرة هذه المنظمات على تحديد أهدافها وأحياناً أخرى تنحرف عن أهدافها التي وضعتها لتضاربها مع أهداف الممولين، وردت المنظمات على اتهامات السلطة بأن الحل هو تطبيق القانون أولاً، وأن كافة ملفاتها مفتوحة أمام السلطة لتقوم بتدقيقها، ومراجعتها ماليا وإداريا (بانوراما، 2007).

ويمكن اعتبار العلاقة بين المنظمات الأهلية والحكومة الفلسطينية علاقة إيجابية في مجالات معينة، فمثلاً في مجالات تطوير برامج بيئية مستديمة، وبرامج كسب الرزق للفقراء والمهمشين، وبرامج رفع مستوى وعي المواطنين بالتنمية الإجتماعية، وتعبئة المجتمعات ومواردها، وتوسع دور هذه المنظمات حيث اشتمل على حماية حقوق الإنسان لمحاربة الفساد، وهذه المجالات في توسع متزايد، وهنا نقطة الإحتكاك بين المنظمات الأهلية والحكومة. مما يؤدي إلى فرض علاقة ما بين الحكومة والمنظمات الأهلية قائمة على أساس الإتصال بإحكام قبضة الحكومة على وظائف المجتمع المحلي، وهناك علاقة أخرى حيث تقدم الحكومة بيئة مساندة من خلال سياسات ضرورية تتيح المجال للمنظمات للتحرك والمشاركة في نشاطات التنمية، وتسعى السلطة الوطنية الفلسطينية لتبني العلاقة الثانية مع هذه المنظمات (دجاني، سوليفان، 2000).

استخلص الباحث ضرورة التعاون والتشبيك والتكامل ما بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية. وأن تكون العلاقة بينهما علاقة تكاملية عن طريق مساعدة السلطة لهذه

المنظمات بالمساعدات والمشاريع التي تحصل عليها من خلال التنسيق مع الـوزارات المختـصة لتوزيع هذه المشاريع وفق دراسة للحاجة والأولويات.

استحدثت السلطة الوطنية وزارة للعمل الأهلي على أساس أن منظمـات المجتمـع المـدني هـي مؤسسات وطنية يجب دعمها، والتأكد من فاعلية هذه المنظمات في العمل، ولا ترغب في خـروج هذه المنظمات عن طوعها، ولكن منظمات المجتمع المدني رأت في استحداث السلطة لهذه الوزارة هو تطبيق لسياسة الاحتواء للعمل الأهلي وتوجيهه، وعملت هذه المنظمات على التنسيق فيما بينهـا والتعاون من أجل إعادة تنظيم صفوف العمل الأهلي، وإعادة ترتيبه بمـا يتوافـق ويـتلاءم مـع المصلحة الوطنية، ووظيفة منظمات المجتمع المدني كما ترى (ريما حمامي) تعزيـز الديمقراطيـة ومراقبة السلطة، إضافة إلى عملها التنموي (الملتقى المدني، 2003).

## 10.2 منظمات المجتمع المدني والعمل التطوعي

العمل التطوعي يجسد مبدأ التكافل الاجتماعي ويعمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتمـاعي، وله أهمية في تحسين الأحوال المعيشية للفئات المحرومة، وله دور في القيم والروابط الاجتماعيـة الإيجابية على صعيد الفرد والجماعة (رحال، 2007).

يعمل العمل التطوعي من خلال منظمات المجتمع المدني على بث روح الجماعة، وغـرس القـيم الإيجابية ويخدم المجتمع وتراثه. وتعميم ثقافة العمل التطوعي مسؤولية وطنية جماعيـة، وليـست مسؤولية فردية أو مسؤولية جهة بعينها، ويتم ترسيخ مبدأ العمل التطوعي مـن خـلال المدرسـة، وبعدها تتولى المعاهد والجامعات هذا الدور بطرق مختلفة، ويجب تطوير العمـل التطـوعي فـي فلسطين من خلال بلورة مشروع قانون ينظم العمل التطوعي (القطب، 2001).

ويرى الباحث ضرورة تفعيل العمل التطوعي في المدارس والجامعات، وتعزيز مشاركة الطلبة في الأنشطة الاجتماعية، والاقتصادية والمجتمعية. والتي بدورها تشجع التكافل الاجتماعي، وتساهم في تنمية المجتمع المحلي.

يوجد في المجتمع الفلسطيني نوعان من المنظمات الطوعية الأول: وطنـي فلـسطيني، والثـاني: أجنبي. والمنظمات الطوعية الوطنية الفلسطينية كانت امتداد للأحزاب الـسياسية، واختلفـت فـي أنشطتها المقدمة للجمهور، مثل المجالات الصحية والاجتماعيـة والزراعيـة. وهـذه المنظمـات

الطوعية الوطنية الفلسطينية تعتمد غالبيتها على التمويل الأجنبي، والخارجي والذي يختلف دعمه وتمويله لها حسب الموقف السياسي، والرغبة ومدى التبعية له في تحقيق أهدافه (سالم، 2000).

ومن الضروري أن تعمل منظمات المجتمع المدني على تفعيل العمل التطوعي، والعمل على تأصيله ليصبح قيمة إنسانية، واجتماعية، وثقافة مجتمعية تورث من جيل لآخر. إضافة إلى تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات الحكومية، والأهلية في نشر ثقافة العمل التطوعي، وتفعيله وتطويره بين أفراد المجتمع الفلسطيني.

إن العمل التطوعي في فلسطين تراجع بدرجة كبيرة. ويعود ذلك إلى تراجع القيم الإيجابية وعدم اهتمام منظمات المجتمع المدني على اختلافها بتعميق هذه القيمة لدى مواطنيها، ولذا لا بد من تطوير العمل التطوعي من خلال تفعيل دور الصحافة، ووسائل الإعلام المختلفة في ترسيخ العمل التطوعي في الحياة العامة وإبراز دور المواطن في بناء وتطوير المجتمع، والعمل على تشجيع المبادرات المختلفة التي تساهم في تطوير العمل التطوعي كقيمة اجتماعية، وإنسانية إيجابية يجب المحافظة عليها (الغول، 2002/ الملتقى المدني، 2006).

على وزارة التربية والتعليم إصدار مناهج دراسية تركز على مفاهيم العمل التطوعي، وأهميته ودوره التنموي وتعزيز ذلك ببعض البرامج التطبيقية التي تثبت هذه القيمة في نفوس الطلبة مثل القيام بحملات نظافة في محيط المدرسة وخارجها، والمساهمة في قطف الزيتون، وتزيين البيئة (المصري، 2007).

### 11.2 أنشطة منظمات المجتمع المدني

لقد لعبت منظمات المجتمع المدني عبر أنشطتها دوراً رئيساً في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وفي تأكيد الهوية الفلسطينية وشكلت مع الأحزاب السياسية أداة فاعلة لتنظيم النشاط الوطني، و قامت بدور مهم على صعيد تقديم بعض الخدمات للجمهور الفلسطيني خاصة تلك التي لم تقم سلطات الاحتلال بإعطائها الاهتمام الكافي مثل الصحة والإغاثة والأسرة والعمل الزراعي.

إلا أن تحالف منظمات المجتمع المدني مع الأحزاب السياسية لتنظيم العمل الوطني ولتقديم الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني للتخفيف من معاناته أوجد نوعاً من التداخل في الوظائف أضر بطبيعة عمل هذه المنظمات المستقبلية بعد قدوم السلطة الوطنية بعد أوسلو (لداودة وآخرون، 2001).

إن الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني تتقاطع في البرامج، والأنشطة التي تقدمها حيث تهدف هذه النشاطات إلى تعزيز عملية البناء المجتمعي. فتقدم الندوات وورشات العمل والمحاضرات، والدورات التي تتعلق بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل ومهارات الاتصال من أجل المساهمة في إشاعة ثقافة مدنية تعزز العمل الطوعي والعمل الجماعي وإدارة الخلاف بوسائل سلمية ضمن معايير الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس الحر والصراع السلمي وبهدف بناء المجتمع المدني وتعزيز التنمية (شكر، 2003).

اهتمت منظمات المجتمع المدني ببرنامج التعبئة والضغط للتأثير بالقوانين الحالية لصالح تقوية وتمكين المرأة، وإقامة العلاقات والتشبيك مع المؤسسات الصديقة والاتصال الخارجي مع المنظمات الدولية، والتأثير بالرأي العام العالمي لخدمة القضية الفلسطينية. إن بناء الوعي الجماهيري والتعبئة تكاد تكون غائبة لعدم وجود منظمات متخصصة في موضوعات التعبئة والضغط، ويعود هذا الفشل لعدم قدرة هذه المنظمات على بلورة نموذج للتعبئة والتأثير قائم على أساس الربط ما بين المؤسسات المهنية من جهة، والحركات الاجتماعية من جهة أخرى (سالم، 1999).

وتسعى هذه المنظمات إلى توعية الجماهير من خلال الندوات، والمحاضرات والمهرجانات، والنشرات والوسائل التربوية، والتعليمية المختلفة والعمل على إقامة المكتبات العامة، وبرامج الإرشاد النفسي، والتأهيل التربوي بالإضافة إلى أنشطة وبرامج خاصة بالشباب والمرأة والطفولة ودروس تقوية للطلاب. هذه البرامج تساهم في خلق فرصة أمام الفئات المجتمعية المختلفة للتعبير عن رأيها ونقاش القضايا التي تهمهم بما يساعد على بلورة وعي مجتمعي جديد يستند إلى المشاركة الجماهيرية. إضافة إلى اهتمام هذه المنظمات بالتطوير المؤسسي وتطوير الكادر الإداري فيها من خلال برامج التعليم المهني، وتدريب المدربين وتطوير قدراتهم الفنية والإدارية والمالية، والعمل على تحديد احتياجاتهم. كما قدمت منظمات المجتمع المدني خدمات نوعية في مجال الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي، والزراعة للمساهمة في تلبية احتياجات المجتمع (عبد الهادي، 2004).

وتعمل منظمات المجتمع المدني على إيجاد فرص عمل ملائمة للعاطلين عن العمل، وجاء هذا البرنامج نتيجة لفقدان العمال الفلسطينيين عملهم في إسرائيل، مما ترك آثاراً سلبيةً على حياة الأسرة الفلسطينية، بالإضافة إلى فقدان بعض العمال الفلسطينيين عملهم في القطاع الخاص الفلسطيني نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة، وعدم قدرة القطاع الخاص على الاستمرار بالعمل نتيجة حالات الإغلاق والحصار الشامل، وإغلاق المعابر، وصعوبة التنقل بين الضفة الغربية، وقطاع غزة من جهة والسوق الإسرائيلي من جهة أخرى (محيسن، 2001).

إن هدف خلق فرص العمل يعمل على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني واستمرار مقاومته للاحتلال الإسرائيلي، والعمل على إحداث تنمية مستدامة. وتعمل منظمات المجتمع المدني على التنسيق، والتشبيك فيما بينها نتيجة للمخاطر المحيطة بها، وقلة المصادر المتاحة من أجل العمل على بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وبناء مجتمع ديمقراطي مدني قادر على التأثير على النظام السياسي الفلسطيني. وقد رسخت هذه الفكرة من خلال تأسيس شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية التي تضم عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني والتي تقدم خدمات نوعية ومتميزة للمجتمع الفلسطيني في كافة المجالات وقامت بترسيخ دورها الوطني والتنموي والمجتمعي (رحال، 2007).

ويستجمع الباحث أن الأنشطة والبرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني تهدف إلى تقوية وتمكين المجتمع الفلسطيني ومحاولة الانتقال بالمجتمع الفلسطيني من الدور الإنمائي إلى الدور التنموي. كما تساهم هذه الأنشطة في تحديد الاحتياجات والأولويات التنموية والمجتمعية لتعزيز التنمية المستدامة. كما أن أنشطة هذه المنظمات لعبت دوراً في التأثير على صناع القرار في إصدار التشريعات والأنظمة التي تخدم المجتمع الفلسطيني و المساهمة في التأثير على عملية إصلاح مؤسسات وأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية والتأثير في الرأي العام الإقليمي والدولي، لنصرة الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني.

## 12.2 أهداف منظمات المجتمع المدني

تمتاز الأراضي الفلسطينية المحتلة بنشوء وتطور مجتمع مدني يمتاز بالحيوية خصوصاً على صعيد العمل التنموي وخدمة المجتمع، الأمر الذي يشكل إمكانيات كبيرة للمشاركة المجتمعية على مختلف مستويات التخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج. إذ تنخرط مئات منظمات المجتمع المدني في نشاط تنموي ممتد في سائر أرجاء التجمعات السكانية الفلسطينية في المدن والقرى والمخيمات للحفاظ على النسيج المجتمعي، في مواجهة حرب سلطات الاحتلال الهادفة إلى تهميش وتفتيت المجتمع الفلسطيني. وقد تمكن المجتمع المدني الفلسطيني خلال سنوات الاحتلال من تشكيل مجموعة من الروابط والعلاقات، والقيم التي ساهمت بشكل كبير في تعزيز النسيج الاجتماعي، وحماية الهوية، والذاكرة الفلسطينية (عدوي، 2008).

كان الغرض الرئيس من إنشاء المنظمات الأهلية هو إكساب المواطنين المزيد من الاهتمام، وتقليل الفجوة بين حاجة المواطنين، وبين ما يقدم لهم من بنى مجتمعية، وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم القائم على أساس العقل والمنهج العلمي، لا على أساس التلقين مع التركيز على توعيتهم ببيئتهم

المحلية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى توفير الخدمات المتعددة لهذه الفئات، والعمل على بناء وتنمية قدرات الأفراد وتهذيبها وتوعيتهم بالجانب الأدبي والتعليمي وبالمخططات والأطماع الصهيونية تجاه الأرض الفلسطينية، بالإضافة إلى تفعيل العمل التطوعي، وتقديم خدمات اقتصادية إلى الأسر المتضررة من جراء الممارسة الصهيونية بحق أبناء شعبنا من أجل المساهمة في تحقيق العملية التنموية المستدامة (سالم، 2000).

وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بنشاطات تنموية مباشرة لتحسين نوعية الحياة لمئات الآلاف من المواطنين وخصوصاً الفئات الفقيرة والمستضعفة (المهمشة). وتشمل نشاطاتها تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية، إضافة إلى النشاطات الموجهة لخلق فرص عمل، ومكافحة الفقر وتقديم القروض وتشغيل شبكات الأمان لمختلف شرائح وطبقات المجتمع الفلسطيني. وشهدت السنوات الأخيرة تطوراً نوعياً في ولوج هذه المنظمات إلى مجالات عمل جديدة تركز على حقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق المرأة والطفل. وقد عملت هذه المنظمات على نطاق وطني (الضفة وغزة) مما وسع أعداد المستفيدين منها كما تميزت بقدرات مالية وإداريين وكوادر على مستوى رفيع (أبو سيف، 2005).

ركزت منظمات المجتمع المدني على تعزيز فكر وثقافة وقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لدى المواطن الفلسطيني باستخدام أساليب الحوار والنقاش الحر الديمقراطي، مع إكسابه الوعي السياسي، والعمل على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ومحاولة إبقاء هذا الشعب على أرضه.
وسعت هذه المنظمات إلى تعبئة وحشد الرأي العام لمناصرة الحقوق الوطنية، والعمل على تعديل سياسات قائمة تراها غير مناسبة، وتبني سياسات وتشريعات وقوانين جديدة تناصر مصالح الفئات المهمشة (القاروط، 2003).

كما وتعمل منظمات المجتمع المدني على حماية المواطنين من المشكلات الاجتماعية والأمراض التي بدأت تنتشر كالمخدرات والإيدز والعنف، والعمل على نشر الأفكار والقيم الاجتماعية الإيجابية من حيث اعتماد المواطنين على أنفسهم والإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع وإثارة اهتمامهم بالمصلحة العامة، والقضاء على القيم السلبية كالأنانية وحب الذات والمصلحة الخاصة وغيرها من القيم التي تصنف كعوامل هدم في المجتمع (بانوراما، 2007). كما تساهم منظمات المجتمع المدني في إقامة النشاطات الفنية والرياضية والثقافية على اختلافها، وذلك من خلال تشكيل فرق فنية وثقافية ورياضية مثل: لجان الموسيقى والمسرح والغناء والدبكة، بالإضافة إلى وجود الفرق الرياضية والكشفية (كراجة، 2003).

### 13.2 المعيقات التي تهدد منظمات المجتمع المدني

تنقسم المعيقات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني إلى معيقات خارجيـة الحـدث عـن عمـل المنظمات وأخرى داخلية، حيث تتمثل المعيقات الخارجية في الاحتلال الإسرائيلي وسياساته فهـو عقبة أمام التطور الفلسطيني ومعيقاً للنمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني بإجراءاتـه من إغلاق وفصل قهري لأنه جمد قدرة هذه المنظمات من تنفيذ برامجها ومـشاريعها (مبـروك، 2009). أما المعيقات الداخلية فتتمثل في انتشار الأزمة المالية لدى هذه المنظمات؛ لأنهـا تعتمـد بشكل كبير على التمويل الخارجي من دول عربية وأخرى أجنبية، لذا وجب التنويع فـي مـصادر التمويل لهذه المنظمات حتى تصبح قوية، وهنا يبرز دور وأهمية المسؤولية الاجتماعية وتكريسها.

إن قصور تعميم الثقافة الديمقراطية وممارستها كانت من المعيقات التي واجهتها مثل هذه المنظمات لما لها من تأثير سلبي على البيئة الاجتماعية السائدة في المجتمع. ويشير اسـتطلاع صـادر عـن (أمان) - ائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- بتاريخ 2007/3/10، بأن مظاهر الفساد الأساسـية لدى القائمين على منظمات المجتمع المدني تتمثل بارتفاع معدلات الرواتب من ناحية، وباسـتخدام المواد والأدوات الخاصة بالمؤسسة لصالح تلك الشخصيات النافذة من ناحية ثانيـة، إضـافة إلـى المحاباة تجاه الأقارب من ناحية ثالثة.

إن البيئة السياسية، والاجتماعية التي تعمل فيها المنظمات بيئة معقدة، فالاحتلال الإسرائيلي يسيطر على مساحة واسعة من الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى محدوديـة قـدرات الـسلطة الوطنيـة الفلسطينية المادية لتمويل هذه المنظمات (محمد، 2005). فعلى ذلك فالمنظمات الأهليـة ينقـصها الشمولية والتخطيط المعمق، وينقصها الدعم والأمور المالية بالإضافة إلى الـنقص فـي العنـصر البشري وتفتقر كذلك إلى تفكير مشترك وعمل مشترك (المالكي، 1993). ومن المعيقـات أيـضاً تمركز هذه المنظمات ببرامجها ونشاطاتها في مناطق دون أخرى حيث أصـبحت هنـاك منـاطق مهملة، وهناك عراقيل لمنظمات في حصولها على التراخيص، وهنا تقع المسؤولية على من يشرع القوانين التي تعطي مركزية العمل في مناطق عن غيرها وخاصة في مدينة رام الله. وهنـا تحـرم باقي المنظمات في المحافظات الأخرى من التوسع بنشاطاتها.

أخيراً إن اعتماد منظمات المجتمع المدني على التمويل الخارجي أضعف روح العمـل التطـوعي وفرض عليها برامج ومشاريع تتفق مع ما يطرحه الممولون وليس مع ما يلبي احتياجاتهم كمنظمات (القاروط، 2003).

## 14.2 الدراسات السابقة

تعدد الدراسات والأدبيات التي تناولت موضوع المجتمع المدني، ومنظماته ودورهـا فـي التحـول الديمقراطي وتعزيز الديمقراطية، وهذا بسبب تشكيل هذه المنظمات، ودورها الذي قامت بـه فـي مقاومة الاحتلال وهذه الدراسات منها ما تناول المجتمع المدني مفهومه بالإطار العام، ومنهـا مـا تناول الواقع الفلسطيني وخصوصية الوضع في فلسطين المختلف عن باقي المجتمعات مما تعرض له من احتلال والذي أنعكس على عمل هذه المنظمات.

### 1.14.2. الدراسات العربية:

دراسة عدوي، (2008) بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة الـسياسية فـي محافظة بيت لحم" ارتأى الباحث التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المـشاركة السياسية. حيث أن دورها لا يقتصر على أنشطة تقليدية تقدم للمجتمع، وإنما لها دور سياسي وطني في عملية التحول الديمقراطي، ومساندة الشعب الفلسطيني في برنامج نضاله الوطني ضد الاحتلال، وبناء دولته المستقلة. وهنا تكمن أهمية دعم جهود منظمات المجتمع المدني، ودعم برامجها لأنهـا تعزز مبادئ الديمقراطية ، وحرية التعبير والحوار بين الأديان. فأوصى الباحث علـى ضـرورة تفعيل آليات الرقابة القانونية، والإدارية والمالية لتجسيد مبدأ الشفافية، والرقابة التبادلية بمـا يخـدم المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني.

دراسة شكر، (2003) بعنوان "المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية". تتطرق الباحـث إلـى موضوع الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام مبيناً مفهومها ومقوماتها الأساسية عبر التاريخ، واستعرض المقومات الأساسية لديمقراطية المشاركة وأهمية التنشئة الديمقراطية في الوطن العربي، وتطرق في دراسته إلى مفهوم المجتمع المدني، والقيم الديمقراطية في الوطن العربي، ودور هـذا المجتمع في بناء الديمقراطية والتحول الديمقراطي. مع إلقاء الضوء على بعض الآليات التي تمكـن الحكومات من ضمان سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني.

دراسة لمركز بيسان للبحوث والإنماء، (2002) بعنوان "دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمـع المدني". توصلت الدراسة أن عدم إدراك بعض قيادات العمل الأهلي الفلسطيني للتغيرات الـسياسية الحاصلة على الصعيد الدولي، وما تحتاجه هذه التغيرات من ضرورة إجراء تغيرات هيكلية علـى البنى الداخلية لهذه المنظمات حتى تستطيع القيام بدورها الجديد، وتقديم خـدمات نوعيـة ومميـزة

ومستدامة للمجتمع المحلي، وتوصلت هذه الدراسة أن هناك بعض القيادات التي لا تريد إجـراء أي تغيير أو إصلاح لمؤسساتها من ناحية إدارية وديمقراطية خوفاً على زعامتها وقيادتها الفردية.

دراسة قسيس، (2001) بعنوان: منظمات المجتمع المدني والديمقراطية في فلسطين. يتحـدث مـن خلال مقابلات، ونشرات ديناميكية عن المنظمـات الأهليـة الفلـسطينية، ودورهـا فـي تعزيـز الديمقراطية. وهذه الدراسة تحلل وتؤكد طبيعة ونشوء المنظمات الأهلية في فلسطين، وتؤكد علـى دور المواطنين في الديمقراطية وبشكل خاص تفحص الدور الإيجابي والسلبي لهذه المنظمات مـن وجهة نظر دور الديمقراطية. وكانت نتيجة البحث أن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً إيجابيـاً مع أنه دور محدود في تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

دراسة الجرباوي، (1999) بعنوان "البنية القانونية والتحول الديمقراطي فـي فلـسطين". سـلطت الدراسة الضوء على الوضع الفلسطيني من ناحية النظام السياسي، والبنية القانونية وعلاقتها بعملية التحول الديمقراطي، مع اعتبار الديمقراطية علاقة جدلية بين عناصر تؤثر في بعضها لتكون نظاماً مجتمعياً يقوم على الحقيقة والتسامح وتقدير الحقوق الفردية. يساهم في إسناد نظام سياسي قائم على سيادة القانون، وفصل السلطات، وصيانة الحقوق والحريات وأورد (الجربـاوي) البيئـة الـسياسية الفلسطينية من قانون الانتخابات والمدخل القانوني للتحول الديمقراطي، وقانون الهيئـات المحليـة الفلسطينية، ومشروع قانون الأحزاب السياسية، وقانون الجمعيـات الخيريـة والهيئـات الأهليـة ومجموعة القوانين الأخرى من وجهة نظر تحليلية.

دراسة بشارة، (1996) بعنوان "مساهمة في نقد المجتمع المدني". حدد الباحث في هـذه الدراسـة مفهوم المجتمع المدني وتحدث عن تاريخ تطور المجتمع المدني. وتخلص الدراسة إلى أن عمليـة التحول الديمقراطي عربياً مهمة صعبة وتحتاج إلى الكثير من التغيـرات الجذريـة فـي الأنظمـة السياسية القائمة، وأهمية فهم مقولة المجتمع المدني تاريخيا وبشكل نقـدي للمـساعدة فـي بنـاء الديمقراطية العربية على أسس وتجارب سابقة لكثير من المجتمعات العربية.

دراسة الشقاقي، (1996) بعنوان "التحول الديمقراطي في فلسطين: عملية السلام والبنـاء الـوطني والإنتخابات ". تحدثت الدراسة عن مستقبل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. فقد رأى أن قيـام السلطة الفلسطينية تفقد هذه المنظمات بعض مبررات وجودهـا. فـالواقع الـسياسي والاقتـصادي الصعب المتمثل باستمرار التوتر السياسي مع القوى الإسلامية، وفرض إسرائيل الحـصار علـى مناطق السلطة؛ دفع الدول المانحة إلى التركيز على الحاجة لإيجاد فرص عمل، وتقوية مؤسـسات

السلطة مما أفقد المنظمات غير الحكومية جزءاً مهماً من مصادر دعمها، واستخلص (الشقاقي) أنه تم تهميش هذه المنظمات لأن هذا التحول سيضعف هذه المنظمات، ويزيد في خنق هذه المؤسسات، وإضعاف تأثيرها؛ لأن قدرة هذه المؤسسات على تشكيل قوة ضاغطة للجميع من بطـش الـسلطة وجبروتها تبقى قليلة ومؤقتة في أحسن الظروف.

دراسة أبو عمرو، (1995) بعنوان "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي" . تحدث هنا الباحث عن سمتين رئيستين تميزان المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غـزة وهمـا: أولهـا غياب السلطة لدولة وطنية، أو كيان مستقل وثانيها: حالة الاختلاط النظري الناتجة عن عدم القدرة على التمييز بين أشكال النضال الوطني التحرري، والسعي لبناء الدولة الوطنية من جهة، وأشـكال التنظيم الذاتي المرتبطة بنشاطات وخصائص منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى. وبرأي (أبو عمرو) فإن المجتمع المدني يتشكل من الأحزاب السياسية والجمعيات المهنية والمنظمات الطوعية، ويؤكد أبو عمرو أن المنظمات والأحزاب السياسية الفلسطينية هي العنصر الفعال من بين منظمات المجتمع المدني الأخرى في عملية التحول الديمقراطي. أما عن دور المنظمات الأهلية في التحـول الديمقراطي فيرى الكاتب: أنها مهمة لم تكن ناجحة في غالب الأحيان بوجود الصعوبات والعراقيل من قبل الاحتلال ولدورها السياسي المقاوم للاحتلال الغالب على دورها المجتمعي والمهني.

دراسة جقمان (1995) بعنوان" الديمقراطية الفلسطينية أوراق نقدية ". يرى الباحث تطور المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال حدث في غياب الدولة وأجهزتها، فالاحتلال لم يمنـع تطـور التعدديـة السياسية والفكرية في المجتمع الفلسطيني. ويمثل المجتمع المدني الفلسطيني مجموعة من التنظيمات وشرائح اجتماعية لها تعبير تنظيمي في المجتمع أي مجموع التنظيمات المجتمعية التي لها مصلحة فعلية في التحول الديمقراطي في المجتمع. وأكد ( جقمان ) على أهمية اسـتخدام مقولـة المجتمـع المدني ومنظمات المجتمع المدني لما لها من دور في تطور المجتمـع الفلـسطيني باتجـاه نظـام ديمقراطي تصان فيه حقوق الإنسان، وتسود فيه الحريات المدنية، وحكم القانون وقـيم المحاسـبة والمساءلة.

### 2.14.2. الدراسات الأجنبية:

دراسة بوريو، (2005) بعنوان: المجتمع المدني والديمقراطية في آسيا (وجهات النظر والتحـديات في القرن المعاصر). خلال القرنين الماضيين كان دور المجتمع المدني واضحاً وجلياً فـي خلـق التطورات المنطقية والنشاطات الفاعلة من خلال المانحين، والمستقلين لمـساعدة التطـور والقـادة

السياسيين. وقد دخل المجتمع المدني العراك السياسي وأصبح مفتاحاً وعـاملاً مهمـاً فـي بنـاء الديمقراطية، والحياة السياسية والاجتماعية. ففي آسيا المجتمع المدني أكمل دوره ليصبح مركزيـا في الصراع السياسي، وبناء الديمقراطية، وهذه الدراسة جلبت انتباه الكثيـرين حـول عـدد مـن النظريات في تشكيل وتبلور المجتمع المدني في عدة أشكال اجتماعية. وبشكل خاص ركزت هـذه الدراسة: على زيادة اندماج المجتمع المدني ومدى تأثيره على الأفراد والحياة الـسياسية، وحيـث قامت بتفحص البناء التطوري واعتمدت التحليل المنطقي للمجتمع المدني. ومن خلال العلاقة القائمة على أساس دولة المجتمع المترابطة بعلاقة واحدة من غير تجاهل لنظرية المجتمع المـدني ومـدى ارتباطه في الحياة السياسية والتقليدية. وقد ناقشت الكاتبة مبدأ المجتمع والمنظمات من خلال القـيم، والعمل التطوعي ومدى تأثيرها في تعزيز المنظمات الفلسطينية لتلبية حاجـات البقـاء الأساسـية المتبادلة النفع للمنظمات غير الحكومية. وهذه الدراسة تلخص اندماج المجتمع المدني في العـصر الحديث على أنه نوع من التحديات والضغوطات في بلورة التكنولوجيا، وإبراز الهوية الشخصية في الاعتماد على الكفاءة الذاتية والهيكلية المحلية الإدارية.

دراسة هلال، (2003) بعنوان: دراسة مقارنة ما بين جنوب آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط في دور الديمقراطية. قارنت ما بين مصر من جهة وفلسطين من جهة أخرى وانتقدت الدراسة الحكومـات الشرقية في تعزيز الديمقراطية. ففي مصر قيدت الحكومة دور منظمات المجتمع المدني من خـلال إيجاد القيود القضائية مثل: (قانون رقم 32 لعام 1964) ومارست ضغوط علـى هـذه المنظمـات وخصوصا منظمات حقوق الإنسان، واتخذت إجراءات اضطهادية (قمعية) ضد هـذه المنظمـات، ورفض الحكومة تمويل منظمات المجتمع المدني بالمنح الخارجية من الدول الأوروبية. أمـا فـي فلسطين ومنذ الانتفاضة التي بدأت في عام (1987) هناك العديد من المنظمات التـي نـشأت فـي فلسطين، إلا أن نشأتها كانت في ظل غياب الهيكل الرسمي لمثل هذه المنظمات سواء أكانت دينيـة أم غير دينية. إن وجود مثل هذه المنظمات اعتبرت منظمات غير فاعلـة. وبـذلك تـم اسـتبدالها بمنظمات أخرى. في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أن الرئيس ياسر عرفـات بعـد عودته إلى أرض الوطن أراد أن يحكم سيطرته على مثل هذه المنظمات وبذلك تم إيجـاد بعـض القوانين التي تحاول السيطرة على مثل هذه المنظمات، ولكن بدرجة أقل من القيود التي فرضـتها الحكومة المصرية على منظمات المجتمع المدني هناك. إن الدور الرئيس لمثل هذه المنظمات جـاء لتطوير العمل التطوعي، والتعليم المدني والدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن الفلسطيني. واختـتم كلامه بأن أعظم تأثير للديمقراطية يكون من خلال نشاطات المنظمة، والأفراد الموجـودين فيهـا والحاصلين على المساعدات من الدول المانحة أكثر على التأثير الحكومي لأنه جاء مشوشاً حيث إن عدد المنظمات ازداد مع مرور الزمن، ولكن النشاطات لم تزدد بل بقيت كما هي.

والكاتب انتقد المانحين لأن المساعدات كان لها تأثير على حرية الفرد وليس على حرية الجماعـة, وأن فلسطين لعبت دوراً إيجابياً في تعزيز الديمقراطية كما، أن المنظمات والسلطة الفلسطينية كانت أكثر استجابة في تعزيز الديمقراطية، وأن الديمقراطية لم تكن مربوطة بـالتحرر الـسياسي لكـلا البلدين. وانتقد الكاتب الديمقراطية الشرقية والدول المانحة التي كان يجب عليهـا أن تؤكـد علـى استقرار المنطقة أولاً: بدلاً من التأكيد على التعددية، والتحرر الديمقراطي وبدلاً من اتخاذ خطوات تعزيز اعتماد النظرية السياسية بما يتعلق بالديمقراطية، والمانحين قام هؤلاء المانحين بتعزيز الدور غير السياسي.

### 3.14.2. تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة يمكن ملاحظة ما يلي:

- هدفت أغلب الدراسات للكشف عن مدى الخلل في ممارسـة الديمقراطيـة فـي منظمـات المجتمع المدني، بينما الدراسة الحالية اهتمت بدراسة دور منظمات المجتمع المـدني فـي تعزيز الديمقراطية في محافظات شمال الضفة الغربية
- تنوعت الدراسات في المنهجية المستخدمة، فمعظمها استخدم المنهج الوصفي التحليلـي إلا أن الدراسة الحالية اعتمدت على المنهج الوصفي الميداني.
- بينت العديد من الدراسات عن وجود ثغرات في ممارسة الديمقراطية في منظمات المجتمع المدني، ومنها ضعف الرقابة الإدارية والمالية وندرة إجراء الانتخابات الدورية، وإقـصاء عنصر الشباب والمرأة من المواقع القيادية وضعف المساءلة والشفافية في العمل، إضـافة إلى ذلك اعتمادها على التمويل الخارجي الذي أضعف دورها وجعلها اتكالية غيـر قـادرة على تحديد أولوياتها.
- هناك دراسات تحدثت عن دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطيـة والحيـاة الـسياسية والاجتماعية وكان لها دور واضح وجلي ما بين جنوب آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط على النقيض من ذلك في الوطن العربي وفلسطين حيث أن معظم الدراسات تؤكد أن المجتمـع الفلسطيني تطورت فيه منظمات المجتمع المدني تحت الاحتلال، لذا كان دورهـا تعزيـز المشاركة السياسية والصمود ضد الإحتلال.
- واعتبر بعض الكّتاب أن مثل هذه المنظمات لم تكن ناجحة في مهمتها، وبالتالي لم تنجح في أن يكون لها دور في التحول الديمقراطي، وهذا ما أكد عليه بعض الباحثين أن قيام السلطة الفلسطينية أفقدت هذه المنظمات تأثيرها وأضعفتها وبالتالي غياب كيان مستقل لها.

- أوصت معظم الدراسات السابقة بأهمية الالتزام بالممارسات الديمقراطيـة فـي منظمـات المجتمع المدني كأساس مهم من أجل نهضة المجتمع المدني وقدرة على الاسـتمرار فـي العطاء والتقدم للوصول إلى الحرية والاستقلال الوطني.

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء فكرة الدراسة، حيث وجد الباحث مـن خـلال هـذه الدراسات أن المنظمات تعاني من أزمات عديدة وخصوصا في فلسطين، وكذلك استفاد الباحث من هذه الدراسات من خلال الاطلاع على التجارب الحديثة في دمج قيم الديمقراطية والاطـلاع علـى الأدوات المستخدمة في هذه الدراسات والانتقاء منها بما يتناسب مـع موضـوع البحـث، بحيـث أصبحت الدراسة الحالية ما هي إلا إقتداء طبيعي ومكمل للدراسات السابقة والتي تمت في المناطق المختلفة في العالم.

# الفصل الثالث

---

## الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل الطرق والإجراءات التي اتبعها الباحث في تحديد مجتمع الدراسة، والعينة، وشرح الخطوات، والإجراءات العلمية التي اتبعها الباحث في بناء أداة الدراسة ووصفها، ثم شرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية التي استخدمت في الدراسة.

### 1.3 منهج الدراسة

استخدم الباحث في هذه الدراسة، المنهج الوصفي الميداني الإحصائي والذي يستند إلى وصف الظاهرة موضوع الدراسة، حيث تم الاستعانة بالاستبانة كأداة لجمع البيانات.

### 2.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أفراد منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية) (المنظمات الأهلية والأحزاب السياسية). وذلك حسب إحصائية دليل المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية لعام (2006)، وتم استثناء محافظة طوباس من الدراسة، لأنها محافظة جديدة ولأن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية غير متوفرة حسب الدليل. أما عن الأحزاب السياسية في طوباس فاكتفوا بما أفادته الأحزاب في جنين بالإجابة عن فقرات الإستبانة؛ لأنهم الأقدم، ويمثلون مركز القيادة لمدينة جنين.

### 3.3 عينة الدراسة:

أجريت الدراسة على عينة مكونة من (99) فرد من منظمات المجتمع المدني، و(103) أفراد من الأحزاب السياسية، وبهذا تكون العينة مكونة من: (202) فردا اشتملت على (66 إناث) و(136 ذكور) وقد تم اختيار العينة بطريقة العينة القصدية والجداول (1.3) (2.3) (3.3) (4.3) (5.3) (6.3) (7.3) (8.3) (9.3) (10.3) (11.3) (12.3) توضح عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها.

- أولا: منظمات المجتمع المدني: وصف لعينة منظمات المجتمع المدني توضحها الجداول ادناه.

جدول 1.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية(%) |
|---|---|---|
| ذكر | 60 | %60.6 |
| أنثى | 39 | %39.4 |
| المجموع العام | 99 | %100.0 |

جدول 2.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية(%) |
|---|---|---|
| توجيهي أو اقل | 13 | %13.1 |
| دبلوم | 13 | %13.1 |
| بكالوريوس | 63 | %63.6 |
| دراسات عليا | 10 | %10.1 |
| المجموع العام | 99 | %100.0 |

جدول 3.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

| الحالة الاجتماعية | التكرار | النسبة المئوية(%) |
|---|---|---|
| أعزب / عزباء | 43 | %43.4 |
| متزوج /ة | 52 | %52.5 |
| مطلق /ة | 2 | %2.0 |
| أرمل /ة | 2 | %2.0 |
| المجموع العام | 99 | %100.0 |

جدول 4.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر

| العمر | التكرار | النسبة المئوية(%) |
|---|---|---|
| من 18-أقل من 26 سنة | 23 | %23.2 |
| من 26 سنة - أقل من 34 سنة | 28 | %28.3 |
| من 34 سنة -42 سنة | 30 | %30.3 |
| أكثر من 42 سنة | 18 | %18.2 |
| المجموع العام | 99 | %100.0 |

جدول 5.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير مكان السكن

| مكان السكن | التكرار | النسبة المئوية(%) |
|---|---|---|
| مدينة | 45 | %45.5 |
| قرية | 41 | %41.4 |
| مخيم | 13 | %13.1 |
| المجموع العام | 99 | %100.0 |

جدول 6.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

| المسمى الوظيفي | التكرار | النسبة المئوية(%) |
|---|---|---|
| مدير | 35 | %35.4 |
| مسؤول البرامج والأنشطة | 64 | %64.6 |
| المجموع العام | 99 | %100.0 |

- ثانيا: الأحزاب السياسية: وصف لعينة الأحزاب السياسية تجمله الجداول ادناه:

جدول 7.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية(%) |
|---|---|---|
| ذكر | 76 | %73.8 |
| أنثى | 27 | %26.2 |
| المجموع العام | 103 | %100.0 |

جدول 8.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية(%) |
|---|---|---|
| توجيهي أو أقل | 18 | %17.5 |
| دبلوم | 23 | %22.3 |
| بكالوريوس | 47 | %45.6 |
| دراسات عليا | 15 | %14.6 |
| المجموع العام | 103 | %100.0 |

جدول 9.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

| الحالة الاجتماعية | التكرار | النسبة المئوية(%) |
|---|---|---|
| أعزب / عزباء | 18 | %17.5 |
| متزوج /ة | 82 | 79.6 |
| مطلق /ة | 3 | %2.9 |
| المجموع العام | 103 | %100.0 |

جدول 10.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر

| العمر | التكرار | النسبة المئوية(%) |
|---|---|---|
| من 18-أقل من 26 سنة | 10 | %9.7 |
| من 26 سنة - أقل من 34 سنة | 23 | %22.3 |
| من 34 سنة -42 سنة | 40 | %38.8 |
| أكثر من 42 سنة | 30 | %29.1 |

جدول 11.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير مكان السكن

| مكان السكن | التكرار | النسبة المئوية(%) |
|---|---|---|
| مدينة | 53 | %51.5 |
| قرية | 38 | %36.9 |
| مخيم | 12 | %11.7 |
| المجموع العام | 103 | %100.0 |

جدول 12.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الانتماء السياسي

| الانتماء السياسي | التكرار | النسبة المئوية(%) |
|---|---|---|
| وطني | 63 | %61.2 |
| إسلامي | 10 | %9.7 |
| قومي | 9 | %8.7 |
| يساري | 21 | %20.4 |
| المجموع العام | 103 | %100.0 |

يلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن الأحزاب الوطنية كحركة فتح أخذت أعلى النـسب حيـث وصلت إلى 61.2%, بينما نلاحظ بأن الحركات الإسلامية كانت النسبة المئوية لها أقل من النـسبة المئوية للحركة الوطنية، ولربما يعزى ذلك أن الجل الأعظم من الأشـخاص التـابعين للحركـات الإسلامية رفضت وبقوة عملية التعبئة للاستبانة وهذا ما جعل هذه النسبة متدنية مقارنة مع الأحزاب الوطنية والأخرى.

### 4.3 أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من استبانة طورها الباحث وتحتوي على (55 فقرة لمنظمات المجتمع المدني, والفقرات نفسها موجهة للأحزاب السياسية) وقد تكون سلم الإجابة على الفقرة من خمس اسـتجابات (حسب مقياس ليكرت الخماسي) موزعة كما يلي:

موافق بشدة 5 درجات

موافق 4 درجات

| | |
|---|---|
| محايد | 3 درجات |
| غير موافق | درجتين |
| غير موافق بشدة | درجة واحدة |

وقد تم توزيع فقرات أداة الدراسة على محاورها الرئيسية كما يلي:

جدول 13.3: توزيع فقرات أداة الدراسة على المحاور

| المحور | عدد الفقرات |
|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | (1-19) 19 فقرة |
| مجال البرامج والأنشطة | (1-19) 19 فقرة |
| مجال الصعوبات والعراقيل | (1-17) 17 فقرة |
| | (1-55) 55 فقرة |

وبذلك تكون أعلى درجة في المقياس = 5× 55 = 275 درجة
وتكون اقل درجة في المقياس = 1× 55 = 55 درجة

**5.3 ثبات الأداة:**

استخدم الباحث معامل الثبات كرونباخ ألفا وقد بلغ معامل الثبات كما يلي:

جدول 14.3: معامل كرونباخ الفا

| المجالات | معامل الثبات لمنظمات المجتمع المدني | معامل الثبات للأحزاب السياسية |
|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | 0.97 | 0.98 |
| مجال البرامج والأنشطة | 0.98 | 0.98 |
| مجال الصعوبات والعراقيل | 0.85 | 0.87 |
| الدرجة الكلية | 0.97 | 0.97 |

حيث بلغ معامل الثبات للإستبانة الخاصة بمنظمات المجتمع المدني والخاصة بالأحزاب الـسياسية (0.97) وهو معامل ثبات مرتفع ويفي بأغراض الدارسة.

### 6.3 صدق أداة الدراسة

عرضت الأداة على لجنة من الأكاديميين والمتخصصين إضافة إلى إحصائيين ذوي خبرة (والملحق رقم 4,3 يوضح ذلك) للتأكد من أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه، حيث تم مراجعتها وتحكيمها من قبل هؤلاء المتخصصين وقد تم الأخذ بالملاحظات والآراء التي أجمع عليها 65 % فأعلى وذلك لما لها من أثر واضح في تطوير وتدعيم الاستبانة وإخراجها بصورتها النهائية.

### 7.3 إجراءات الدراسة

تم إجراء الدراسة وفق خطوات علمية منظمة كي تخرج هذه الدراسة وفق ما تم الاستجابة لها وهذه الخطوات هي:

- الاطلاع على الأدب والدراسات والبحوث ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- وضع مخطط الدراسة وتحديد المنهجية والأدوات المستخدمة.
- وضع الاستبانة بصورة منظمة ومرئية.
- دراسة مجتمع الدراسة وأخذ تحديد العينة التي تمثل موضوع الدراسة وتنطبق عليها شروط الدراسة.
- توزيع الاستبانة وأخذ الاستجابات عليها من عينة الدراسة.
- جمع الاستبانات من أفراد العينة، وفرزها وتصنيفها وإدخالها إلى الحاسوب بـشكل رموز.
- إدخال استجابات أفراد العينة إلى الحاسوب.
- عولجت البيانات إحصائياً عن طريق حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعيـة (Stastical Package for Social Science) (SPSS).
- الوصول إلى النتائج ومناقشتها.
- وضع التوصيات.

### 8.3 منهج وتصميم الدراسة:

استخدام الاستبانة وتوزيعها على عينة الدراسة، وتم أخذ استجاباتهم لهذه الاستبانات وأجرى التحليل الإحصائي لهذه المعلومات بعد فرزها وتصنيفها, وتضمنت الدراسة عدداً من المتغيرات:

- المتغيرات المستقلة، وتلخصت فيما يأتي:

  - الجنس: 1. ذكر 2. أنثى
  - المؤهل العلمي: 1. توجيهي أو أقل 2. دبلوم 3. بكالوريوس 4. دراسات عليا
  - الحالة الاجتماعية: 1. عزب/ عزباء 2. متزوج/ة 3. مطلق/ة 4. أرمل/ة
  - العمر: 1. من 18سنة-أقل من 26سنة 2. من 26-أقل من34 3. من34-42 4. أكثر من 42 سنة
  - مكان السكن: 1. مدينة 2. قرية 3. مخيم
  - المسمى الوظيفي (استبانة منظمات المجتمع المدني): 1. مدير 2. مسؤول البرامج والأنشطة
  - الانتماء السياسي(استبانة الأحزاب السياسية): 1. وطني 2. إسلامي 3. قـومي 4. يساري

- المتغير التابع: دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية.

### 9.3 المعالجات الإحصائية:

من أجل معالجة البيانات تم استخدام رزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلـك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية.
- اختبار ( ت ) لمجموعتين مستقلتين (Independent-Samples T-test ).
- تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA).
- معادلة كرونباخ ألفا لقياس الثبات.
- اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية.

# الفصل الرابع

---

## نتائج الدراسة ومناقشتها

تهدف الدراسة للتعرف على دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين، وقيادات المجتمع المدني، إضافة إلى تحديد دور متغيرات كل من الجنس، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، العمر، مكان السكن، المسمى الوظيفي/ الانتماء السياسي، وبعد عملية جمع المعلومات عولجت إحصائيا باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (Stastical Package for Social Science) وفيما يلي عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

### 1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأساسي والذي نصه:

ما دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين وقيادات المجتمع المدني ؟ وللإجابة عن هذا السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لكل فقرة ولكل مجال، والدرجة الكلية للاستبانة حيث نتائج الجدول رقم (1.4) (2.4) (3.4) (4.4) تبين ذلك. من أجل تفسير النتائج اعتمدت النسب المئوية كما يلي:

| | |
|---|---|
| • درجة الأهمية/ التقدير | النسب المئوية |
| • درجة قليلة جداً | أقل من 50% |
| • درجة قليلة | 50%-59.9% |

- درجة متوسطة %69.9-%60
- درجة كبيرة %79.9-%70
- درجة كبيرة جداً 80%فأكثر

### 1.1.4. مجال تعزيز الديمقراطية:

جدول 1.4-أ: دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الـضفة الغربيـة فـي تعزيـز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين وقيادات المجتمع المدني.

| المنظمات الأهلية | | | | مجال تعزيز الديمقراطية | الأحزاب السياسية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| درجة الأهمية | % | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | % | درجة الأهمية |
| متوسطة | 67.47 | 1.25 | 3.37 | ترسيخ الحياة الديمقراطية داخل المنظمة/الحزب | 3.50 | 1.30 | 70.10 | كبيرة |
| كبيرة | 70.51 | 1.30 | 3.53 | ضمان حرية التعبير عن وجهات النظر المختلفة | 3.58 | 1.25 | 71.65 | كبيرة |
| متوسطة | 69.90 | 1.29 | 3.49 | ضمان إجراء انتخابات دورية داخلية باستمرار | 3.63 | 1.33 | 72.62 | كبيرة |
| متوسطة | 67.68 | 1.43 | 3.38 | محاربة كافة مظاهر الفساد في المجتمع | 3.55 | 1.48 | 71.07 | كبيرة |
| متوسطة | 67.68 | 1.31 | 3.38 | تعزيز الرقابة الداخلية للمنظمة | 3.43 | 1.39 | 68.54 | متوسطة |
| متوسطة | 65.86 | 1.33 | 3.29 | انتماء كوادرها على أساس ديمقراطي حر | 3.51 | 1.36 | 70.29 | كبيرة |
| متوسطة | 64.85 | 1.24 | 3.24 | ضمان حق الأعضاء في المشاركة بصنع القرار | 3.37 | 1.44 | 67.38 | متوسطة |
| متوسطة | 64.04 | 1.48 | 3.20 | وضع الشخص المناسب في المكان المناسب | 3.28 | 1.57 | 65.63 | متوسطة |
| متوسطة | 67.07 | 1.30 | 3.35 | ضمان مشاركة المرأة بمختلف المواقع القيادية | 3.34 | 1.37 | 66.80 | متوسطة |
| متوسطة | 69.90 | 1.28 | 3.49 | تعزيز احترام الفرد لآراء الآخرين | 3.52 | 1.41 | 70.49 | كبيرة |

جدول 1.4-ب: دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الـضفة الغربيـة فـي تعزيـز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين وقيادات المجتمع المدني.

| المنظمات الأهلية | | | | مجال تعزيز الديمقراطية | الأحزاب السياسية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| درجة الأهمية | % | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | | درجة الأهمية | % | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي |
| متوسطة | 66.87 | 1.27 | 3.34 | إرساء المساواة بين أفراد المجتمع | متوسطة | 67.38 | 1.39 | 3.37 |
| متوسطة | 69.70 | 1.25 | 3.48 | تعزيز القيم الاجتماعية الإيجابية بين أفراد المجتمع | متوسطة | 69.71 | 1.27 | 3.49 |
| كبيرة | 71.11 | 1.25 | 3.56 | تدريب أعضائها على القيادة | كبيرة | 71.84 | 1.29 | 3.59 |
| متوسطة | 67.27 | 1.23 | 3.36 | ضمان مشاركة الشباب بمختلف المواقع القيادية | متوسطة | 69.71 | 1.26 | 3.49 |
| متوسطة | 67.88 | 1.37 | 3.39 | تعزيز مبدأ سيادة القانون | متوسطة | 69.71 | 1.29 | 3.49 |
| متوسطة | 63.84 | 1.28 | 3.19 | تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة | متوسطة | 65.83 | 1.34 | 3.29 |
| متوسطة | 65.25 | 1.27 | 3.26 | تغليب المصلحة الوطنية العليا على مصلحة المنظمة الخاصة | متوسطة | 66.02 | 1.45 | 3.30 |
| متوسطة | 64.24 | 1.12 | 3.21 | بلورة مفهوم التعددية السياسية | متوسطة | 67.57 | 1.32 | 3.38 |
| متوسطة | 66.67 | 1.22 | 3.33 | تعزيز مفهوم عدم نفي الآخر | متوسطة | 69.51 | 1.32 | 3.48 |
| متوسطة | 67.25 | 1.07 | 3.36 | الدرجة الكلية | متوسطة | 69.00 | 1.17 | 3.45 |

يتضح من خلال الجدول رقم (1.4) أن دور منظمات المجتمع المدني سواء أكانت المنظمات الأهلية، أم الأحزاب السياسية قد تساوت في بعض الفقرات من حيث (درجة الأهمية) لتعزيـز الديمقراطيـة واختلفت في البعض الآخر، حيث أوضح الجدول أن الفقرات: ترسـيخ الحيـاة الديمقراطيـة داخـل المنظمة/الحزب، وضمان إجراء انتخابات دورية داخلية باستمرار، ومحاربة كافة مظاهر الفساد فـي

المجتمع، وانتماء كوادرها على أساس ديمقراطي حر، وتعزيز احترام الفرد لآراء الآخـرين، كانـت درجة الأهمية كبيرة بالنسبة للأحزاب السياسية ومتوسطة بالنسبة للمنظمات الأهلية.

أما بالنسبة للفقرات: تعزيز الرقابة الداخلية، ضمان حق الأعضاء في المشاركة بصنع القرار، وضـع الشخص المناسب في المكان المناسب، ضمان مشاركة المرأة في مختلف المواقع القياديـة، إرسـاء المساواة بين أفراد المجتمع، تعزيز القيم الإجتماعية الإيجابية بين أفراد المجتمع، ضـمان مـشاركة الشباب بمختلف المواقع القيادية، تعزيز مبدأ سيادة القانون، تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة، تغليب المصلحة الوطنية العليا على مصلحة المنظمة الخاصة، بلورة مفهوم التعددية السياسية، تعزيز مفهوم عدم نفي الآخر، فقد كانت درجة الأهمية متوسطة ولكلا الطرفين (المنظمات والأحزاب).

أما بالنسبة للدرجة الكلية لتعزيز الديمقراطية فلقد كانت (درجة الأهمية) (متوسطة) بالنسبة للأحـزاب السياسية، وكذلك المنظمات الأهلية. وكانت النسبة المئوية على التوالي (69%) (67.25%) مع الأخذ بعين الاعتبار أن النسبة المئوية للأحزاب السياسية قد كانت أعلى من المنظمات الأهلية.

ويفسر الباحث ضعف دور هذه المنظمات في تعزيز الديمقراطية أن المجتمع المدني الفلسطيني نشأ وتطور تحت الاحتلال، وبالتالي فقد الشعب الفلسطيني الاستقرار والأمن المادي والمعنوي وأصـبح الاستقلال الوطني بعيد المنال وخصوصا في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني.
فغاب دور الدولة وأجهزتها ومنعها من القيام بمهامها في تطوير مبدأ سيادة القانون وفرض الرقابة على هذه المنظمات التي اقتصرت على فئات معينة وهمشت فئة الشباب والمرأة من المشاركة فـي صنع القرار.

وهذه الدراسة تتفق مع دراسة (أبو عمرو، 1995) الذي أكد أن منظمات المجتمع المدني لم تكـن موفقة في ممارسة الديمقراطية بسبب العراقيل التي فرضها الاحتلال إضـافة لتغليـب دور هـذه المنظمات في مقاومة الاحتلال على دورها المجتمعي والمهني.

### 2.1.4. مجال البرامج والأنشطة:

دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية لمساهمة البرامج والأنشطة مـن وجهة نظر العاملين وقيادات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية، يلخصه جدول (2.4).

جدول 2.4-أ: دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية لمساهمة البـ رامج والأنشطة من وجهة نظر العاملين وقيادات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية.

| المنظمات الأهلية | | | | مجال البرامج والأنشطة | الأحزاب السياسية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| درجة الأهمية | % | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | % | درجة الأهمية |
| كبيرة | 70.71 | 1.13 | 3.54 | تعزيز الممارسة الديمقراطية في المجتمع | 3.69 | 1.14 | 73.79 | كبيرة |
| كبيرة | 71.52 | 1.21 | 3.58 | تعزيز ثقافة العمل التطوعي في المجتمع | 3.73 | 1.08 | 74.56 | كبيرة |
| متوسطة | 67.07 | 1.33 | 3.35 | ترسيخ مفهوم التشبيك لمواجهة الاحتلال | 3.63 | 1.14 | 72.62 | كبيرة |
| متوسطة | 69.29 | 1.22 | 3.46 | تنمية الوعي السياسي عند المواطنين | 3.71 | 1.22 | 74.17 | كبيرة |
| كبيرة | 70.51 | 1.35 | 3.53 | توعية المواطنين بالمخاطر الاحتلالية التي تحيط بهم | 3.79 | 1.23 | 75.73 | كبيرة |
| متوسطة | 66.26 | 1.28 | 3.31 | تعبئة المواطنين للمساهمة في عملية التحرر الوطني | 3.69 | 1.22 | 73.79 | كبيرة |
| كبيرة | 71.11 | 1.31 | 3.56 | بناء قيادات شابة فاعلة لخدمة المجتمع | 3.58 | 1.22 | 71.65 | كبيرة |
| متوسطة | 67.27 | 1.33 | 3.36 | تعزيز الولاء للوطن وليس للمنظمة | 3.47 | 1.33 | 69.32 | متوسطة |
| متوسطة | 67.68 | 1.35 | 3.38 | تعزيز الشفافية في العمل | 3.40 | 1.28 | 67.96 | متوسطة |
| متوسطة | 62.42 | 1.22 | 3.12 | خلق علاقة تكاملية مع السلطة الوطنية الفلسطينية | 3.13 | 1.23 | 62.52 | متوسطة |
| متوسطة | 66.87 | 1.31 | 3.34 | تقوية الفئات المهمشة للمطالبة بحقوقها | 3.40 | 1.31 | 67.96 | متوسطة |
| متوسطة | 68.08 | 1.33 | 3.40 | تعزيز دور الإعلام | 3.56 | 1.23 | 71.26 | كبيرة |
| كبيرة | 70.10 | 1.24 | 3.51 | تعزيز مشاركة المواطنين في عملية البناء الوطني (بناء الدولة) | 3.50 | 1.24 | 69.90 | متوسطة |

جدول 2.4-ب: دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية لمساهمة البرامج والأنشطة من وجهة نظر العاملين وقيادات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية.

| المنظمات الأهلية | | | | مجال البرامج والأنشطة | الأحزاب السياسية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| درجة الأهمية | % | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | % | درجة الأهمية |
| كبيرة | 70.30 | 1.26 | 3.52 | تعزيز مفهوم المواطنة لدى الأفراد في المجتمع | 3.56 | 1.30 | 71.26 | كبيرة |
| متوسطة | 66.87 | 1.29 | 3.34 | توسيع مشاركة المواطنين الفعلية في اتخاذ القرار | 3.36 | 1.32 | 67.18 | متوسطة |
| كبيرة | 70.71 | 1.15 | 3.54 | توثيق العلاقات الديمقراطية بين مكونات المجتمع المدني | 3.33 | 1.23 | 66.60 | متوسطة |
| متوسطة | 69.49 | 1.22 | 3.47 | الحد من العشائرية | 3.38 | 1.27 | 67.57 | متوسطة |
| متوسطة | 68.69 | 1.32 | 3.43 | محاربة الفئوية | 3.37 | 1.38 | 67.38 | متوسطة |
| متوسطة | 69.29 | 1.17 | 3.46 | بلورة رأي عام ينسجم مع القيم الديمقراطية | 3.42 | 1.18 | 68.35 | متوسطة |
| متوسطة | 68.60 | 1.06 | 3.43 | الدرجة الكلية | 3.51 | 1.06 | 70.20 | كبيرة |

يتضح من خلال الجدول رقم (2.4) أن دور منظمات المجتمع المدني سواء المنظمات الأهلية منها أو الأحزاب السياسية قد تساوت في بعض الفقرات من حيث (درجة الأهمية) للبرامج والأنشطة واختلفت في البعض الآخر، حيث أوضح الجدول أن الفقرات: ترسيخ مفهوم التشبيك لمواجهة الاحتلال، وتنمية الوعي السياسي عند المواطنين، تعبئة المواطنين للمساهمة في عملية التحرر الوطني، وتعزيز دور الإعلام، كانت درجة الأهمية كبيرة بالنسبة للأحزاب السياسية، ومتوسطة بالنسبة للمنظمات الأهلية.

أما الفقرات: تعزيز مشاركة المواطنين في عملية البناء الوطني، وتوثيق العلاقات الديمقراطية بين مكونات المجتمع المدني فكانت درجة الأهمية كبيرة بالنسبة للمنظمات الأهلية ومتوسطة بالنسبة للأحزاب السياسية. أما بالنسبة للفقرات: تعزيز الممارسة الديمقراطية في المجتمع، تعزيز ثقافة العمل التطوعي في المجتمع، توعية المواطنين بالمخاطر الإحتلالية التي تحيط بهم، بناء قيادات شابة فاعلة لخدمة المجتمع، تعزيز مفهوم المواطنة لدى الأفراد في المجتمع، فقد كانت درجة الأهمية كبيرة ولكلا الطرفين (المنظمات والأحزاب). وأما بالنسبة للدرجة الكلية للبرامج والأنشطة فلقد كانت (درجة

الأهمية) (كبيرة) بالنسبة الأحزاب السياسية حيث وصلت النسبة المئوية إلى (70.20%) أما بالنسبة لدرجة التقدير للمنظمات الأهلية فلقد كانت درجة التقدير (متوسطة) ووصلت النسبة المئوية إلى (68.6%).

ويعزو الباحث أن السبب في نجاح برامج وأنشطة الأحزاب السياسية هي تركيزها على العمل الوطني المقاوم للاحتلال، فكانت تعزز العمل السياسي والوطني والذي كان يحرك الجماهير الفلسطينية لمقاومة الاحتلال إضافة إلى تلبية هذه الأنشطة لحاجات الشعب الفلسطيني في هذه الفترة. وهذا ما أكدته دراسة (عدوي، 2008) أن للأحزاب السياسية دوراً سياسياً ووطنياً في عملية التحول الديمقراطي بالإضافة إلى دورها الكبير في مقاومة الاحتلال، أما المنظمات فبسبب ارتباط برامجها وأنشطتها بالممول الخارجي الذي فرض عليها نوع البرنامج أو النشاط دون النظر لحاجات الفئات المستهدفة لذا حصلت على درجات متوسطة من وجهة نظر هذه المنظمات.

### 3.1.4. مجال الصعوبات والعراقيل:

جدول 3.4-أ: دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية للصعوبات والعراقيل التي تعترض عمل منظمات المجتمع المدني من وجهة نظر العاملين وقيادات المجتمع المدني.

| المنظمات الأهلية | | | | مجال الصعوبات والعراقيل | الأحزاب السياسية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| درجة الأهمية | % | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | | درجة الأهمية | % | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي |
| كبيرة جدا | 83.43 | 0.94 | 4.17 | ضعف المصادر المالية | كبيرة جدا | 80.19 | 1.00 | 4.01 |
| كبيرة جدا | 80.20 | 1.07 | 4.01 | السياسة القمعية للاحتلال الإسرائيلي | كبيرة جدا | 83.50 | 0.94 | 4.17 |
| كبيرة | 76.36 | 0.97 | 3.82 | ضعف الشفافية في عملها | كبيرة | 75.73 | 0.98 | 3.79 |
| كبيرة جدا | 81.01 | 1.04 | 4.05 | اعتمادها على التمويل الخارجي | كبيرة | 79.81 | 1.05 | 3.99 |
| كبيرة جدا | 81.41 | 1.05 | 4.07 | عدم تجدد القيادات فيها | كبيرة جدا | 86.41 | 0.91 | 4.32 |

جدول 3.4-ب: دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الـضفة الغربيـة للـصعوبات والعراقيل التي تعترض عمل منظمات المجتمع المدني من وجهة نظر العاملين وقيادات المجتمع المدني.

| المنظمات الأهلية | | | | مجال الصعوبات والعراقيل | الأحزاب السياسية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| درجة الأهمية | % | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | % | درجة الأهمية |
| كبيرة | 73.13 | 1.14 | 3.66 | تكريس الولاء للمنظمة أكثر من الولاء للوطن | 4.08 | 1.01 | 81.55 | كبيرة جدا |
| كبيرة | 77.78 | 0.91 | 3.89 | اضطراب أولويات العمل الحزبي والوطني | 4.02 | 0.90 | 80.39 | كبيرة جدا |
| كبيرة | 77.37 | 1.02 | 3.87 | ازدواجية الخطاب السياسي | 3.90 | 1.03 | 78.06 | كبيرة |
| كبيرة | 77.78 | 1.04 | 3.89 | قلة التشبيك فيما بينها | 3.91 | 0.90 | 78.25 | كبيرة |
| كبيرة | 79.19 | 0.96 | 3.96 | قلة برامج محاربة الفساد | 3.99 | 1.04 | 79.81 | كبيرة |
| كبيرة | 73.33 | 1.13 | 3.67 | النظرة النمطية للمرأة باعتبارها غير منتجة | 3.71 | 1.19 | 74.17 | كبيرة |
| كبيرة | 76.97 | 0.96 | 3.85 | تهميش دور الأعضاء في صنع القرار | 3.88 | 1.00 | 77.67 | كبيرة |
| كبيرة | 78.79 | 0.84 | 3.94 | تراجع التعبئة الجماهيرية الواعية والمنظمة لعملية التنمية | 3.93 | 0.88 | 78.64 | كبيرة |
| كبيرة | 75.56 | 1.04 | 3.78 | غياب القادة المؤمنين بالخيار الديمقراطي | 3.74 | 1.03 | 74.76 | كبيرة |
| متوسطة | 67.27 | 1.26 | 3.36 | عدم فصل الدين عن السياسة | 3.60 | 1.29 | 72.04 | كبيرة |
| كبيرة | 74.95 | 1.03 | 3.75 | غياب الاستقلالية عن الموقف الحكومي الرسمي | 3.80 | 1.05 | 75.92 | كبيرة |
| كبيرة جدا | 80.81 | 0.96 | 4.04 | غياب المساءلة الفاعلة للتجاوزات المالية | 4.10 | 0.96 | 81.94 | كبيرة جدا |
| كبيرة | 77.40 | 0.56 | 3.87 | الدرجة الكلية | 3.94 | 0.59 | 78.80 | كبيرة |

يتضح من خلال الجدول رقم (3.4) أن دور منظمات المجتمع المدني سواء أكانت المنظمات الأهليـة منها، أم الأحزاب السياسية قد تساوت في بعض الفقرات من حيث (درجة الأهمية) لمجال الصعوبات والعراقيل، واختلفت في البعض الآخر، حيث أوضح الجدول أن الفقـرة: اعتمادهـا علـى التمويـل الخارجي، كانت درجة الأهمية كبيرة جداً بالنسبة للمنظمات الأهلية وكانت كبيرة بالنـسبة للأحـزاب السياسية، أما الفقرات: تكريس الولاء للمنظمة أكثر من الولاء للوطن، و اضطراب أولويات العمـل الحزبي و الوطني، فقد كانت درجة الأهمية كبيرة جداً بالنسبة للأحزاب السياسية في حين كانت كبيرة بالنسبة للمنظمات الأهلية. وأخيراً كانت درجة الأهمية للفقرة: عدم فصل الدين عن الـسياسة كبيـرة بالنسبة للأحزاب السياسية، ومتوسطة بالنسبة للمنظمات الأهلية.

أما بالنسبة للفقرات: ضعف المصادر المالية، السياسية، القمعية للاحتلال الإسـرائيلي، عـدم تجـدد القيادات فيها، غياب المساءلة الفاعلة للتجاوزات المالية، فقد كانت درجة الأهمية كبيـرة جـداً لكـلا الطرفين (المنظمات والأحزاب).

أما بالنسبة للفقرات: ضعف الشفافية في عملها، ازدواجية الخطاب السياسي، قلة التشبيك في ما بينها، قلة برامج محاربة الفساد، النظرة النمطية للمرأة باعتبارها غير منتجة، تهميش دور الأعـضاء فـي صنع القرار، تراجع التعبئة الجماهيرية الواعية والمنظمة لعملية التنمية، غياب القادة المؤمنين بالخيار الديمقراطي، غياب الاستقلالية عن الموقف الحكومي الرسمي، فقد كانت درجة الأهمية كبيـرة لكـلا الطرفين (المنظمات والأحزاب). أما بالنسبة للدرجة الكلية لمجال الصعوبات والعراقيل فلقـد كانـت (درجة الأهمية) (كبيرة) بالنسبة الأحزاب السياسية، والمنظمات الأهلية وكانـت (درجـة الأهميـة) (كبيرة) لكل منهما حيث وصلت النسبة المئوية على التوالي إلى (78.8%) و (77.4%).

ويعزو الباحث أن سبب المعيقات الداخلية والخارجية لمنظمات المجتمع المدني هو: السياسة القمعيـة للاحتلال الإسرائيلي إضافة إلى ضعف التمويل الذاتي وذلك لاعتمادها على مصادر تمويل خارجيـة الذي أضعف دورها في ممارسة الديمقراطية الداخلية الحقيقية مما دفع الـشعب الفلـسطيني عامـة ومنظماته خاصة إلى التوحد في مواجهة هذه السياسة القمعية من أجل نيل الحرية والاستقلال وزيادة جرأته للمطالبة بالحقوق الوطنية للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية. وهذا ما أكدته دراسة (الـشقاقي، 1996) الذي تحدث عن الواقع السياسي والاقتصادي الصعب الذي يعيشه الشعب الفلسطيني ومنظماته المتمثلة باستمرار التوتر السياسي وفرض إسرائيل للحصار على مناطق السلطة الفلسطينية مما دفـع الدول المانحة إلى التركيز على برامج تهدف إلى خلق فرص عمل مؤقتة غير دائمة.

### 4.1.4. الدرجة الكلية:

جدول 4.4: دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شـمال الـضفة الغربيـة فـي تعزيـز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين وقيادات المجتمع المدني.

| المنظمات الأهلية | | | | دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين وقيادات المجتمع المدني | الأحزاب السياسية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| درجة الأهمية | % | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | % | درجة الأهمية |
| متوسطة | 67.25 | 1.07 | 3.36 | **مجال تعزيز الديمقراطية** | 3.45 | 1.17 | 69.00 | **متوسطة** |
| متوسطة | 68.60 | 1.06 | 3.43 | **مجال البرامج والأنشطة** | 3.51 | 1.06 | 70.20 | **كبيرة** |
| كبيرة | 77.40 | 0.56 | 3.87 | **مجال الصعوبات والعراقيل** | 3.94 | 0.59 | 78.80 | **كبيرة** |
| كبيرة | 71.00 | 0.71 | 3.55 | **الدرجة الكلية** | 3.63 | 0.74 | 72.67 | **كبيرة** |

يتضح من خلال الجدول رقم (4.4) أن مجال تعزيز الديمقراطية كانت درجـة الأهميـة للأحـزاب السياسية والمنظمات الأهلية على التوالي كانت متوسطة لكلا الطرفين، في حين أن مجـال البـرامج والأنشطة كانت درجة الأهمية للأحزاب السياسية كبيرة وأن درجة الأهمية للمنظمات كانت متوسـطة أما درجة الأهمية لمجال الصعوبات والعراقيل كانت كبيرة على التوالي لكل من الأحزاب الـسياسية والمنظمات الأهلية، وأخيراً يوضح الجدول أن درجة الأهمية للدرجة الكلية كانت كبيرة وعلى التوالي لكل من الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية.

أما بالنسبة للدرجة الكلية فقد وصلت النسبة المئوية للأحزاب السياسية إلى (72.67%) أمـا بالنـسبة للنسبة المئوية للمنظمات الأهلية فقد وصلت إلى (71%).

اعتبر الشعب الفلسطيني قيم الديمقراطية قيم ثانوية وليست أساسية أمام قـيم التحـرر والإسـتقلال والخلاص من الإحتلال بسبب الظروف والإضطرابات التي يعيشها الشعب الفلسطيني ونضاله ضد الإحتلال الإسرائيلي، وسعيه الدائم لنيل حقوقه الوطنية للوصول إلى مرحلة الإستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

## 2.4 الفرضيات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني

فيما يأتي عرض لنتائج الفرضيات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني

### 1.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات العاملين من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعا لمتغير الجنس. من أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين Independent T-test ونتائج الجدول رقم (5.4) تبين ذلك:

جدول 5.4: اختبار(ت) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعاً لمتغير الجنس .

| الجنس / المجالات | ذكر العدد=60 | | أنثى العدد=39 | | ت المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط | الانحراف | المتوسط | الانحراف | | |
| مجال تعزيز الديمقراطية | 3.25 | 1.12 | 3.53 | 0.96 | 1.27 | 0.21 |
| مجال البرامج والأنشطة | 3.25 | 1.12 | 3.71 | 0.90 | 2.21 | *0.03 |
| مجال الصعوبات والعراقيل | 3.88 | 0.59 | 3.85 | 0.52 | 0.24 | 0.82 |
| الدرجة الكلية | 3.45 | 0.75 | 3.69 | 0.61 | 1.69 | 0.09 |

(ت) الجدولية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$ ) (1.96)

* دالة عند المستوى ($\alpha = 0.05$ )

يتضح من خلال الجدول رقم (5.4) أن قيم ( ت ) المحسوبة للمجالات (مجال تعزيز الديمقراطية، مجال الصعوبات والعراقيل، الدرجة الكلية ) كانت على التوالي (1.27، 0.24، 1.69) وجميع هذه القيم أصغر من القيمة الجدولية (1.96)؛ وبذلك يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعاً لمتغير الجنس وعلى هذه المجالات، وبذلك نأخذ بالفرضية الصفرية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، بينما كانت قيمة ت المحسوبة (2.21) لمجال (البرامج والأنشطة) أكبر من القيمة الجدولية (1.69)؛ وبذلك يتضح على أنه توجد فروق ذات دلالة

إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شـمال الـضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعاً لمتغير الجـنس وعلـى هـذا المجـال ويتضح من خلال الجدول أن الفروق كانت لصالح الإناث على الذكور.

ويستنتج أن السبب في وجود الفروق ما بين الذكور والإناث في استجابتهم على فقـرات الاسـتبانة التي لصالح الإناث على الذكور في مجال الأنشطة والبرامج هو أن المرأة تمتلك شعورا بالإنتمـاء للوطن أكثر من الرجل بالإضافة إلى مشاركة المرأة وانتمائها للمنظمـات أكثـر مـن الأحـزاب السياسية.

### 2.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات العاملين مـن حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية مـن وجهة نظر العاملين تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي. من أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين Independent T-test ونتائج الجدول رقم (6.4) تبين ذلك.

جدول 6.4: اختبار( ت ) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية فـي تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعا لمتغير المسمى الوظيفي .

| المسمى الوظيفي / المجالات | مدير العدد=35 | | مسوؤل البرامج والأنشطة العدد=64 | | ت المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط | الانحراف | المتوسط | الانحراف | | |
| مجال تعزيز الديمقراطية | 3.19 | 1.02 | 3.46 | 1.09 | 1.20 | 0.23 |
| مجال البرامج والأنشطة | 3.31 | 1.02 | 3.50 | 1.08 | 0.87 | 0.39 |
| مجال الصعوبات والعراقيل | 3.84 | 0.59 | 3.89 | 0.55 | 0.39 | 0.70 |
| الدرجة الكلية | 3.43 | 0.64 | 3.60 | 0.74 | 1.17 | 0.24 |

(ت) الجدولية عند مستوى الدلالة ($\alpha$ = 0.05 )(1.96)

يتضح من خلال الجدول رقم (6.4) أن قيم ( ت) المحسوبة للمجالات (مجال تعزيز الديمقراطيـة , مجال البرامج والأنشطة, مجال الصعوبات والعراقيل, الدرجة الكلية) كانت علـى التـوالي (1.20,

0.87, 0.39, 1.17 ) وجميع هذه القيم أصغر من القيمة الجدولية (1.96) وبذلك يتـضح أنـه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمـع المـدني فـي محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي وعلى هذه المجالات, وبذلك نأخذ بالفرضية الصفرية على أنه لا توجد فروق ذات دلالـة إحصائية. وإن توافق أهداف العاملين في منظمات المجتمع المدني سواء أكان مـديراً أم مـسؤولاً للبرامج والأنشطة باعتبارها تكريساً الثقافة الديمقراطية في المجتمع، وتعزيز الـدور الاجتمـاعي، والإقتصادي، والثقافي، والسياسي، والعمل على تعزيز الإمكانات المحلية واستثمارها بصورة فعالة، وواقعية حسب الظروف والأوضاع القائمة بما يحقق أهداف المنظمة والمجتمع.

### 3.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات العاملين مـن حيث لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية مـن وجهة نظر العاملين تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. ومن أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA حيث يوضح الجدول رقم (7.4) المتوسطات الحسابية، بينمـا يوضـح الجدول (8.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي.

جدول 7.4: المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

| المؤهل العلمي / المجالات | توجيهي أو اقل العدد=13 | دبلوم العدد=13 | بكالوريوس العدد=63 | دراسات عليا العدد=10 |
|---|---|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | 3.17 | 3.38 | 3.46 | 3.01 |
| مجال البرامج والأنشطة | 3.11 | 3.55 | 3.53 | 3.07 |
| مجال الصعوبات والعراقيل | 4.05 | 3.76 | 3.85 | 3.92 |
| الدرجة الكلية | 3.42 | 3.56 | 3.60 | 3.31 |

يتضح من خلال الجدول رقم (8.4) أن قيم ( ف) المحسوبة للمجالات (مجال تعزيز الديمقراطيـة، مجال البرامج والأنشطة، مجال الصعوبات والعراقيل، الدرجة الكلية) كانت على التوالي (0.67 , 1.03 , 0.67 , 0.63) وجميع هذه القيم أصغر من القيمة الجدولية (2.70)، وبذلك يتضح بأنـه لا

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعاً لمتغير المؤهل العلمي وعلى هذه المجالات، وبذلك نأخذ بالفرضية الصفرية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

جدول 8.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي / المجالات | مصدر التباين | درجات الحرية | مجموع مربع الانحرافات | متوسط الانحراف | ف المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | بين المجموعات | 3 | 2.296 | 0.765 | 0.67 | 0.57 |
| | داخل المجموعات | 95 | 109.000 | 1.147 | | |
| | المجموع | 98 | 111.296 | | | |
| مجال البرامج والأنشطة | بين المجموعات | 3 | 3.446 | 1.149 | 1.03 | 0.39 |
| | داخل المجموعات | 95 | 106.400 | 1.120 | | |
| | المجموع | 98 | 109.846 | | | |
| مجال الصعوبات والعراقيل | بين المجموعات | 3 | 0.636 | 0.212 | 0.67 | 0.57 |
| | داخل المجموعات | 95 | 30.096 | 0.317 | | |
| | المجموع | 98 | 30.732 | | | |
| الدرجة الكلية | بين المجموعات | 3 | 0.958 | 0.319 | 0.63 | 0.60 |
| | داخل المجموعات | 95 | 48.081 | 0.506 | | |
| | المجموع | 98 | 49.038 | | | |

(ف ) الجدولية عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) (2.70)

ويعلل الباحث عدم وجود فروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي بأن منظمات المجتمع المدني بأهدافها وبرامجها تسعى لتعزيز الديمقراطية ولا تستهدف فئة معينة على المستوى التعليمي وإنما تقدم برامج وأنشطة ولمختلف المستويات من دورات وندوات وورش عمل تثقف المواطن بالقيم الديمقراطية من أجل ممارستها والوصول بقضيتنا إلى الحرية والاستقلال. وهذا ما أكدته دراسة (قسيس، 2001) حول دور منظمات المجتمع المدني المحدود في تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني بالإضافة لدور هذه المنظمات الإيجابي في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي والمطالبة بحقوقه الوطنية المشروعة.

### 4.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات العاملين من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية. ومن أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA حيث يوضح الجدول رقم (9.4) المتوسطات الحسابية بينما يوضح الجدول رقم (10.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي.

جدول 9.4: المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية.

| الحالة الاجتماعية / المجالات | أعزب/ عزباء العدد=43 | متزوج/ة العدد=52 | مطلق/ة العدد=2 | أرمل/ة العدد=2 |
|---|---|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | 3.58 | 3.19 | 2.63 | 3.84 |
| مجال البرامج والأنشطة | 3.65 | 3.26 | 2.53 | 4.03 |
| مجال الصعوبات والعراقيل | 3.88 | 3.87 | 3.91 | 3.56 |
| الدرجة الكلية | 3.70 | 3.42 | 2.99 | 3.82 |

جدول 10.4-أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية.

| الحالة الاجتماعية / المجالات | مصدر التباين | درجات الحرية | مجموع مربع الانحرافات | متوسط الانحراف | (ف) المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | بين المجموعات | 3 | 5.072 | 1.691 | 1.51 | 0.22 |
| | داخل المجموعات | 95 | 106.224 | 1.118 | | |
| | المجموع | 98 | 111.296 | | | |
| مجال البرامج والأنشطة | بين المجموعات | 3 | 6.018 | 2.006 | 1.84 | 0.15 |
| | داخل المجموعات | 95 | 103.828 | 1.093 | | |
| | المجموع | 98 | 109.846 | | | |

جدول 10.4-ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شـمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعا لمتغيـر الحالـة الاجتماعية.

| الحالة الاجتماعية / المجالات | مصدر التباين | درجات الحرية | مجموع مربع الانحرافات | متوسط الانحراف | (ف) المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مجال الصعوبات والعراقيل | بين المجموعات | 3 | 0.204 | 0.068 | 0.21 | 0.89 |
| | داخل المجموعات | 95 | 30.529 | 0.321 | | |
| | المجموع | 98 | 30.732 | | | |
| الدرجة الكلية | بين المجموعات | 3 | 2.543 | 0.848 | 1.73 | 0.17 |
| | داخل المجموعات | 95 | 46.496 | 0.489 | | |
| | المجموع | 98 | 49.038 | | | |

(ف) الجدولية عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) (2.70)

يتضح من خلال الجدول رقم (10.4) أن قيم (ف) المحسوبة للمجالات (مجال تعزيز الديمقراطيـة، مجال البرامج والأنشطة، مجال الصعوبات والعراقيل، الدرجة الكلية ) كانت على التوالي (1.51 , 1.84 , 0.21 , 1.73) وجميع هذه القيم أصغر من القيمة الجدولية (2.70) وبذلك يتضح بأنـه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمـع المـدني فـي محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية، من وجهة نظر العاملين تبعا لمتغير الحالـة الاجتماعية، وعلى هذه المجالات، وبذلك نأخذ بالفرضية الصفرية على أنه لا توجـد فـروق ذات دلالة إحصائية. ويعزو الباحث السبب في ذلك أن الإنسان الفلسطيني بمختلف حالته الاجتماعية فهو يتعرض لنفس الظروف، ولديه الالتزامات الكثيرة ويواجه الظروف الاقتصادية الصعبة ويناضل من أجل حياة أفضل له ولعائلته بشكل خاص ولأبناء وطنه بشكل عام.

### 5.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات العاملين مـن حيث لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية، من وجهة نظر العاملين تبعاً لمتغير العمر. ومن أجل فحص الفرضية تم احتساب المتوسطات الحسابية (جدول 11.4) واستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (جدول 12.4).

جدول 11.4: المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في محافظـات شـمال الـضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعاً لمتغير العمر.

| العمر / المجالات | 18- اقل من26 العدد=23 | من26- اقل من34 العدد=28 | من 34- 42 العدد=30 | أكثر من 42 العدد=18 |
|---|---|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | 3.79 | 3.20 | 3.29 | 3.18 |
| مجال البرامج والأنشطة | 3.93 | 3.21 | 3.38 | 3.23 |
| مجال الصعوبات والعراقيل | 4.09 | 3.96 | 3.68 | 3.75 |
| الدرجة الكلية | 3.93 | 3.44 | 3.44 | 3.37 |

جدول 12.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدور منظمات المجتمع المدني فـي محافظـات شـمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعا لمتغير العمر .

| العمر / المجالات | مصدر التباين | درجات الحرية | مجموع مربع الانحرافات | متوسط الانحراف | ف المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | بين المجموعات | 3 | 5.747 | 1.916 | 1.72 | 0.17 |
| | داخل المجموعات | 95 | 105.549 | 1.111 | | |
| | المجموع | 98 | 111.296 | | | |
| مجال البرامج والأنشطة | بين المجموعات | 3 | 7.826 | 2.609 | 2.43 | 0.07 |
| | داخل المجموعات | 95 | 102.020 | 1.074 | | |
| | المجموع | 98 | 109.846 | | | |
| مجال الصعوبات والعراقيل | بين المجموعات | 3 | 2.760 | 0.920 | 3.13 | *0.03 |
| | داخل المجموعات | 95 | 27.972 | 0.294 | | |
| | المجموع | 98 | 30.732 | | | |
| الدرجة الكلية | بين المجموعات | 3 | 4.611 | 1.537 | 3.29 | *0.02 |
| | داخل المجموعات | 95 | 44.428 | 0.468 | | |
| | المجموع | 98 | 49.038 | | | |

(ف) الجدولية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$ )(2.70)

* دالة عند المستوى ($\alpha = 0.05$)

يتضح من خلال الجدول رقم (12.4) أن قيم (ف) المحسوبة للمجالات (مجال تعزيز الديمقراطيـة، مجال البرامج والأنشطة) قد كانت على التوالي (1.72 , 2.43 )، وجميع هذه القـيم أصـغر مـن القيمة الجدولية (2.70) ،وبذلك يتضح بأنه لا توجد فروق ذات دلالـة إحـصائية عنـد المـستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شـمال الـضفة الغربيـة فـي تعزيـز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعاً لمتغير العمر وعلى هذه المجالات، وبذلك نقبل بالفرضـية الصفرية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، بينما كانت قيم (ف) المحـسوبة للمجـالات (مجال الصعوبات والعراقيل, الدرجة الكلية ) وعلى التوالي (3.13 , 3.29 ) وجميع هذه القيم أكبر من قيمة ف المحسوبة (2.70) وبذلك يتضح بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عنـد المـستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شـمال الـضفة الغربيـة فـي تعزيـز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعاً لمتغير العمر وعلى هذه المجالات، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونأخذ بالفرض البديل على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

ويرى الباحث أن جميع الأعمار بمختلف مستوياتها تسعى للوصول إلى مجتمع مـدني ديمقراطـي فاعل وذلك من خلال تأسيسها لمنظمات المجتمع المدني التي تعزز بدورها مشاركة المواطنين فـي صنع القرار وترسيخ القيم الديمقراطية للوصول إلى دولة تمارس الديمقراطية وتصان فيها الحقوق وفي جو من الشفافية والمساءلة. ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبـار(LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية حيث النتائج كانت كما يلي:

### 1.5.2.4. أولا: مجال الصعوبات والعراقيل:

جدول 13.4: نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحـسابية لـدور منظمـات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهـة نظر العاملين تبعاً لمتغير العمر.

| العمر | من18-أقل من 26 | من26-أقل من 34 | من34-42 | أكثر من 42 |
|---|---|---|---|---|
| من18-اقل من 26 | | 0.13 | *0.42 | *0.34 |
| من26-اقل من 34 | | | *0.29 | 0.21 |
| من34-42 | | | | 0.08- |
| أكثر من 42 | | | | |

يتضح من خلال الجدول رقم (13.4)

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05)

  - بين من (18-أقل من 26 ) و (من34-42) حيث الفروق كانت لصالح (18-أقل من 26 ).
  - بين من (18-اقل من 26 ) و (أكثر من 42) حيث الفروق كانت لصالح (18-اقل من 26 ).
  - بين من (26-اقل من 34) و (من34-42) حيث الفروق كانت لصالح (26-اقل من 34).

- -لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) بين الفئات الأخرى.

### 2.5.2.4. ثانيا: الدرجة الكلية:

جدول 14.4: نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعا لمتغير العمر.

| العمر | من18-اقل من 26 | من26-اقل من 34 | من34-42 | أكثر من 42 |
|---|---|---|---|---|
| من18-اقل من 26 | | *0.49 | *0.49 | *0.56 |
| من26-اقل من 34 | | | 0.00 | 0.07 |
| من34-42 | | | | 0.07- |
| أكثر من 42 | | | | |

يتضح من خلال الجدول رقم (14.4) :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05)

- بين من (18-أقل من 26) و(من26-أقل من34) حيث الفروق كانت لصالح (18-أقل من 26).
- بين من (18-أقل من 26) و(من34-42) حيث الفروق كانت لصالح (18-أقل من 26).
- بين من (18-اقل من 26) و(أكثر من 42) حيث الفروق كانت لصالح (18-أقل من 26).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) بين الفئات الأخرى.

ويرى الباحث أن سبب رفض الفرضية في مجال الصعوبات والعراقيل لصالح العمر الأقل هو أن هذه المرحلة تمتلك اندفاعاً وحماساً أكثر وقلةً في تحمل المسؤولية، بالإضافة إلى الالتزامات المعيشية اليومية عندهم أقل مقارنة مع الفئات العمرية الأكبر.

### 6.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات العاملين من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعا لمتغير مكان السكن. ومن أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA حيث يوضح الجدول رقم (15.4) المتوسطات الحسابية، بينما يوضح الجدول رقم (16.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي.

جدول 15.4: المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعاً لمتغير مكان السكن.

| مكان السكن / المجالات | مدينة العدد=45 | قرية العدد=41 | مخيم العدد=13 |
|---|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | 3.13 | 3.48 | 3.81 |
| مجال البرامج والأنشطة | 3.12 | 3.58 | 4.03 |
| مجال الصعوبات والعراقيل | 3.91 | 3.95 | 3.46 |
| الدرجة الكلية | 3.37 | 3.66 | 3.78 |

جدول 16.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعا لمتغير مكان السكن.

| مكان السكن / المجالات | مصدر التباين | درجات الحرية | مجموع مربع الانحرافات | متوسط الانحراف | ف المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | بين المجموعات | 2 | 5.675 | 2.838 | 2.58 | 0.08 |
| | داخل المجموعات | 96 | 105.620 | 1.100 | | |
| | المجموع | 98 | 111.296 | | | |
| مجال البرامج والأنشطة | بين المجموعات | 2 | 9.953 | 4.977 | 4.78 | *0.01 |
| | داخل المجموعات | 96 | 99.893 | 1.041 | | |
| | المجموع | 98 | 109.846 | | | |
| مجال الصعوبات والعراقيل | بين المجموعات | 2 | 2.515 | 1.258 | 4.28 | *0.02 |
| | داخل المجموعات | 96 | 28.217 | 0.294 | | |
| | المجموع | 98 | 30.732 | | | |
| الدرجة الكلية | بين المجموعات | 2 | 2.680 | 1.340 | 2.78 | 0.07 |
| | داخل المجموعات | 96 | 46.358 | 0.483 | | |
| | المجموع | 98 | 49.038 | | | |

(ف) الجدولية عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) (3.09)

* دالة عند المستوى ($\alpha$ = 0.05)

يتضح من خلال الجدول رقم (16.4) أن قيم (ف) المحسوبة للمجالات (مجال تعزيز الديمقراطية، الدرجة الكلية) قد كانت على التوالي (2.58 , 2.78)، وجميع هذه القيم أصغر من القيمة الجدولية (3.09) وبذلك يتضح بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعاً لمتغير العمر وعلى هذه المجالات، وبذلك نقبل بالفرضية الصفرية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، بينما كانت قيم (ف) المحسوبة للمجالات (مجال البرامج والأنشطة، مجال الصعوبات والعراقيل) وعلى التوالي (4.78 , 4.28 )، وجميع هذه القيم أكبر من قيمة (ف) المحسوبة (3.09).وبذلك يتضح بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة

نظر العاملين تبعا لمتغير العمر وعلى هذه المجالات، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونأخذ بالفرض البديل على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

ويرى الباحث أن أهداف منظمات المجتمع المدني واحدة وهي المساهمة في تعزيز مبادئ الديمقراطية بين المواطنين بمختلف أماكن سكناهم، ونظراً للظروف الصعبة التي يعيشها أبناء المخيمات كونهم يختلفون عن أبناء المدن فهم مشردون وعاشوا ظروفاً سيئة أكثر من أبناء المدن إضافة إلى ضيق ومحدودية تفكيرهم والطموحات التي يسعون إليها من خلال البرامج والأنشطة التي تقدمها هذه المنظمات من أجل تحقيق أبسط ما يصبو إليه الإنسان ألا وهي الديمقراطية، أما بالنسبة لأهالي القرى فقد تعرضت ممتلكاتهم للتدمير وأراضيهم للسلب بالإضافة إلى التهديد اليومي الذي يتعرضون له، إضافة إلى العلاقات الاجتماعية التي تسودها العشائرية والقبلية دفعت بالمواطنين إلى السعي للاستفادة من برامج هذه المنظمات لتعزيز الديمقراطية. ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية حيث النتائج كانت كما يلي:

### 1.6.2.4. أولا: مجال البرامج والأنشطة:

جدول 17.4: نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعا لمتغير مكان السكن.

| مكان السكن | مدينة | قرية | مخيم |
|---|---|---|---|
| مدينة | | *0.46- | *0.91- |
| قرية | | | 0.45- |
| مخيم | | | |

يتضح من خلال الجدول رقم (17.4) :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05)

  - بين مدينة و قرية حيث الفروق كانت لصالح قرية.

- بين مدينة و مخيم حيث الفروق كانت لصالح مخيم.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) بين الفئات الأخرى.

### 2.6.2.4. ثانيا: مجال الصعوبات والعراقيل:

جدول 18.4: نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين تبعا لمتغير مكان السكن.

| مكان السكن | مدينة | قرية | مخيم |
|---|---|---|---|
| مدينة | | 0.04- | *0.45 |
| قرية | | | *0.49 |
| مخيم | | | |

يتضح من خلال الجدول رقم (18.4) :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05)

  - بين مدينة و مخيم حيث الفروق كانت لصالح مدينة.
  - بين قرية و مخيم حيث الفروق كانت لصالح قرية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) بين الفئات الأخرى.

ويستنتج أن السبب الرئيس في وجود الفروق بين أبناء المدن والقرى عن أبناء المخيمات هو أن نسبة المنظمات العاملة في المدن والقرى أكثر منها في المخيمات، بالإضافة إلى أن طبيعة الصعوبات والعراقيل التي يواجهها أبناء المدن والقرى تختلف عنها في المخيمات.

## 3.4 الفرضيات المتعلقة بالأحزاب السياسية

النتائج ذات العلاقة بالفرضيات المرتبطة بالأحزاب السياسية تلخصه الدراسة أدناه:

### 1.3.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات قيادات المجتمع المدني من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعاً لمتغير الجنس. ومن أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين Independent T-test ونتائج الجدول رقم (19.4) تبين ذلك

جدول 19.4: اختبار (ت) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعاً لمتغير الجنس

| الجنس / المجالات | ذكر العدد=76 | | أنثى العدد=27 | | ت المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط | الانحراف | المتوسط | الانحراف | | |
| **مجال تعزيز الديمقراطية** | 3.39 | 1.23 | 3.62 | 1.01 | 0.97 | 0.34 |
| **مجال البرامج والأنشطة** | 3.48 | 1.10 | 3.58 | 0.94 | 0.41 | 0.68 |
| **مجال الصعوبات والعراقيل** | 3.99 | 0.57 | 3.80 | 0.63 | 1.44 | 0.15 |
| **الدرجة الكلية** | 3.61 | 0.78 | 3.66 | 0.66 | 0.33 | 0.74 |

(ت) الجدولية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$ )(1.96)

يتضح من خلال الجدول رقم (19.4) أن قيم (ت) المحسوبة للمجالات (مجال تعزيز الديمقراطية، مجال البرامج والأنشطة، مجال الصعوبات والعراقيل، الدرجة الكلية) كانت على التوالي (0.97 , 0.41 , 1.44 , 0.33 )، وجميع هذه القيم أصغر من القيمة الجدولية (1.96) وبذلك يتضح بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعاً لمتغير الجنس وعلى هذه المجالات، وبذلك نأخذ بالفرضية الصفرية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

ويرى الباحث أن الأحزاب السياسية تتفق مع دور منظمات المجتمع المدني في كونها منظمات تسعى من خلال أهدافها وأنشطتها إلى تعزيز الديمقراطية والسعي إلى نيل الحقوق الوطنية للوصول إلى مرحلة الحرية والاستقلال.

### 2.3.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات قيادات المجتمع المدني من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير المؤهل العلمي. ومن أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA حيث يوضح الجدول رقم (20.4) المتوسطات الحسابية بينما يوضح الجدول (21.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي.

جدول 20.4: المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي / المجالات | توجيهي أو اقل العدد=18 | دبلوم العدد=23 | بكالوريوس العدد=47 | دراسات عليا العدد=15 |
|---|---|---|---|---|
| **مجال تعزيز الديمقراطية** | 4.35 | 3.26 | 3.20 | 3.46 |
| **مجال البرامج والأنشطة** | 4.37 | 3.35 | 3.25 | 3.52 |
| **مجال الصعوبات والعراقيل** | 3.71 | 3.97 | 3.96 | 4.11 |
| **الدرجة الكلية** | 4.16 | 3.51 | 3.45 | 3.68 |

جدول 21.4-أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي / المجالات | مصدر التباين | درجات الحرية | مجموع مربع الانحرافات | متوسط الانحراف | ف المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | بين المجموعات | 3 | 18.226 | 6.075 | 4.92 | *0.003 |
| | داخل المجموعات | 99 | 122.370 | 1.236 | | |
| | المجموع | 102 | 140.595 | | | |
| مجال البرامج والأنشطة | بين المجموعات | 3 | 17.109 | 5.703 | 5.84 | *0.001 |
| | داخل المجموعات | 99 | 96.604 | 0.976 | | |
| | المجموع | 102 | 113.713 | | | |

جدول 21.4-ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شـمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المـدني تبعـا لمتغير المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي / المجالات | مصدر التباين | درجات الحرية | مجموع مربع الانحرافات | متوسط الانحراف | ف المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مجال الصعوبات والعراقيل | بين المجموعات | 3 | 1.451 | 0.484 | 1.43 | 0.24 |
| | داخل المجموعات | 99 | 33.441 | 0.338 | | |
| | المجموع | 102 | 34.892 | | | |
| الدرجة الكلية | بين المجموعات | 3 | 6.854 | 2.285 | 4.55 | *0.005 |
| | داخل المجموعات | 99 | 49.672 | 0.502 | | |
| | المجموع | 102 | 56.526 | | | |

( ف ) الجدولية عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) (2.70)

* دالة عند المستوى ($\alpha$ = 0.05)

يتضح من خلال الجدول رقم (21.4) أن قيمة (ف) المحسوبة لمجال (الصعوبات والعراقيـل) قـد كانت (1.43) وهذه القيمة أصغر من القيمة الجدولية (2.70) وبذلك يتضح بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير المؤهل العلمـي وعلى هذا المجال، وبذلك نقبل بالفرضية الصفرية على أنه لا توجد فروق ذات دلالـة إحـصائية، بينما كانت قيم (ف) المحسوبة للمجالات (مجال تعزيز الديمقراطية، مجـال البـرامج والأنـشطة، الدرجة الكلية) وعلى التوالي (4.92 , 5.84 , 4.55 ) وجميع هذه القـيم أكبـر مـن قيمـة (ف) الجدولية (2.70) وبذلك يتضح على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير المؤهل العلمي وعلى هـذه المجـالات، وبـذلك نـرفض الفرضية الصفرية ونأخذ بالفرض البديل على انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسـطات الحسابية حيث النتائج كانت كما يلي:

### 1.2.3.4. أولا: مجال تعزيز الديمقراطية

جدول 22.4: نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسـطات الحـسابية لـدور منظمـات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهـة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | توجيهي أو اقل | دبلوم | بكالوريوس | دراسات عليا |
|---|---|---|---|---|
| توجيهي أو اقل | | *1.09 | *1.14 | *0.89 |
| دبلوم | | | 0.05 | 0.20- |
| بكالوريوس | | | | 0.25 |
| دراسات عليا | | | | |

يتضح من خلال الجدول رقم (22.4) ما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05)

  - بين (توجيهي أو أقل) و (دبلوم) حيث الفروق كانت لصالح (توجيهي أو أقل).
  - بين (توجيهي أو أقل) و (بكالوريوس) حيث الفروق كانت لصالح (توجيهي أو أقل).
  - بين (توجيهي أو أقل) و (دراسات عليا) حيث الفروق كانت لصالح (توجيهي أو أقل).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) بين الفئات الأخرى.

### 2.2.3.4. ثانيا: مجال البرامج والأنشطة:؛

يتضح من خلال الجدول رقم (23.4):

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05)

  - بين (توجيهي أو أقل) و (دبلوم) حيث الفروق كانت لصالح (توجيهي أو اقل).
  - بين (توجيهي أو أقل) و (بكالوريوس) حيث الفروق كانت لصالح (توجيهي أو أقل).

- بين (توجيهي أو أقل) و (دراسات عليا) حيث الفروق كانت لصالح (توجيهي أو أقل).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) بين الفئات الأخرى.

جدول 23.4: نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

| المؤهل العلمي | توجيهي أو اقل | دبلوم | بكالوريوس | دراسات عليا |
|---|---|---|---|---|
| توجيهي أو اقل | | *1.02 | *1.12 | *0.86 |
| دبلوم | | | 0.1- | 0.17- |
| بكالوريوس | | | | 0.26- |
| دراسات عليا | | | | |

### 3.2.3.4. ثالثا: الدرجة الكلية:

جدول 24.4: نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

| المؤهل العلمي | توجيهي أو اقل | دبلوم | بكالوريوس | دراسات عليا |
|---|---|---|---|---|
| توجيهي أو اقل | | *0.65 | *0.70 | 0.48 |
| دبلوم | | | 0.06 | 0.17- |
| بكالوريوس | | | | 0.23- |
| دراسات عليا | | | | |

يتضح من خلال الجدول رقم (24.4)

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05)

- بين (توجيهي أو أقل) و (دبلوم) حيث الفروق كانت لصالح (توجيهي أو أقل).

- بين (توجيهي أو أقل) و (بكالوريوس) حيث الفروق كانت لصالح (توجيهي أو أقل).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) بين الفئات الأخرى.

ويفسر الباحث أن قلة اهتمام الأحزاب السياسية في مجال البرامج والأنشطة يرجع لسبب قلة ممارسة الانتخابات الدورية وعدم قبول هذه الأحزاب للتجديد والتغيير في نوعية البرامج والأنشطة المقدمة لمنتسبيها. وهذا ما أكدته دراسة (مركز بيسان، 2002) إلى رفض بعض قيادات المجتمع المدني إجراء أي تغيير أو إصلاح لمنظماتهم بطرق ديمقراطية خوفاً على زعامتهم أو فقدانهم لقيادة هذه المنظمات.

### 3.3.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات قيادات المجتمع المدني من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية.
من أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA حيث يوضح الجدول رقم (25.4) المتوسطات الحسابية بينما يوضح الجدول رقم (25.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي.

جدول 25.4: المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية.

| الحالة الاجتماعية / المجالات | أعزب/ عزباء العدد=18 | متزوج/ة العدد=82 | مطلق/ة العدد=3 |
|---|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | 3.64 | 3.38 | 4.32 |
| مجال البرامج والأنشطة | 3.83 | 3.42 | 4.14 |
| مجال الصعوبات والعراقيل | 3.94 | 3.94 | 3.73 |
| الدرجة الكلية | 3.80 | 3.57 | 4.07 |

جدول 26.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية .

| الحالة الاجتماعية / المجالات | مصدر التباين | درجات الحرية | مجموع مربع الانحرافات | متوسط الانحراف | ف المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجال تعزيز الديمقراطية** | بين المجموعات | 2 | 3.338 | 1.669 | 1.22 | 0.30 |
| | داخل المجموعات | 100 | 137.258 | 1.373 | | |
| | المجموع | 102 | 140.595 | | | |
| **مجال البرامج والأنشطة** | بين المجموعات | 2 | 3.810 | 1.905 | 1.73 | 0.18 |
| | داخل المجموعات | 100 | 109.904 | 1.099 | | |
| | المجموع | 102 | 113.713 | | | |
| **مجال الصعوبات والعراقيل** | بين المجموعات | 2 | 0.139 | 0.070 | 0.20 | 0.82 |
| | داخل المجموعات | 100 | 34.752 | 0.348 | | |
| | المجموع | 102 | 34.892 | | | |
| **الدرجة الكلية** | بين المجموعات | 2 | 1.449 | 0.725 | 1.32 | 0.27 |
| | داخل المجموعات | 100 | 55.077 | 0.551 | | |
| | المجموع | 102 | 56.526 | | | |

(ف) الجدولية عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) (3.09)

يتضح من خلال الجدول رقم (26.4) أن قيم (ف) المحسوبة للمجالات (مجال تعزيز الديمقراطية ,مجال البرامج والأنشطة، مجال الصعوبات والعراقيل، الدرجة الكلية) كانت على التوالي (0.30 , 0.18 , 0.82 , 0.27) وجميع هذه القيم أصغر من القيمة الجدولية (3.09)، وبذلك يتضح بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية وعلى هذه 0المجالات, وبذلك نأخذ بالفرضية الصفرية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

ويفسر الباحث السبب في عدم وجود فروق للمجالات جميعها أن النظام الداخلي للأحزاب السياسية يقر بمبدأ السيادة الوطنية والديمقراطية بغض النظر عن الحالة الاجتماعية للمواطن الفلسطيني، فالهدف هو إغناء الحياة السياسية وترسيخ التقاليد الديمقراطية بين صفوف المواطنين. وهذا ما أكدت

عليه دراسة (جقمان، 1995) عن خصائص المجتمع المدني الفلسطيني المتمثلة في منظماته وأحزابه في كونها تساعد الفرد والمجتمع على الصمود ضد الإحتلال والتي شكلت بعملها هذا قاعدة ونواة الدولة الفلسطينية الديمقراطية مؤكداً على أهمية منظمات المجتمع المدني لما لها من دور تطور مجتمع مدني ديمقراطي تصان فيه الحقوق ويسود فيه حكم القانون.

### 4.3.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات قيادات المجتمع المدني من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير العمر. ومن أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA حيث يوضح الجدول رقم (27.4) المتوسطات الحسابية، بينما يوضح الجدول رقم (28.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي.

جدول 27.4: المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير العمر.

| العمر / المجالات | 18-اقل من26 العدد=10 | من26-اقل من34 العدد=23 | من 34-42 العدد=40 | أكثر من 42 العدد=30 |
|---|---|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | 3.69 | 3.57 | 3.04 | 3.84 |
| مجال البرامج والأنشطة | 3.72 | 3.50 | 3.17 | 3.91 |
| مجال الصعوبات والعراقيل | 4.00 | 4.01 | 3.96 | 3.83 |
| الدرجة الكلية | 3.79 | 3.68 | 3.37 | 3.86 |

يتضح من خلال الجدول رقم (28.4) ادناه أن قيم (ف) المحسوبة ل (مجال الصعوبات والعراقيل) قد كان (0.47)، وهذه القيمة أصغر من القيمة الجدولية (2.70) وبذلك يتضح بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير العمر وعلى هذه المجالات، وبذلك نقبل بالفرضية الصفرية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، بينما كانت قيم (ف) المحسوبة للمجالات (مجال تعزيز الديمقراطية، مجال البرامج والأنشطة، الدرجة الكلية) وعلى التوالي (3.16 , 3.15 , 2.98 ) وجميع هذه القيم أكبر من قيمة (ف)

المحسوبة (2.70) وبذلك يتضح بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المـستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير العمر وعلى هذه المجـالات، وبـذلك نـرفض الفرضـية الصفرية ونأخذ بالفرض البديل على انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

جدول 28.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدور منظمات المجتمع المدني فـي محافظـات شـمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا للعمر

| العمر / المجالات | مصدر التباين | درجات الحرية | مجموع مربع الانحرافات | متوسط الانحراف | ف المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | بين المجموعات | 3 | 12.277 | 4.092 | 3.16 | *0.03 |
| | داخل المجموعات | 99 | 128.318 | 1.296 | | |
| | المجموع | 102 | 140.595 | | | |
| مجال البرامج والأنشطة | بين المجموعات | 3 | 9.894 | 3.298 | 3.15 | *0.03 |
| | داخل المجموعات | 99 | 103.819 | 1.049 | | |
| | المجموع | 102 | 113.713 | | | |
| مجال الصعوبات والعراقيل | بين المجموعات | 3 | 0.493 | 0.164 | 0.47 | 0.70 |
| | داخل المجموعات | 99 | 34.398 | 0.347 | | |
| | المجموع | 102 | 34.892 | | | |
| الدرجة الكلية | بين المجموعات | 3 | 4.683 | 1.561 | 2.98 | *0.04 |
| | داخل المجموعات | 99 | 51.843 | 0.524 | | |
| | المجموع | 102 | 56.526 | | | |

(ف) الجدولية عند مستوى الدلالة ($\alpha$ = 0.05 )(2.70)

* دالة عند المستوى ($\alpha$ = 0.05)

ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسـطات الحسابية حيث النتائج كانت كما يلي:

### 1.4.3.4. أولا : مجال تعزيز الديمقراطية:

نتائج الاختبارات ذات العلاقة يلخصها جدول (29.4)

جدول 29.4: نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحـسابية لـدور منظمـات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهـة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير العمر.

| العمر | من18-اقل من 26 | من26-اقل من 34 | من34-42 | أكثر من 42 |
|---|---|---|---|---|
| من18-أقل من 26 | | 0.12 | 0.65 | 0.15- |
| من26-أقل من 34 | | | 0.53 | 0.28- |
| من34-42 | | | | *0.80- |
| أكثر من 42 | | | | |

يتضح من خلال الجدول رقم (29.4)

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05)

  - بين من (34-اقل من 42) و (أكثر من 42) حيث الفروق كانت لصالح (أكثر من 42)

- -لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) بين الفئات الأخرى.

### 2.4.3.4. ثانيا: مجال البرامج والأنشطة

جدول 30.4: نتائج اختبار( LSD )للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحـسابية لـدور منظمـات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهـة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير العمر.

| العمر | من18-أقل من 26 | من26-أقل من 34 | من34-42 | أكثر من 42 |
|---|---|---|---|---|
| من18-أقل من 26 | | 0.22 | 0.55 | 0.19- |
| من26-أقل من 34 | | | 0.33 | 0.41- |
| من34-42 | | | | *0.74- |
| أكثر من 42 | | | | |

يتضح من خلال الجدول رقم (30.4):

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05)

  - بين من (34-أقل من 42) و (أكثر من 42) حيث الفروق كانت لصالح (أكثر من 42)

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) بين الفئات الأخرى.

### 3.4.3.4. ثالثا: الدرجة الكلية:

جدول 31.4: نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير العمر.

| العمر | من18-أقل من 26 | من26-أقل من 34 | من34-42 | أكثر من 42 |
|---|---|---|---|---|
| من18-أقل من 26 | | 0.12 | 0.43 | 0.07- |
| من26-أقل من 34 | | | 0.31 | 0.18 |
| من34-42 | | | | *0.49- |
| أكثر من 42 | | | | |

يتضح من خلال الجدول رقم (31.4):

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05)

  - بين من (34-أقل من 42) و (أكثر من 42) حيث الفروق كانت لصالح (أكثر من 42).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) بين الفئات الأخرى.

ويعزو الباحث هذه النتيجة لصالح العمر أكثر من 42 عام أن هذا العمر يمتلك نضجا فكريا ولديه وعي وخبرة في الحياة العملية، بالإضافة إلى أن هذا العمر قطع شوطا كبيرا في الحياة السياسية

والممارسة الديمقراطية المحدودة في مجال تعزيز الديمقراطية ونوعية البـرامج والأنـشطة التـي تقدمها الأحزاب السياسية

### 5.3.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسـطات إجابـات قيـادات المجتمع المدني من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربيـة فـي تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير مكان الـسكن. ومـن أجـل فحص الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA حيث يوضح الجدول (32.4) المتوسطات الحسابية ،بينما يوضح الجدول (33.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي.

جدول 32.4: المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في محافظـات شـمال الـضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعـا لمتغيـر مكان السكن .

| مكان السكن / المجالات | مدينة العدد=53 | قرية العدد=38 | مخيم العدد=12 |
|---|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | 3.58 | 3.14 | 3.86 |
| مجال البرامج والأنشطة | 3.53 | 3.31 | 4.06 |
| مجال الصعوبات والعراقيل | 3.97 | 3.97 | 3.69 |
| الدرجة الكلية | 3.68 | 3.46 | 3.88 |

يتضح من خلال الجدول رقم (33.4) أدناه أن قيم (ف) المحسوبة ل (مجال تعزيـز الديمقراطيـة، مجال البرامج والأنشطة، مجال الصعوبات والعراقيل، الدرجة الكلية) كانت على التـوالي (2.46 , 2.35 , 1.21 , 1.85) وجميع هذه القيم أصغر من القيمة الجدولية (3.09) وبذلك يتضح بأنـه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمـع المـدني فـي محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعـا لمتغير مكان السكن وعلى هذه المجالات، وبذلك نأخذ بالفرضية الصفرية على أنه لا توجد فـروق ذات دلالة إحصائية.

جدول 33.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعاً لمتغير مكان السكن.

| مكان السكن / المجالات | مصدر التباين | درجات الحرية | مجموع مربع الانحرافات | متوسط الانحراف | ف المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجال تعزيز الديمقراطية** | بين المجموعات | 2 | 6.601 | 3.300 | 2.46 | 0.09 |
| | داخل المجموعات | 100 | 133.994 | 1.340 | | |
| | المجموع | 102 | 140.595 | | | |
| **مجال البرامج والأنشطة** | بين المجموعات | 2 | 5.102 | 2.551 | 2.35 | 0.10 |
| | داخل المجموعات | 100 | 108.611 | 1.086 | | |
| | المجموع | 102 | 113.713 | | | |
| **مجال الصعوبات والعراقيل** | بين المجموعات | 2 | 0.826 | 0.413 | 1.21 | 0.30 |
| | داخل المجموعات | 100 | 34.066 | 0.341 | | |
| | المجموع | 102 | 34.892 | | | |
| **الدرجة الكلية** | بين المجموعات | 2 | 2.021 | 1.010 | 1.85 | 0.16 |
| | داخل المجموعات | 100 | 54.505 | 0.545 | | |
| | المجموع | 102 | 56.526 | | | |

(ف) الجدولية عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) (3.09)

ويرى الباحث أن السبب في توافق الأحزاب السياسية على مقاومة الاحتلال هو الترابط الوثيق مع الديمقراطية التي تسعى إلى نيل الحرية والاستقلال ورفض الظلم والإضطهاد والحرمان، بالإضافة إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك نظام ديمقراطي فعال دون وجود أحزاب سياسية تعزز الممارسة الديمقراطية وتسعى لنيل الحقوق الوطنية للوصول لدولة ديمقراطية مستقلة.

### 6.3.4. النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات قيادات المجتمع المدني من حيث دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير الانتماء السياسي. ومن أجل

فحص الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA حيث يوضح الجـدول رقـم (34.4) المتوسطات الحسابية بينما يوضح الجدول رقم (35.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي.

جدول 34.4: المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير الانتماء السياسي

| الانتماء السياسي / المجالات | وطني العدد=63 | إسلامي العدد=10 | قومي العدد=9 | يساري العدد=21 |
|---|---|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | 3.46 | 3.50 | 2.46 | 3.83 |
| مجال البرامج والأنشطة | 3.51 | 3.61 | 2.65 | 3.83 |
| مجال الصعوبات والعراقيل | 3.94 | 3.70 | 3.90 | 4.06 |
| الدرجة الكلية | 3.63 | 3.60 | 2.97 | 3.90 |

جدول 35.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدور منظمات المجتمع المدني فـي محافظـات شـمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعـا لمتغير الانتماء السياسي.

| الانتماء السياسي / المجالات | مصدر التباين | درجات الحرية | مجموع مربع الانحرافات | متوسط الانحراف | ف المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مجال تعزيز الديمقراطية | بين المجموعات | 3 | 11.842 | 3.947 | 3.04 | *0.03 |
| | داخل المجموعات | 99 | 128.753 | 1.301 | | |
| | المجموع | 102 | 140.595 | | | |
| مجال البرامج والأنشطة | بين المجموعات | 3 | 8.950 | 2.983 | 2.82 | *0.04 |
| | داخل المجموعات | 99 | 104.764 | 1.058 | | |
| | المجموع | 102 | 113.713 | | | |
| مجال الصعوبات والعراقيل | بين المجموعات | 3 | 0.904 | 0.301 | 0.88 | 0.46 |
| | داخل المجموعات | 99 | 33.988 | 0.343 | | |
| | المجموع | 102 | 34.892 | | | |
| الدرجة الكلية | بين المجموعات | 3 | 5.483 | 1.828 | 3.55 | *0.02 |
| | داخل المجموعات | 99 | 51.043 | 0.516 | | |
| | المجموع | 102 | 56.526 | | | |

(ف) الجدولية عند مستوى الدلالة (α =0.05) * دالة عند المستوى (α = 0.05)

يتضح من خلال الجدول رقم (35.4) أن قيم (ف) المحسوبة ل (مجال الصعوبات والعراقيـل) قـد كانت (0.88) وهذه القيمة أصغر من القيمة الجدولية (2.70) وبذلك يتضح بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير الانتماء السياسي وعلى هذا المجال، وبذلك نقبل بالفرضية الصفرية على أنه لا توجد فروق ذات دلالـة إحـصائية، بينما كانت قيم (ف) المحسوبة للمجالات (مجال تعزيز الديمقراطية، مجـال البـرامج والأنـشطة، الدرجة الكلية) وعلى التوالي (3.04 , 2.82 , 3.55) وجميع هذه القـيم أكبـر مـن قيمـة (ف) المحسوبة (2.70) وبذلك يتضح بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المـستوى ($\alpha$ =0.05) لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر العاملين وقيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير الانتماء السياسي وعلى هذه المجـالات، وبـذلك نرفض الفرضية الصفرية ونأخذ بالفرض البديل على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسـطات الحسابية حيث النتائج كانت كما يلي:

### 1.6.3.4. أولا: مجال تعزيز الديمقراطية:

جدول 36.4: نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسـطات الحـسابية لـدور منظمـات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهـة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير الانتماء السياسي

| الانتماء السياسي | وطني | إسلامي | قومي | يساري |
|---|---|---|---|---|
| وطني | | 0.04- | *1.00 | 0.37- |
| إسلامي | | | 1.04 | 0.33- |
| قومي | | | | *1.37- |
| يساري | | | | |

يتضح من خلال الجدول رقم (36.4) :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05)

- بين وطني و قومي حيث الفروق كانت لصالح وطني .
- بين قومي و يساري حيث الفروق كانت لصالح يساري .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) بين الفئات الأخرى.

### 2.6.3.4. ثانيا : مجال البرامج والأنشطة:

جدول 37.4: نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير الانتماء السياسي.

| الانتماء السياسي | وطني | إسلامي | قومي | يساري |
|---|---|---|---|---|
| وطني | | 0.10- | *0.86 | 0.32- |
| إسلامي | | | *0.96 | 0.22- |
| قومي | | | | *1.18- |
| يساري | | | | |

يتضح من خلال الجدول رقم (37.4) :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05)

  - بين وطني و قومي حيث الفروق كانت لصالح وطني.
  - بين إسلامي وقومي حيث الفروق كانت لصالح إسلامي.
  - بين قومي و يساري حيث الفروق كانت لصالح يساري.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) بين الفئات الأخرى.

### 3.6.3.4. ثالثا : الدرجة الكلية:

النتائج ذات العلاقة يلخصها جدول (38.4)

جدول 38.4: نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسـطات الحـسابية لـدور منظمـات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية من وجهـة نظر قيادات المجتمع المدني تبعا لمتغير الانتماء السياسي

| الانتماء السياسي | وطني | إسلامي | قومي | يساري |
|---|---|---|---|---|
| وطني | | 0.03 | *0.66 | 0.28- |
| إسلامي | | | 0.63 | 0.30- |
| قومي | | | | *0.93- |
| يساري | | | | |

يتضح من خلال الجدول رقم (38.4):

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05)

  - بين وطني وقومي حيث الفروق كانت لصالح وطني.
  - بين قومي ويساري حيث الفروق كانت لصالح يساري.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha$ =0.05) بين الفئات الأخرى.

ويعزو الباحث أن سبب الاتفاق على الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المنظمات هو الهدف العام الذي تسعى إليه الأحزاب علما أنها هي أول من بادرت إلى تأسيس معظم هـذه المنظمـات. إلا أن هذه الأحزاب كان لديها قصور في ممارسة الديمقراطية، ولم تلتزم بمعالجته بالوسائل الديمقراطيـة أو الحوار وبالتالي تم ضرب النضال الوطني والإبقاء على عمل ديمقراطي محدود تقوم به منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى خصوصية الوضع الفلسطيني الذي دفع الأحزاب السياسية إلى تكريس الانتماء الوطني وتعزيز النضال ضد الاحتلال وهما الهم الأكبر التـي عملـت الأحـزاب علـى تعزيزهما.

# الفصل الخامس

---

## الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا الفصل أهم الاستنتاجات والتوصيات حول دور منظمات المجتمع المـدني فـي تعزيـز الديمقراطية في محافظات شمال الضفة الغربية، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

### 1.5 الاستنتاجات

إن خصوصية الوضع الفلسطيني وما تعرض له من احتلال ارتبط ارتباطا وثيقا بنـشوء وتتطـور منظمات المجتمع المدني في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، فقـد نـشأت وتطـورت هـذه المنظمات بهدف مقاومة الاحتلال وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه وتوحيـد الـصف الوطني بالدرجة الأولى مع وجود ضعف في ترسيخ القيم الديمقراطية حيث غلب عليهـا الحزبيـة والفئوية وقلة المساءلة الفاعلة والشفافية في العمل أكثر منها ضمان الوصـول بـالمجتمع المـدني الفلسطيني إلى مرحلة التثقيف الديمقراطي والمجتمعي والمساءلة وتوسيع المـشاركة فـي صـنع القرار.

كذلك الأمر بالنسبة للأحزاب السياسية فأنها أيضا عانت من ضعف الرقابة الداخلية وقلة الاهتمـام بتجديد القيادات لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. بالإضافة إلى ضعف مشاركة المرأة في صنع القرار وتدني مستوى مشاركتها في المواقع القيادية لهذه المنظمـات والأحـزاب نتيجـة للعادات والتقاليد والنظرة غير الواقعية تجاه المرأة التي تحد من نشاطها وفاعليتها.

وعند الحديث عن العلاقة ما بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية فإنها علاقـة متذبذبة ونتج عنها انقسام المنظمات ما بين مؤيد للسلطة ومعارض لها فبعض المنظمـات اتـسمت بالضعف وتضاربت أهدافها مع أهداف الممول, وأدى ذلك إلى وصول الكثير من المنظمـات إلـى مرحلة الفساد وزيادة الفجوة ما بين إدارة هذه المنظمات والفئات المستهدفة فيها بـسبب تـضارب مصالحهم مع هذه الفئات.

أما في مجال البرامج والأنشطة فقد ارتكزت غالبية برامج الأحزاب السياسية على تفعيـل النـشاط الوطني وتنظيمه وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني واستمرار مقاومته للاحتلال وقد قامت بالتشبيك مع منظمات المجتمع المدني لمواجهة مخاطر الاحتلال المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني فإن برامجها ونشاطاتها عززت البناء المجتمعي وكانت غالبية برامجهـا متعلقة بالديمقراطية وإشاعة ثقافة العمل التطوعي وبناء قيادات شابة فاعلة لخدمة المجتمع.

افتقرت منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية إلى تعزيز الولاء للوطن أكثـر مـن الـولاء للمنظمة أو الحزب مما أدى إلى خلق حالة من الضعف لدى المواطن الفلسطيني في تعزيز مشاركته في بناء الدولة وبالتالي قلة مشاركته الفعلية في اتخاذ القرار، وهذا عزز مـن انتـشار العـشائرية والفئوية بين أفراد المجتمع الفلسطيني.

أما المعيقات سواء أكانت خارجية أم داخلية فقد أعاقت بـشكل أو بـآخر ممارسـة الديمقراطيـة للمنظمات والأحزاب السياسية بالإضافة إلى أن جزء كبير من هذه المنظمات لا يتمتع بالاسـتقلال المالي ويعتمد بشكل رئيس على التمويل الخارجي لعدم قدرته على تمويل برامجه وأنـشطته ذاتيـا نتيجة لخصوصية الوضع الفلسطيني والواقع الاقتصادي مما جعله يعتمد على الدعم الخارجي.

أما علاقة المنظمات مع الأحزاب السياسية ليست بعلاقة تكاملية وإنما تأخذ شكل الهيمنة والـسيطرة على عمل هذه المنظمات لأنها أول من ساهمت في إنشائها وسعت إلى تطويرهـا. وأمـا بالنـسبة لعلاقة المنظمات مع السلطة الفلسطينية فإنها ليست بعلاقة شراكة وتعاون وإنما علاقة تنافس علـى مصادر التمويل. فكلاً منهما يسعى لتحقيق مصالحه دون الاهتمام باحتياجـات وأولويـات الفئـات المستهدفة من الشعب الفلسطيني.

ولهذا عانت منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية من ضعف ممارستها للديمقراطيـة فـي حياتها الداخلية وخاصة في الانتخابات الدورية واتخاذ القرارات ووضع الخطـط والاسـتراتيجيات

وهناك خلل واضح بالنسبة للتنسيق والتعاون ما بين منظمات المجتمع المدني في غالب الأحيان مما خلق حالة من التضارب والازدواجية في العمل.

أن الدرجات الكلية الكبيرة التي صبغت نتائج الدراسة لا تعكس بالضرورة أو تشير بأي شكل من الأشكال حال منظمات المجتمع المدني وما تمر به، وإنما تدلل على أن هذه المنظمات وما تنفذه من برامج استطاعت أن تحقق أهدافها على المستوى النظري من خلال إيصالها لأهم المهارات والمعارف الخاصة بالديمقراطية، لكن ممارستها على أرض الواقع لا زالت تواجه العديد من العقبات.

## 2.5 التوصيات

استنادا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ولكي تحقق الدراسة أحد أهم أهدافها في وضع توصيات قد تسهم في تحسين أداء منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية وتكامل عمل هذه المنظمات مع أهدافها والمساهمة في بناء مجتمع مدني قادر على توفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية للوصول إلى مشاركة حقيقية للمواطنين في صنع القرار، ومن هذه التوصيات ما يلي:

- التأكيد على أهمية منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي ودورها في بناء مجتمع مدني فاعل وشفاف، وهنا يجب الاهتمام بتطوير وتحسين الكفاءة الإدارية والفنية في مجالات الإدارة العامة والمالية والمشاريع.
- أهمية أن تكون المنظمات أكثر شفافية ووضوح في عملها وأن تتبنى مشروعات ذات جدوى اقتصادية واجتماعية تتلاءم مع الحاجة الفلسطينية.
- ضرورة تطوير آليات تمكن الجمهور الفلسطيني من المشاركة في صنع القرار وزيادة قدرته في الرقابة.
- أهمية تفعيل دور المرأة والشباب في الوصول إلى المواقع القيادية والمشاركة في صنع القرار.
- زيادة التعاون والتكامل ما بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية عبر سن قانون ينظم العلاقة بينهما ويفسح المجال لهذه المنظمات للعمل على الصعيد الوطني والدولي في جو من الحرية والتكامل بما يعزز مصلحة الفرد والمجتمع.

- تعزيز التشبيك والتنسيق بين المنظمات وتوسيع حيز التأثير المجتمعـي وتوعيـة وتثقيـف المجتمع الفلسطيني ديمقراطيا من خلال الاحترام المتبادل لتفادي الإزدواجية في العمل.
- التأكيد على مبدأ دورية الانتخابات في عملية التغيير داخل منظمات المجتمع المدني.
- ضرورة اعتماد منظمات المجتمع المدني على مصادر تمويل ذاتيـة وذلـك عبـر إنـشاء مشاريع خاصة بها توفر دعماً مستمراً لهذه المنظمات، مثل جمعية رعاية الأم والطفل فـي طولكرم حيث تمتلك الجمعية مشروع (مسبح ومنتزه ومكتبة) في شـويكة وهـذا المـسبح يغطي بعض المصاريف الإدارية والفنية وكذلك الأمر بالنسبة لجمعية الإتحاد النسائي فـي طولكرم حيث تمتلك الجمعية (حصانة وروضة) بالإضافة إلى مركز لياقة بدنيـة تغطـي مصاريف الموظفين ومصاريف الجمعية الأخرى.
- تنسيق الجهود ما بين منظمات المجتمع المدني والمدرسة من أجل تعزيز القيم الديمقراطيـة عند الطلاب منذ الصغر لتصبح عادة لديهم يمارسونها في مختلف جوانب حياتهم.
- التأكيد على أهمية مناهضة ثقافة الإقصاء والنفي وإلغاء الآخر، وتعزيز المفاهيم الوطنيـة وشروطها وإزاحة الولاءات الحزبية التي تتعارض مع المصالح العليا لشعبنا الفلسطيني.
- العمل على بناء مناهج ومقررات جامعية هدفها ترسيخ القيم الديمقراطية من حرية وعدالـة ومساواة ومشاركة.
- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعمقة بطبيعة الحياة الديمقراطية داخـل منظمـات المجتمع المدني والكشف عن المعوقات السلبية التي تحول دون ممارسة ديمقراطية حقيقيـة داخل هذه المنظمات.

## المراجع


- الائتلاف من اجل النزاهة و المسائلة – آمان (2008): **حرية التجمع في فلسطين قـوانين الأحزاب السياسية و الجمعيات و النقابات العمالية**، القدس – فلسطين.
- إبراهيم، س. (1993): **المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي.** مركـز بن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة.
- أبو سيف، ع. (2005): **المجتمع المدني و الدولة، قراءة تأصـيلية مـع إحالـة للواقـع الفلسطيني**، الطبعة الأولى. دار الشروق، عمان.
- أبو عمر، ز وآخرون. (1995): **المجتمع المدني و التحول الـديمقراطي فـي فلـسطين**، الطبعة الأولى. مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.
- الأزعر، م. (1996): **النظام السياسي و التحول الديمقراطي في فلسطين**، الطبعة الأولى. مواطن المؤسسة الفلسطينية، رام الله.
- الأغا، أ. (1999): **الديمقراطية و التربية**. مركز البحوث الإنسانية والتنمية الاجتماعيـة، غزة.
- بانوراما، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع: (2007): **تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نحو المواطنة المسؤولة والإصلاح**. بانوراما، القدس.
- باومغرتن، هـ. (2006): **من التحرير إلى الدولة تـاريخ الحركـة الوطنيـة الفلـسطينية 1948-1988**، ترجمة محمد أبو زيد. الطبعة الأولى. مؤسسة ناديـا للطباعـة والنـشر والإعلان والتوزيع، رام الله.
- البرغوثي، م. (1994): ورقة عمل بعنوان **منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة**، بيرزيت.
- بركات، ط. (1995): **الديمقراطية و العدالة الاجتماعية في سبيل إغناء التجربة العربية**، الطبعة الأولى. مواطن، رام الله.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1997): **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المـستدامة**، وثيقة السياسات العامة.
- بشارة، ع. (1996): **مساهمة في نقد المجتمع المدني**، الطبعة الأولى. مواطن. المؤسـسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.
- جامعة بيرزيت (2004)**: تقرير التنمية البشرية**، الطبعة الأولى. جامعة بيرزيت، رام الله.
- جرادات، ع. (1999): **اليسار الفلـسطيني: هزيمـة الديمقراطيـة**، مـواطن المؤسـسة الفلسطينية للديمقراطية، رام الله.

- جقمان، ج. (1995): **المجتمع المدني و السلطة في موسى البديري وآخرون**، الديمقراطية الفلسطينية أوراق نقدية. مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني **(2005)**: الشباب في الأراضي الفلسطينية: حقائق وأرقام.منشورات الجهاز. رام الله. فلسطين.
- الحروب، خ. (1996): **حماس: الفكر و الممارسة السياسية**، الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- حنفي، س، طبر، ل (2004): **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية**، مواطن ومؤسسات الدراسات المقدسية، رام الله.
- دجاني، م، سوليفان، د (2000): المنظمات الأهلية والتنمية في العالم العربي الأهمية الحاسمة لقيام شراكة قوية بين الحكومة والمجتمع المدني. في محمد شديد (محرر)، **المؤتمر الدولي للعلاقات بين الحكومة الفلسطينية والمنظمات الأهلية: شراكة وتعاون**، 14-16 شباط 2000. تجمع مؤسسة التعاون، رام الله ص41-ص340.
- رحال، ع. (2007): **الشباب و العمل التطوعي في فلسطين**. مركز حقوق الإنسان و المشاركة الديمقراطية شمس، رام الله.
- زيداني، س. (1993): **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، الطبعة الأولى. مواطن، رام الله.
- سالم، و. (1999): **المنظمات المجتمعية التطوعية و السلطة الوطنية الفلسطينية: نحو علاقة تكاملية**. الطبعة الأولى، منتدى أبحاث السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في فلسطين، القدس.
- سالم، و. (2000): **المساءلة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**. الطبعة الأولى، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.
- سمارة، ع. (2003): **Ngos أم قواعد للآخر**، المشرق ومركز الأمل لدراسات للتنمية الثقافية، رام الله.
- شبيب، س. (2006): **نزاهة الأحزاب السياسية الفلسطينية وتطوير دورها الرقابي على الحكومة و المجلس التشريعي**. مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله .
- الشقاقي، خ. (1996): **التحول الديمقراطي في فلسطين: عملية السلام و البناء الوطني و الانتخابات**. مركز البحوث والدراسات، نابلس.
- شكر، ع. (2003): **المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية**. المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، الطبعة الأولى. دار الفكر، دمشق. ص ص5-101.

- شلبي، ي، السعدي، ن. (2000): **تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة.**
- الصايغ، ي. (1997): **الكفاح وحالة البحث، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993**، الطبعة الأولى. كلاريدون، أكسفورد.
- عبد الهادي، ع. (2004): **المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية إشكاليات العلاقة و التنسيق**، الطبعة الأولى. معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية/ جامعة بيرزيت، رام الله.
- عبد الهادي، ع. (2004): **رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية**، الطبعة الأولى. مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله.
- عدوي، ن. (2000): **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في محافظة بيت لحم**. جامعة القدس، فلسطين.
- عزام، ج. (2001): **مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين: الرؤية وبناء أدورا جديدة لمؤسسات المجتمع المدني لتعزيز عملية البناء الديمقراطي في فلسطين**، جامعة بيرزيت، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- عوض، ط، شبيب، س. (2006): **الأحزاب السياسية الفلسطينية و الديمقراطية الداخلية**. الطبعة الأولى، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.
- غليون، ب، بشارة، ع، جقمان، ج، زيداني، س (1993): **حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية**، الطبعة الأولى. مواطن، رام الله.
- الغول، خ. (2002): **العمل التطوعي و مكتبة المتطوعين**. القدس.
- فرحات، ر. (2003):**واقع أندية الشباب في قرى بني زيد**، الطبعة الأولى. بانوراما، رام الله.
- القاروط، ر. (2003): **أثر المعوقات الذاتية والبيئية على دور ورؤية المنظمات الأهلية العاملة في حقوق الإنسان والديمقراطية في الضفة الغربية والقدس**. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.
- قصراوي، س. (2008): **مبادئ وتطبيقات الحكم الصالح في المنظمات غير الحكومية التنموية الفلسطينية العاملة في المحافظات الشمالية والجنوبية**. جامعة القدس، فلسطين.
- القطب، أ. (2001): **أهمية التطوع و العمل التطوعي في المجتمع الفلسطيني**. القدس.
- قنديل، أ. (1994): **المنظمات غير الحكومية في مصر**. مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة.

- كراجة، م. (2003): **واقع المنظمات الشبابية الفلسطينية**، الطبعة الأولى. بانوراما، رام الله.
- الكواري، ع. (2000): **مفهوم الديمقراطية المعاصرة**،الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة، بيروت.
- لبيب، أ. (1992): **علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني**. مجلة المستقبل العربي، العدد 158
- لداودة، ح، وآخرون. (2001): **علاقة المنظمات غير الحكومية فيما بينها و مع السلطة الوطنية و الممولين.** ماس مهعد. أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله.
- المالكي، ر. (1993): **المعارضة الوطنية تحليل البدائل**. مركز البحوث و الدراسات الفلسطينية، نابلس.
- المالكي، م، وآخرون (2004): **المجتمع الفلسطيني في مواجهة الإحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى**، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.
- مبروك، ط. (2009): **تقييم فاعلية برامج منظمات المجتمع المدني في تنمية الثقافة المدنية للشباب في محافظة طولكرم**، جامعة القدس، فلسطين.
- محسين، ت. (2001): **المنظمات غير الحكومية**، رؤية، العدد الخامس، ص ص168-172.
- محمد، ج. (2005): **الولاء المدني مقابل الولاء العضوي**، بانوراما المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية و تنمية المجتمع، رام الله.
- المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة بانوراما (1993): **مقدمة في الديمقراطية**، الطبعة الثانية. بانوراما. رام الله.
- مركز بيسان للبحوث والإنماء (2002): **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني**،رام الله.
- مشروع الدستور الفلسطيني (2003): المسودة المنقحة الثالثة.
- المصري، ر. (2007): **الدين و السياسة والديمقراطية**، الطبعة الأولى. شمس مركز حقوق الإنسان و المشاركة الديمقراطية، رام الله.
- الملتقى المدني ( 2006 ): **العمل المدني والمشاركة المجتمعية**، الملتقى المدني، القدس.
- الملتقى المدني. (2003): **الإصلاح وجهة نظر فلسطينية بين الواقع والطموح**، الطبعة الأولى. الملتقى المدني، القدس.
- نخلة، خ. (1990): **مؤسساتنا الأهلية في فلسطين**، مؤسسة الملتقى الفكري، القدس .

- هلال، ج. (2006): **التنظميات و الأحزاب السياسية الفلسطينية**، الطبعة الأولى. مـ واطن المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، رام الله.
- هلال، ج. (2006): **المجتمع الفلسطيني وإشـكاليات الديمقراطيـة**. مـ واطن المؤسـسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، رام الله.
- هلال، ح. (1995): **إشكالات مأسسة الديمقراطيـة فـي الحيـاة العامـة الفلـسطينية.** الديمقراطية الفلسطينية، الطبعة الأولى. مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطيـة، رام الله.
- هوكنز، ج. (1996): **تمويل المنظمات الأهلية**. مجلة السياسة الفلسطينية، العدد 9.


**المراجع الأجنبية:**


- pierre, B. (1993): **Sociology in Question**, Sage Pubication, London.
- Presses universities de France: 1997: B. Bertrand. **Socilogie Politigue** (paris-3).
- Quandt, W, **The Urge for Foreign Democracy**, (July/ August 1994), p.3.
- Tim, P, Joun, G. (19: 99) **governance**, **Canada. Institute on good governance.**

ملحق 1.3: استبانة المنظمات

**جامعة القدس**

**عمادة الدراسات العليا**

**معهد التنمية المستدامة**

**تخصص بناء مؤسسات**

## استبانة العاملين في منظمات المجتمع المدني

حضرة الأخ /ة الفاضل/ة

تحية طيبة و بعد.

أقوم بإجراء دراسة بعنوان:

**( دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها و قيادات المجتمع المدني: دراسة مقارنة ).**

حيث تعتبر هذه الاستبانة أحد أدوات البحث العلمي ومساهمتكم معنا في تعبئة الاستبانة سيجعلك مشاركاً في معرفة مدى دور هذه المنظمات في تعزيز الديمقراطية وخصوصاً في محافظات شمال الضفة الغربية. وعليه أرجو من حضرتك تعبئة هـذه الاسـتبانة بوضع إشارة (  ) أمام العبارة التي تنطبق عليك، علما أن المعلومات التي ستجيب عليها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

**شاكرا لكم حسن تعاونكم**

**الباحث: صالح طلوزي**

**القسم الأول: معلومات عامة: أرجو وضع إشارة ( ✓ ) في الفراغ الذي يتفق وحالتك:**

- الجنس: ( ) ذكر ، ( ) أنثى.
- المؤهل العلمي: ( ) توجيهي أو أقل، ( ) دبلوم، ( ) بكالوريوس، ( ) دراسات عليا
- الحالة الاجتماعية: ( ) أعزب/عزباء، ( ) متزوج/ة، ( ) مطلق/ة، ( ) أرمل/ة
- العمر: ( ) من 18 سنة – أقل من 26 سنة ( ) من 26 سنة – أقل من 34 سنة ( ) من 34 سنة – 42 سنة ( ) أكثر من 42 سنة
- مكان السكن: ( ) مدينة، ( ) قرية، ( ) مخيم
- المسمى الوظيفي: ( ) مدير، ( ) مسؤول البرامج والأنشطة، ( ) أخرى حددها

القسم **الثاني: فقرات الاستبانة:**

**الرجاء قراءة العبارات التالية بتمعن، و من ثم وضع إشارة (✓) في المكان الذي يناسبك:**

**المجال الأول: تعزيز الديمقراطية:**

| الرقم | تساهم منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية من خلال : | درجة التقدير | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
| 1 | ترسيخ الحياة الديمقراطية داخل المنظمة. | | | | | |
| 2 | ضمان حرية التعبير عن وجهات النظر المختلفة. | | | | | |
| 3 | ضمان إجراء انتخابات دورية داخلية باستمرار. | | | | | |
| 4 | محاربة كافة مظاهر الفساد في المجتمع. | | | | | |
| 5 | تعزيز عملية الرقابة الداخلية للمنظمة. | | | | | |
| 6 | انتماء كوادرها على أساس ديمقراطي حر. | | | | | |
| 7 | ضمان حق الأعضاء في المشاركة بصنع القرار. | | | | | |
| 8 | وضع الشخص المناسب في المكان المناسب. | | | | | |
| 9 | ضمان مشاركة المرأة بمختلف المواقع القيادية. | | | | | |
| 10 | تعزيز احترام الفرد لآراء الآخرين. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 11 | إرساء المساواة بين أفراد المجتمع. | | | | | |
| 12 | تعزيز القيم الاجتماعية الايجابية بين أفراد المجتمع. | | | | | |
| 13 | تدريب أعضائها على القيادة. | | | | | |
| 14 | ضمان مشاركة الشباب بمختلف المواقع القيادية. | | | | | |
| 15 | تعزيز مبدأ سيادة القانون. | | | | | |
| 16 | تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة. | | | | | |
| 17 | تغليب المصلحة الوطنية العليا على مصلحة المنظمـة الخاصة. | | | | | |
| 18 | بلورة مفهوم التعددية السياسية. | | | | | |
| 19 | تعزيز مفهوم عدم نفي الآخر. | | | | | |

**المجال الثاني: البرامج والأنشطة:**

| الرقم | تساهم البرامج و الأنشطة التي تقوم بها منظمـات المجتمع المدني في: | درجة التقدير | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
| 1 | تعزيز الممارسة الديمقراطية في المجتمع. | | | | | |
| 2 | تعزيز ثقافة العمل التطوعي في المجتمع. | | | | | |
| 3 | ترسيخ مفهوم التشبيك لمواجهة الاحتلال. | | | | | |
| 4 | تنمية الوعي السياسي عند المواطنين. | | | | | |
| 5 | توعية المواطنين بالمخاطر الاحتلالية التي تحـيط بهم. | | | | | |
| 6 | تعبئة المواطنين للمـساهمة فـي عمليـة التحـرر الوطني. | | | | | |
| 7 | بناء قيادات شابة فاعلة لخدمة المجتمع. | | | | | |
| 8 | تعزيز الولاء للوطن وليس للمنظمة. | | | | | |
| 9 | تعزيز الشفافية في العمل. | | | | | |
| 10 | خلق علاقة تكاملية مع السلطة الوطنية الفلسطينية. | | | | | |
| 11 | تقوية الفئات المهمشة للمطالبة بحقوقها. | | | | | |
| 12 | تعزيز دور الإعلام. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 13 | تعزيز مشاركة المواطنين في عملية البناء الوطني (بناء الدولة). | | | | | |
| 14 | تعزيز مفهوم المواطنة لدى الأفراد في المجتمع. | | | | | |
| 15 | توسيع مشاركة المواطنين الفعلية في اتخاذ القرار. | | | | | |
| 16 | توثيق العلاقات الديمقراطية بين مكونات المجتمع المدني. | | | | | |
| 17 | الحد من العشائرية. | | | | | |
| 18 | محاربة الفئوية. | | | | | |
| 19 | بلورة رأي عام ينسجم مع القيم الديمقراطية. | | | | | |

**المجال الثالث: الصعوبات والعراقيل:**

| الرقم | الصعوبات والعراقيل التي تعترض عمل منظمات المجتمع المدني: | درجة التقدير | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
| 1 | ضعف المصادر المالية. | | | | | |
| 2 | السياسة القمعية للاحتلال الإسرائيلي. | | | | | |
| 3 | ضعف الشفافية في عملها. | | | | | |
| 4 | اعتمادها على التمويل الخارجي. | | | | | |
| 5 | قلة تجدد القيادات بها. | | | | | |
| 6 | تكريس الولاء للمنظمة أكثر من الولاء للوطن. | | | | | |
| 7 | اضطراب أولويات العمل الحزبي والوطني. | | | | | |
| 8 | ازدواجية الخطاب السياسي. | | | | | |
| 9 | قلة التشبيك فيما بينها. | | | | | |
| 10 | قلة برامج محاربة الفساد. | | | | | |
| 11 | النظرة النمطية للمرأة باعتبارها غير منتجة. | | | | | |
| 12 | تهميش دور الأعضاء في صنع القرار. | | | | | |
| 13 | تراجع التعبئة الجماهيرية الواعية والمنظمة لعملية التنمية. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **14** | غياب القادة المؤمنين بالخيار الديمقراطي. | | | | | |
| **15** | عدم فصل الدين عن السياسة. | | | | | |
| **16** | ضعف الاستقلالية عن الموقف الحكومي الرسمي. | | | | | |
| **17** | ضعف المساءلة الفاعلة للتجاوزات المالية . | | | | | |

**س : معيقات أخرى تعترض عمل منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظرك .**

.....

.....

.....

.....

ملحق 2.3: استبانة الأحزاب

**جامعة القدس**

**عمادة الدراسات العليا**

**معهد التنمية المستدامة**

**تخصص بناء مؤسسات**

## استبانة الأحزاب السياسية

حضرة الأخ /ة الفاضل/ة

تحية طيبة و بعد.

أقوم بإجراء دراسة بعنوان:

**( دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها و قيادات المجتمع المدني: دراسة مقارنة )**

تعتبر هذه الاستبانة أحد أدوات البحث العلمي ومساهمتكم معنا في تعبئة الاستبانة سيجعلك مشاركاً في معرفة مدى دور الأحزاب السياسية في تعزيز الديمقراطية وخصوصاً في محافظات شمال الضفة الغربية. وعليه أرجو من حضرتك تعبئة هذه الاستبانة بوضع إشارة ( ) أمام العبارة التي تنطبق عليك، علما أن المعلومات التي ستجيب عليها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

**شاكرا لكم حسن تعاونكم**

**الباحث: صالح طلوزي**

**القسم الأول: معلومات عامة: أرجو وضع إشارة ( ✓ ) في الفراغ الذي يتفق وحالتك:**

- **الجنس :** ( ) ذكر ، ( ) أنثى.
- **المؤهل العلمي :** ( ) توجيهي أو أقل ، ( ) دبلوم ، ( ) بكالوريوس ، ( ) دراسات عليا
- **الحالة الاجتماعية :** ( ) أعزب/عزباء ، ( ) متزوج/ة ، ( ) مطلق/ة ، ( ) أرمل/ة
- **العمر :** ( )من 18 سنة – أقل من 26 سنة ( )من 26 سنة – أقل من 34 سنة ( ) من 34 سنة – 42 سنة ( ) أكثر من 42 سنة
- **مكان السكن :** ( ) مدينة ، ( ) قرية ، ( ) مخيم
- **الانتماء السياسي :** ( ) وطني ، ( ) إسلامي ، ( ) قومي ، ( ) يساري

**القسم الثاني: فقرات الاستبانة:**

**الرجاء قراءة العبارات التالية بتمعن، و من ثم وضع إشارة (✓) في المكان الذي يناسبك:**

**المجال الأول : تعزيز الديمقراطية:**

| الرقم | تساهم الأحزاب السياسية في تعزيز الديمقراطية من خلال : | درجة التقدير | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
| 1 | ترسيخ الحياة الديمقراطية داخل الحزب. | | | | | |
| 2 | ضمان حرية التعبير عن وجهات النظر المختلفة. | | | | | |
| 3 | ضمان إجراء انتخابات دورية داخلية باستمرار. | | | | | |
| 4 | محاربة كافة مظاهر الفساد في المجتمع. | | | | | |
| 5 | تعزيز عملية الرقابة الحزبية الداخلية. | | | | | |
| 6 | انتماء كوادرها على أساس ديمقراطي حر. | | | | | |
| 7 | ضمان حق الأعضاء في المشاركة بصنع القرار. | | | | | |
| 8 | وضع الشخص المناسب في المكان المناسب. | | | | | |
| 9 | ضمان مشاركة المرأة بمختلف المواقع القيادية. | | | | | |
| 10 | تعزيز احترام الفرد لآراء الآخرين. | | | | | |
| 11 | إرساء المساواة بين أفراد المجتمع. | | | | | |
| 12 | تعزيز القيم الاجتماعية الايجابية بين أفراد المجتمع. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 13 | تدريب أعضائها على القيادة. | | | | | |
| 14 | ضمان مشاركة الشباب بمختلف المواقع القيادية. | | | | | |
| 15 | تعزيز مبدأ سيادة القانون. | | | | | |
| 16 | تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة. | | | | | |
| 17 | تغليب المصلحة الوطنية العليـا علـى المـصلحة الحزبية الخاصة. | | | | | |
| 18 | بلورة مفهوم التعددية السياسية. | | | | | |
| 19 | تعزيز مفهوم عدم نفي الآخر | | | | | |

**المجال الثاني: البرامج والأنشطة:**

| الرقم | تساهم البرامج و الأنشطة التي تقـوم بهـا الأحزاب السياسية في: | درجة التقدير | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافـق بشدة | موافق | محايد | غيـر موافق | غيـر موافـق بشدة |
| 1 | تعزيز الممارسة الديمقراطية في المجتمع. | | | | | |
| 2 | تعزيز ثقافة العمل التطوعي في المجتمع. | | | | | |
| 3 | ترسيخ مفهوم التشبيك لمواجهة الاحتلال. | | | | | |
| 4 | تنمية الوعي السياسي عند المواطنين. | | | | | |
| 5 | توعية المواطنين بالمخاطر الاحتلالية التـي تحيط بهم. | | | | | |
| 6 | تعبئة المواطنين للمساهمة في عملية التحـرر الوطني. | | | | | |
| 7 | بناء قيادات شابة فاعلة لخدمة المجتمع. | | | | | |
| 8 | تعزيز الولاء للوطن وليس للحزب. | | | | | |
| 9 | تعزيز الشفافية في العمل. | | | | | |
| 10 | خلق علاقة تكاملية مـع الـسلطة الوطنيـة الفلسطينية. | | | | | |
| 11 | تقوية الفئات المهمشة للمطالبة بحقوقها. | | | | | |
| 12 | تعزيز دور الإعلام . | | | | | |
| 13 | تعزيز مشاركة المواطنين في عمليـة البنـاء | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الوطني (بناء الدولة). | | | | | |
| 14 | تعزيز مفهوم المواطنة لـدى الأفـراد فـي المجتمع. | | | | | |
| 15 | توسيع مشاركة المواطنين الفعلية في اتخـاذ القرار. | | | | | |
| 16 | توثيق العلاقات الديمقراطية بـين مكونـات المجتمع المدني. | | | | | |
| 17 | الحد من العشائرية. | | | | | |
| 18 | محاربة الفئوية. | | | | | |
| 19 | بلورة رأي عام ينسجم مع القيم الديمقراطية. | | | | | |

**المجال الثالث: الصعوبات والعراقيل:**

| الرقم | الصعوبات والعراقيـل التـي تعتـرض عمـل الأحزاب السياسية: | درجة التقدير | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
| 1 | ضعف المصادر المالية. | | | | | |
| 2 | السياسة القمعية للاحتلال الإسرائيلي. | | | | | |
| 3 | ضعف الشفافية في عملها. | | | | | |
| 4 | اعتماد الأحزاب على التمويل الخارجي. | | | | | |
| 5 | قلة تجديد القيادات الحزبية. | | | | | |
| 6 | تكريس الولاء للحزب أكثر من الولاء للوطن. | | | | | |
| 7 | اضطراب أولويات العمل الحزبي والوطني. | | | | | |
| 8 | ازدواجية الخطاب السياسي. | | | | | |
| 9 | قلة التشبيك فيما بينها. | | | | | |
| 10 | قلة برامج محاربة الفساد. | | | | | |
| 11 | النظرة النمطية للمرأة باعتبارها غير منتجة. | | | | | |
| 12 | تهميش دور الأعضاء في صنع القرار. | | | | | |
| 13 | تراجع التعبئة الجماهيرية الواعيـة والمنظمـة | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | لعملية التنمية. | | | | | |
| **14** | غياب القادة المؤمنين بالخيار الديمقراطي. | | | | | |
| **15** | عدم فصل الدين عن السياسة. | | | | | |
| **16** | ضعف الاستقلالية عن الموقف الحكومي الرسمي. | | | | | |
| **17** | ضعف المساءلة الفاعلة للتجاوزات المالية. | | | | | |

**س : معيقات أخرى تعترض عمل الأحزاب السياسية في تعزيز الديمقراطية من وجهة نظرك .**

.....

.....

ملحق 3.3 : استبيان التحكيم

**حضرة المحكم ..... حفظه الله.**

يقوم الباحث بدراسة تهدف إلى التعرف على " دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شـمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيـادات المجتمـع المدني" وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنـامج التنميـة المـستدامة تخصص بناء مؤسسات في جامعة القدس- أبوديس.

ونظراً لما عهدناه فيكم من خبرة علمية وعملية يرجى من حضرتكم التكرم بتحكيم هـذه الاسـتبانة وإبداء الرأي في مجالاتها وفقراتها وإضافة وحذف ما ترونه مناسبا.

وشكراً لكم لحسن تعاونكم.

صالح طلوزي

ملحق 4.3 قائمة بأسماء أعضاء لجنة تحكيم الاستبانة:

| الرقم | الاسم | الجامعة |
|---|---|---|
| 1 | د. أحمد أبو دية | جامعة القدس – أبوديس |
| 2 | د. عبد الرحمن الحج | جامعة القدس – أبوديس |
| 3 | د. محسن عدس | جامعة القدس – أبوديس |
| 4 | د. حماد حسين | الجامعة العربية الأمريكية |
| 5 | د. إلياس ضبيط | الجامعة العربية الأمريكية |
| 6 | د. عبد الحليم الطحل | الجامعة العربية الأمريكية |
| 7 | د. مجدي الجيوسي | جامعة فلسطين التقنية-خضوري |
| 8 | د. خالد الصويص | جامعة فلسطين التقنية-خضوري |
| 9 | د. مجيد منصور | جامعة النجاح الوطنية |
| 10 | د. سام فقها | جامعة النجاح الوطنية |
| 11 | د. سهير الشوملي | جامعة القدس المفتوحة |
| 12 | د. خالد زبده | جامعة القدس المفتوحة |

## فهرس الملاحق

## فهرس الجداول

## فهرس المحتويات